

مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الَّذِينَ أَفْتَاهُ



ظَهَرَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بَلَدِ بَغْدَادِ

فهرس مطالب كتاب فخر المحققين من ادب المفتي

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢	دبياجة الكتاب	٣١	وثبت ينبغي للمفتي ان يذكر دليل الحكم
١٣	ذكر كون فتاوى الامام احمد رضي	٣٢	وما اخذه ما امكنه من ذلك
١٤	الله عنه مبنية على اصول خمسة	٣٣	وثبت اذا كان الحكم مستغنياً
١٥	بيان انواع الرأي الباطل	٣٤	فينبغي ان يوطى قبله ما يكون
١٦	بيان انواع الراي المحمود	٣٥	مؤذنا به كالدليل عليه
١٧	بيان الاقيسة المستعملة في الاستدلال	٣٦	وثبت يجوز اخلاف المفتي والمناظر
١٨	وهي ثلاثة	٣٧	على ثبوت الحكم عند
١٩	ذكر مدح الله سبحانه ما اهل الاستنباط	٣٨	وثبت الافتاء بلفظ النص
٢٠	ذكر انواع التعليق	٣٩	وثبت بعث المفتي من قلبه الافتاء
٢١	وثبت استئلة الثاقلين اربعة انواع	٤٠	الحقيقية الى ما وجد الصواب مع العلم
٢٢	بالاخر من لوازمها	٤١	وثبت لا يحل للمفتي ان يفتي الا ان
٢٣	وثبت جواز عدول المفتي عن	٤٢	يكون عالماً بالحق
٢٤	جواب المستفتي الى ما هو انفع له منه	٤٣	وثبت حكم الله ورسوله يظهر على اربعة صور
٢٥	وثبت يجوز للمفتي ان يجيب السائل	٤٤	وثبت لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله
٢٦	بالكفر ما سأل عنه	٤٥	وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم بانما حل
٢٧	وثبت من فقه المفتي ان يبدل	٤٦	كذا او حرمة او اوجاب كرهه الا بما يعلم
٢٨	المستفتي على ما هو عو ض له من سؤاله	٤٧	الا عرفيه كذلك
٢٩	وثبت تشبيه المفتي للسائل على	٤٨	وثبت اجناس الفتيا
٣٠	الاحترار ما قد يذهب اليه الوهم منه	٤٩	وثبت تحذير المفتي من الفتيا السائل
٣١	من خلاف الصواب	٥٠	وثبت لا يجوز للمفتي تحذير السائل

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢١	فتاوى جواز المفتي عن مسئلة فيها شرط	٥٦	فتاوى عدم جواز تتبع الحيل...
٢٢	فتاوى عدم جواز اطلاق الجواز في مسئلة	٥٧	فتاوى حكم رجوع المفتي عن فتياه
٢٣	فتاوى عدم وجوب موانع الارش في مسئلة التفرغ	٥٨	فتاوى اعلام المفتي للمستفتي عند
٢٤	فتاوى عدم جواز الافتاء بما هو مقلد فيه		تغيير الفتوى
٢٥	فتاوى حكم تقليد قاض المروءة بالاصلي في الفتوى	٥٨	فتاوى ضمان المفتي باتلاف نفس
٢٦	فتاوى حكم افتاء العامي تقليدا اذا عرف		مشلا اذا بان خطاؤه
	حكم حادثة	٦٠	فتاوى حكم الفتوى في حال الغضب وغيره
	فتاوى خصال المفتي		فتاوى حكم الفتوى بعرف اهلها
	فتاوى دلالة العالم المستفتي على غير	٦١	فتاوى تحريم اعادة المستفتي في
٢٧	فتاوى كفاية المفتي		مسئلة فيها تحيل
٢٨	فتاوى جواز الافتاء لابيه وابنه	٦٢	فتاوى اخذ الاجرة والهدية والرزق
	فتاوى عدم جواز الفتوى من غير نظر والرجوع		حالة الفتوى
٢٩	فتاوى اقسام المفتين		فتاوى حكم الفتوى عند تغيير الاجتهاد
٥١	فتاوى حكم افتاء من ليس بمجتهد مستقلا	٦٣	فتاوى ترك الفتوى بما يخالف السنة
	فتاوى حكم تقليد الميت والعمى والوه	٦٥	فتاوى الفتوى بالصحيحين وغيرها
	فتاوى حكم تجزئ الاجتهاد	٦٤	فتاوى فتوى المقلد بقول غيره امامه
٥٢	فتاوى اثر من ابني الناصر وليس باهالة		فتاوى الفتوى بمذهب غير امام عند
٥٣	فتاوى طريق الفتوى وما كان ليس هنالك	٦٦	فتاوى حكم الفتوى عند عدم ترجيح احد
	فتاوى الفتيا اوسع من الحكم والشهادة		القولين
٥٥	فتاوى افتاء القاضي وقضاء المفتي		فتاوى حكم الفتوى بالقول المجمع عنه
	فتاوى فتيا الحاكم ليست حكما منه	٦٩	فتاوى تحريم الفتوى بصد لفظ النظر
	فتاوى الاستفتاء عن مسئلة لم تقع	٧٠	فتاوى عدا خارج الدنيا والسنة عن

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٨	فت لا عمل بالفتوى الا اذا اطمئن القلب	٨٧	فت تغريم المال شرع في مواضع
٤٥	فت اجزاء الترجمة بين الفتوى والمستفتي	٨٤	فت اجل امرأة المفقود اربع سنين
٤٦	فت طريق الجواب عن سوال محل الصلوة العديدة	٨٩	فت ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس
٤٧	فت حكم البيضا في خلال السطور	٩٠	فت عموم دعوة الرسول الى يوم القيامة
٤٨	عبارة الفتوى	٩١	فت اتفاق العلماء حق
٤٩	فت المشاورة في الافتاء بالموتوى العلم	٩٢	فت غربة الاسلام وقلة العلم
٥٠	فت كثرة الفتوى بالدعاء عند الافتاء	٩٣	فت كثرة الاختلاف في كتب المقلدين
٥١	فت الافتاء بما يوافق المستفتي	٩٤	فت ذم التفرق في الدين
٥٢	فت حكم الاستدلال على الفتوى	٩٥	فت ذم تقطع الامر ذهابا
٥٣	فت تقليد الفتى للميت من غير سؤال	٩٦	فت الدعوة الى الله ورسوله صلوات
٥٤	عن علي ك	٩٧	فت ذم الحاكم الغيبي الله تعالى
٥٥	فت عمل المستفتي في الحادثة الثانية	٩٨	فت سوال عن اهل الذكر
٥٦	بفتوى المفتي الاولى	٩٩	فت تحريم الافتاء بالتقليد
٥٧	فت لزوم المستفتي السؤال عن علم الاعيان	١٠٠	فت تفسير اولى الامر
٥٨	فت باني قول ياخذ عند اختلاف المقلدين	١٠١	فت ذم المختلفين والاختلاف
٥٩	فت هل يجب العمل على الفتوى ام لا	١٠٢	فت المقلدون ليسوا على هداه
٦٠	فت جواز العمل بخط المفتي	١٠٣	فت زلة العالم وعدم عصمته
٦١	فت جواز الاجتهاد في مسألة ليس فيها قول لاحد	١٠٤	فت عدم اعتداد المقلدين باقوال الصحابة والتابعين
٦٢	فت عبودية كل احد لله تعالى وانواع	١٠٥	
٦٣	فت البيان من النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٦	

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٥	فتاخذ المقلدين من الآيات	١٠٣	فتخصيص التقليد بفرد وفرد
	والحديث ما يوافقهم		فتحكم المقلدة بخلاف الأرض عن العالم
	فتأركاب فرقة التقليد مخالفة	١٠٣	فتلامقت على مخلص النية
	أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم		فتأندلس مع العلم والعلماء المجتهدين
٩٦	فتأني عن التقليد	١٠٥	فتأخلل تصانيف المقلدة
٩٧	فتأقوى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٦	فتأيسر الله الوقوف على الأحكام
	لم تكن تقليد المسنفين		فتأحكم التعصب لمذهب الإمام المقلد
	فتأقول قول الخارص والقاسم	١٠٧	فتأنظر في مذهب كل إمام
	المقوم وغيرهم	١٠٨	فتأتمن الكتاب من حضرة المؤلف
٩٨	فتأمن رحمة الله عدم تكليفنا		أدام الله تعالى أقباله وإجلاله
	بالتقليد	١١٠	فتأتمن الطبع للسيد علي حسن ولد
٩٩	فتأكون كل واحد ما وراءه		المؤلف سلم الله تعالى
	الرسول صلى الله عليه وسلم		أيا أبا الفتح عبد الرشيد المولوي
	فتأعرف كل عبد ما يخصه من الأحكام	١١٣	أيا أبا المدينية الشيرازي الخطاط
	فتأذكر العلم النافع وما هو		بافتخار الشعراء سلم الله العلي
١٠٠	فتأدعوى إجماع العلماء على	١١٣	أخط باسم السلطان محمد الحميد
	جواز التقليد باطل	١١٥	أخط باسم اسمعيل باشا مصر عافاه الله
	فتأكون التقليد فطرة للعباد	١١٦	أخط باسم الشيخ أمين الحلواني المديني
١٠١	فتأشكر جعل فتوى العالمين منزلة	١١٧	أخط باسم الشيخ عبد الملك
	التصوص	١١٩	أخط باسم العلماء من أهل اليمن وغيرهم
١٠٢	فتأخدم الحاكم غير الرسول بعد	١٢١	أخط باسم الشيخ أحمد الشافعي
	وفاته صلى الله عليه وآله		أجازة لبعض أهل الإسلام

كَافُّ يَفْتِيَا غَيْرَ ثَبْتٍ فَلَمَّا نَعَلَ أَفْنَاهُ
مَرَّ بِبَيْتٍ غَيْرِ ثَبْتٍ لِمَنْ لَمْ يَفْنَاهُ

أَجَلُ اللَّهِ عَلَى مَا صَحَّحَ طَبْعُ هَذَا الشَّعْرِ الْكَرِيمِ الرَّقِيمِ إِلَى أَوَّلِ الْعُظْمَاءِ الْمُسَوِّمِ



بِأَمْرٍ مِنْ مَوْلَانِي الْفَطَانَةِ وَالشَّانِ الْوَلَوِيِّ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْجَبَّارِ تَحَانِ سَلَامُ الرَّحْمَنِ

المطبع الصدوق واقع في بلدة بيروت
١٢٩٢ هـ

كل مكروه في الدنيا والدين يعزله من باهى بهذا القبط على جميع الاقطار وافترضا
هذا المصير على كل الامصار حيث جمعت من كل صفة طيبة وسجدة رضية وازادة
حسنة وفكرة صائبة وهمة شائعة ومقاصد صالحة ونخلة فاضلة ما يليق باهل
الرياسة والدولة وولاة الامور واصحاب المصولة والجملة في كالتسلسل بين النجوم
كعلم السنة بين العلوم وكالدرة اليتمية بين الاصداف وكالحرة الشريفة في زمرة
الاماء الاجلاد تضيق صدرها لا قلام بما رحبت عن ان تكشف احد شئ عن فضلها
العلياء وتخرج بطون الحابر عن ابلدة اسرارها ضلها الحسنى وهي سكرية وكريهة
واهل بيته في حضرة غيبة نواب شياهم ان بيك
الله حالها ومثلها وعليها النعم ولم يبعثني على هذا الجمع والتأليف الا الصديق الحق الذي
اوجبه الله بيانه على اهل العلم والديانة واخذ عليه الميثاق عنهم وحرم كتابه فجمعت في
هذا السمر من اداب القبا ونشان التقليد ما نطق به ائمة هذا الشأن والنبوة في كتبهم
با بلع درهان واشفى بيان لاسيما ما حققه الواحد المنكلم كحافظ محمد بن ابي بكر الطيبر
في كتابه اعلام الموفعين عن رب العالمين من فوائد هذا الباب وشواهد هذا الايات
والذهاب فاستغدت منه فوائد كثيرة وزدت عليها فرائد بركة قائل اللهم لا تجعلنا
من يريد قولاً غير قولك وقول رسولا غير رسلك عليه وسلم ومن ينصب لما هو مخالف
لحق على الحق بحولك وطولك او يفتي من دونك وتعلم او يحكم من غيرك وفهم او
يعرف الحق ويحكم بخلافه او يجهل الحق عند حكمه وانصافه او يعبد الخزيير الذي عار كتاب
الحارم ويقدم عليها او يكون علمه لغرض دنيوي فانه لا ينفع به كما قال صلى الله عليه وسلم
ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتكهنها فخره اليها انك على ما تشاء عدل
بالاجابة جدير هذا ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادر ومواردها وكان
الانصاف احب اليه من التعصب والهوى والعلم والمصلحة انفة عند من التقليد لا يتكدر
يخضع عليه الصواب الواقع في هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الاحسان الا اساءة
ولا الهدى الا ضلالة

فقل للعيون الرمد الشمس حين
سواء تراه في مغيب ومطلع

وسأح نقومنا بالقشوقد القش
وليس لها لب من متطلع

اعلم سالك الله تعالى في ربك أو فتح حجة وحصلنا من انفي صوب الصواب فحجه ان
التل في عنة صلى الله عليه وسلم على في عين بواسطة وبغير واسطة الثاني حظ اصحابه
صالح ولا طمع لاحد من الامة بعد هم في الحاق بهم في ذلك وهم القوال التابعين ما نقلوه
من مشكاة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيهم صلوات عن جابريل عن
العالمين سند صحيحا عاليا ثم سلك تابعي التابعين هذا المسلك الشريف الرشيد و
كانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين
ثم جاء الائمة من القرن الرابع المفضل في احادي الروايتين فسلكوا على آثارهم قصا
وكان دين الله سبحانه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدوا عليه دأيا
او معقولا او تقليدا او قياسا فطائفة الثناء المحسن في العالمين وجعل الله لسان صدق
في الآخرين ثم سار على آثارهم الرعيل الاول من اتباعهم زاهدين في التعصب للرجال
واقفين مع الحجة والاستدلال ثم خلف من بعدهم خلوف فرقاديينهم وكانوا شيعة او
جعلوا التعصب للسلف ياتهم التي بها يدعون وروس اموالهم التي بها يتجرون واخرون
منهم قنعوا بمحض التقليد وقالوا لنا وجدنا ابا مناعلة وانا على آثارهم مقتدون و
الفرقيان بمنزل عما ينبغي اتباعه من الصواب ولسان الحق يتلو عليهم ليس بامانيكم
ولا امانى اهل الكتاب قال الشافعي راجع المسلمون على ان من استلم انت له سنة رسول
الله صلوات لم يكن له ان يدعي القول احد من الناس

دعنا كل قول عند قول محمد فما امن في دينه كخاطر

وقال يوسف بن عبد البر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معذور
من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله يعني ويزد من الدليل تقليد فقد تضمن
هذان الاجازتان اخراج المتعصب بالهوى والمقلد الاعشى عن نهضة العلماء وسقوطها من
ورثة الانبياء وكيف يكون من ورثة الرسول من يجهل ويكدر في ردها جاء به الى قول

مقلدة ومتبوعة ويضيق ساعات عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه تالله لفائضه
 عمت فاستمت ورسمت القلوب فاصمت دين عليها الصغير وهو موفىها الكبير ولتخذن لأجل القرآن
 الكريم هجورا والسنة الصحيحة بالثابتة للحكمة القائمة متروكة وكان في التضييع عاهة وقد في الكتاب طورا
 قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف من غاب عن الناس إذا صلح أصح الناس وإذا فسد فسد الناس الملوأ والعملا

رايت الذنوب تمت القلبي وقد يورث الدل ادماها
 وقرأ الذنوب حياة القلبي وخير لنفسك عصيانها
 وهل أفسد الدين الملوك وأحيا بسوء ورهابها

ولم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما ينفع
 صادا قاضيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في أقواله وأفعاله متشاكيا السر
 والعلانية في مدخله ومخرجه وجميع أحواله فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب ان يعدل المقام
 الذي أقيم فيه ولا يكون في صدارة حرج من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاد
 فكيف وهو المنصب الذي تولاة الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستفتونك في النساء
 قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في كل بما تولاة الله بنفسه شرفا وجلالة
 اذ يقول في كتابه العزيز يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
 ويعلم المفتي بمن ينوب في فتواه وليوقن انه مسئول عدا وموقر متبين يدي الله تعالى
 وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين عبد الله
 ورسوله وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده فكان يفتي عن الله تعالى بوجهه
 المبين وكان كما قال له أحكم الحاكمين قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين فبني
 فتاواه صلاح الجوامع الأحكام ومشتمة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتحكيمها
 والتحاكم إليها ثمانية الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدل عنها ما وجد إليها سبيلا
 وقد أمر الله عباده بالرد إليها كما قال فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول
 ان كنتم في شئ منون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا تشمقام بالفتوى
 بركة الاسلام وعصاية الايمان وعسكر القرآن وحمد الرحمن اولئك اصحابه صلوات

ابراهيم قلوبا واعقبا علما واقلاها فكفا واحسبها بيانا واصدقها ايمانا واعلمها نصيحة
 وافرحتها الى الله وسنيلا وكالوا بين مكارمها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتنة
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ثمان مائة وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة وشو
 اسمائهم كحفظ ابن القيم في الاعلام ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سفر ضخيم
 وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب ابن ابي الملو منين المامون فتيا ابن عباس في
 عشرين كتابا وابو بكر هذا الحديث في الاسلام في العالم الحديث وكما ان الصحابة ساء
 الامة واثمها فخر سادات المفتين العلماء كما قال بذلك جماعة من اهل العلم بطول
 ذكر اقرهم ويعسر حدها وكان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيان ولكن قائل الله تعالى
 الشيعة فافهم اقل والكثير من علم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكذب عليه
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعتمدون من حديثه وفتواه الا ما كان من طريق اهل
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكرو ويقول ان ههنا علما الواصين
 له بحكمة والدين والفقه والعلم ينتشرون الامة عن اصحاب ابن مسعود واصحاب
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب
 هؤلاء الاربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر وعلم اهل مكة عن اصحاب
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت حاشية رضي الله عنها
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحلال والحرام والقضاء وحديث الجاهلية
 والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين كان من المفتين بالمد
 وبمكة وبالبصرة وبالكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جموع خلق كثير يكاد
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمائهم وكان اكابر التابعين يستفتيهم الناس فيفتوهم واکابر الصحابة
 حاضرون يحوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بغداد امام اهل السنة على الاطلاق
 احمد بن حنبل الذي بالارض علما وخذيا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة
 بعدة هم اتباعه الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديدا لكرهه لتصنيف الكتب
 وكان يحب تجريد الحديث فيكون ان يكتب كلامه يشتد عليه جدا فعلم الله حسن نيته

في
 الحديث
 في
 الحديث

وقصده فكتب من كل جهة وقتواة اكثر من ثلثين سفرا وجمع الخلال نصوصه فبلغ
 نحو عشرين سفرا والروايات فتاواه ومسائله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت
 اماها وقد لا اصل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان المتخالفين لمذهبه بالاجتهاد
 والمقدمين لغيره لمعظمون نصوصه وقتاواه ويعرفون لها حقا وتربها من النصوص
 وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منها على الآخر
 ورأى الجميع كانها تخرج من مشكاة واحدة حتى ان الصحابة اذا اختلفوا على قولين جاء
 عنه في المسئلة روايتان وكان فتاواه مهيبة على خمسة اصول احدها النص
 فاذا وجد نصا ائقي عوجه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كاشا ما كان من
 كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا راي ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم
 عليه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس اجماعا ويقدمون على الحديث الصحيح وقد كان
 احمد من ادعى هذا الاجماع ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص
 الشافعي في رسالته احدى يد ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا ونص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجل عند الامام احمد رسالته احدى يد ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا ونص
 يثقل موا عليها توهم اجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ولو ساع لتعطلت النصوص
 وساع لكل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة ان يقدم جملة بالمخالف على النص
 فهذا هو الذي انكره احمد والشافعي من دعوى الاجماع لا ما يظنه بعض الناس انه
 استبعاد لوجودة الاصل الثاني ما ائقي به الصحابة فانه اذا وجد لبعضهم قول
 لا يعرف مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من وراء
 في العبارة يقول لا اعلم شيئا يدفعه او نحو هذا واذا وجد هذا النوع عن الصحابة
 لم يقدم عليه عملا ولا راي ولا قياسا الاصل الثالث اذا اختلفت الصحابة تخير
 من اقوالهم ما كان اقربها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن اقوالهم فان لم يتبين له
 موافقة احد الاقوال حكى الخلاف فيها ولم يخرج بمقول وعن احمد انه سئل عن
 الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال يعني بما وافق الكتاب

وما لم يوافقها أصاب عنه قيل له فيجاب عليه قال لا الأصل الرابع الأخذ بالسند
 والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس
 والعمل به عند فقهاء العجم وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث إلى حسن بل إلى صحيح
 وضعيف والضعيف عند مراتب فإذا لم يوجد في الباب أثر يدفعه ولا قول صاحب إجماع
 على خلاف كان العمل به عند أهل من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه
 على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف
 على القياس كما ذكر أمثلة ذلك الحافظ ابن القيم في الأعلام الأصل الخامس وهو
 القياس فاستعماله للضرورة فهذه الأصول الخمسة عليها مدار الفتاوى وقد يتوقف في
 الفتوى لتعارض الأدلة عند الاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعها على أثر أو
 قول أحد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للاقتداء بمسئلة ليس فيها
 أثر عن السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث أصحاب مالك ويدل عليهم وينع
 من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبي مذهب عليه ولا يسوغ العمل بفتوى أو قول
 عن كثير مما فيه اختلاف في أهل العلم فقال لا أدري وكان ابن عيينة كان يشون
 عليه أن يقول لا أدري وسأل رجل من أهل العرب مالك بن انس عن مسألة فقال
 لا أدري فظيل تقول لا أدري قال نعم بلغ من وراءك في لا أدري فقد كان السلف
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويوجب لكل واحد منهم أن يكفيه إياها
 خيرة فإذا رأى أنها قد غلبت عليه بذل جهده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة
 أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى وقال ابن عباس إن كل من أفتى الناس في كل ما سألوه
 عنه لمجنون وبلغنا عن ابن مسعود مثل ذلك وقال سمعون أجبر الناس على الفتيا
 أقصر علمها يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن أن الحق كله فيه قال الحافظ
 ابن القيم رحمه الله قلت الجراحة على الفتيا يكون من قلة العلم ومن غرارة وسعة النظر قول الأول
 الأكثر وأغلب الثاني اندروا عن حديثه قال إنما يفتي الناس أحد ثلاثة من يعلم
 ما نسخ من القرآن أو ما يلاحد بالحق متكلف قال ابن سيرين لست بواحد من هؤلاء

ولا أحب أن أكون الثالث ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزاد فيه
 به اشكالات أوجها حل كلامهم على الاصطلاح الحادث للناظر قال جعفر بن محمد بن حسين
 رأيت أبا جعفر في يوم فقلت ما فعل الله بك قال عظماني فقلت له يا لعلم فقال
 ما أضر الفتيان على أهلها فقلت نعم قال يقول الناس في ما لم يعلم الله مني وقال سكتون
 يومئذ الله ما أشقى المفتي والحاكم ثم قال ها أنا ذا يتعلم مني ما يضرب به الرقاب وتوطئه
 الفرج وتوطئه به الحقوق أما كنت عن هذا غنيا وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال علي ما لم يقل فليتبوأ بدنته في جهنم ومن أفتى بغير
 علم كان أشمه على من أفتاه أخرجه أبو داود وفي هذا وعيد عظيم لواضع الحديث
 وزيادة خطر على المفتي الذي يفتي فتيا معينة على شخص معين بخلاف قول الفقهاء
 فإنها عامة غير ملزمة فكلاهما أجرة عظيمة وخطرة كبيرة قد حرم الله تعالى القول عليه
 بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من أعظم الحرمات بل جعله في المرتبة العليا
 منها قال تعالى إنما حرم ربي الفواحش إلى قوله وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون
 فربيع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعبر القول عليه بغير
 بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه وقال تعالى لا تقولوا ما
 تصف السنتكم أن كذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وهذا باطل
 منه سبحانه أنه لا يجوز العبد أن يقول بجواز تقليد أو التأويل هذا حلال وهذا حرام
 إلا بما علم الله أحله وحرمه وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أمير بريد أن ينزل عن
 إذا حاصرهم على حكم الله وقال فأنك لا تدري ما تصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك
 وحكم أصحابك فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم أمير المجتهد وفيه أن يسمى حكم المجتهد
 حكم الله وكان السلف يطعنون لفظ الكراهة على التخيير وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحواه
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به أخرون إلى كراهة ترك الأولى فحصل بسببه غلط عظيم على
 الشريعة وعلى الأئمة وامثلة ذلك كثير جدا ذكرها في الأعلام قال تعالى كذبوا وكان سعيهم
 عند ربك مكروها وفي الصحيح أن الله عز وجل كره لكم قيل وقال الحديث وهكذا حملوا اللفظ

لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اطرخ في الكتاب السنة
استعمال لا ينبغي في المحظورات شرعا وقد يابى الاستحسان المستغنى كقوله وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا وقوله فما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على لسان نبيه كذبي ابن ادم
وما ينبغي له وشقني ابن ادم وما ينبغي له وقوله صالم بن لباس الحزير لا ينبغي هذا المتغير
وامثال ذلك والمقصود ان المفتي بخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لما شرعه
كان قائله عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفزع وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه
الوعيد وعفي عنه عما اخطأ به وانيب على اجتهداده ولكن لا يجوز ان يقول لما اذناه اليه
اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا واوجب كذا او اباح كذا وان
هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجهد في رآيه
ان نظن الاطنا وما نحن بمستيقنين فينبغي الرجل اذا حمل نفسه على الفتيا ان يكون عالما
بوجه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة
بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل
الامصار وتكون له رجة بعد هذا اذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد
لانه ليس بعلم والمقلد لا يطلق عليه اسم عالم هذا قول اكثر اصحاب احمد وقول جمهور الشافعية
وقيل يجوز ذلك عند الحاجة وعلم العالم المجتهد ويحرم الافتاء في دين الله بالرأي المتضمن
لخالفة النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم يستجيبوا
لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فقسم الامر الى
امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به
الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فقسم طرق الحكم
بين الناس الى الحق والى الهوى وهو ما خالفه والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا
لا يتسع المقام لذكرها واولوا الامر انما يطاعون فعباطاة الرسول فمن امر منهم بخلاف
ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة كما صرح عنه صلوات الله على من خالف في معصية الخلق
وقال انما الطاعة في المعروف فان من تخاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت

وتحاكم اليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حلة من معبود أو متبع أو مطاع فطاعتمو
كل قوم من يتحاكمون اليه غير الله ورسوله أو يعبدون في دين الله أو يتبعون نبياً غير
بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلمون انه طاعة لله فهال في طواغيت العالم اذا تأملتها
وتأملت احوال الناس معها رأيت اكثرهم ممن اعرض عن عباد الله الى عبادة الطاغوت
وعن التحاكم الى الله ورسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى
طاعة الطاغوت ومتابعته وهو كلاء امر يسلكوا طريق الناجين الفاضلين من هذه الامة
وهو الصحابة ومن تبعهم ولا تصدوا قصد هويل خالفوه في الطريق والقصر معان
عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
لا يرفع العلم بعد اذا عطاكموه انتراء اولكن يارفعه مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى
ناس جهال يستفتون فيفتون براهم فيضلون ويضلون نعوذ البخاري وفي الباب
احاديث جمة عن عائشة وغيرها بطرق والفاظ تشبه بذلك المعنى وعن عوف بن
مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرق امتي على بضعة وسبعين
فرقة اعظمها فرقة قوم يفتسون الدين اهل يحرمون به ما احل الله ويحلون ما حرم الله
اخرجه تميم بن حارث قال ابن عبد البر قال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما اخرج
منه عن السنة فهذا الذي قاس الامور برأيه فضل واصل ومن رد الفروع الى الاصل
فلا يقل برأيه وقد تواتر النقل عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس
وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ واي موسى الاشجعي في
انكار الرأي وقعه كباسط ذاك في الاعلام فان شئت الاطلاع عليه فراجعوه ولا يقال
ان هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا الرأي وحلوا ما منه
وهو عن الفتيا والقضاء به واخرجه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم الفتيا
والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لان قول لا تعارض يحمل الله بين تلك الآثار
عن السادة الاخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا الثمانيين بالفارق بين الرأي
الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لاحد من المجتهدين

فالرأي الباطل بانواع احلها الرأي الخالف للنص هذا مما يعلم بالاخطار من دين
الاسلام فساد وبطلانه ولا تحمل الفتيا به ولا القضاء وان وقع فيه من وقع بنوع ثانيل
وتقليد الثاني هو الكلام في الدين بالمحصر والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص
وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جعلها وقاس برأيه فمما سئل عنه بغير علم بل بغير
قد رجاع بين الفئتين الحق احداهما بالآخر او يجوز قد رفاق برأيه بينهما بغير بينة كما في
الحكم من غير نظر الى النصوص والآثار فقد وقع في الرأي الذموم الباطل الثالث الرأي
المتضمن تعطيل اسم الرب وصفاته وافعاله بللقائش الباطلة التي وضعها اهل البدع
والضلال من الحمية والعزلة والقلدية ومن ضاعوا حيث استعملوا هذه قياساتهم
الفاصلة وانما الباطلة وشبهاتها الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فردوا
لاجلها الفاظ النصوص وجدوا السبيل الى تكذيب رواياتها وتخطيها ومعاني النصوص
انتي لم يجدوا الى بقاها ظاهرا سبيلا فقابلوا النوع الاول بالتكذيب والثاني بالتخريف و
التأويل فملأوها الاوراق سودا والقلوب شكوكا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل
يعلم ان فساد العالم وخوابه انما نشأ من تقديم الرأي على الوحي المحرر على العقل وما
استحكم هذه الاصلان الفاسدان في قلب الاستحكمة في امة الاول فساد امرها ثم
فساد فلا اله الا الله كثر نفى بحجة الاراء من حق واثبت بها من باطل واهبت بها من هذا
واحبي بها من ضلالة وكثر هدم بها من معقل الايمان وعمرها من دين الشيطان وكثر
اصحاب التحدير هم اهل هذه الاراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الحمير وهم الذين
يقولون يوم القيامة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير الرابع الرأي الذي
بعد ثبوت البدع وغايرت به السان وعمره البلاء وتربى عليه الصغير وقهرم فيه الكبير
فهذا الانواع الاربعة من الرأي الذي اتفق سلف الامة وانتمها على فسادها واخراجها
من الدين الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأي الذي
فيه هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم عن اصحابه والتابعين انه القول في احكام شرائعهم
بالاستحسان والظنون ولا اشتغال بحفظ العضلات ولا غلو طائفة ورجح الفروع بعضها

على بعض قياسات دون رجوعها على أصولها أو النظر في حالها واعتبارها كما يستعمل في الرأي
قبل أن تنزل وطرعت وشقت قبل أن تقع وكلها فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع
للنظر قالوا وفي الاستغفال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعث على جعلها
وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه
اجتوا على ما ذهبوا إليه بأشياء انتهى قال ابن عباس ما سأله أي النبي صلى الله عليه
وسلم إلا عن ثلث عشرة مسألة ومراده المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم ولا
فالمسائل التي سأله عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تتحصر وقد ذكرنا جملة صالحة
من فتاواه صالحة في بلوغ الرسول من قضية الرسول فراجعه وإنما كانوا يسألون عما ينفعهم
من الواقعات ولم يكونوا يسألونه عن المقدرات والأغلوطات وغرض المسائل لم يكونوا
يشغلون بتفريع المسائل وقوليد هابل كانت مهم مقصورة على تنفيذ ما أمرهم به فإذا
وقع بهم أمر سألوه عنه فاجابهم والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة الواردة في النبي
عن ذلك كثيرة يصرحون بها ويطلبونها من نذر الآثار الدورية في ذم الرأي وجلها
لا تخرج عن هذه الأنواع المذمومة المذكورة قلنا وذكر في الأعلام آثار التابعين ومن
بعدهم لتبيين المراد بذلك لأن طول الكلام يذكرها قال أحمد بن حنبل لا تكاد ترى
أحد النظر في الرأي الأولي قلبه دخل وقال ابنه عبد الله سألت أبي عن الرجل يكون
بيلد لا يكون فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وأصحاب رأي
فتنزل بهم المنازلة فقال يسأل أصحاب الحديث ولا يسأل أصحاب الرأي وضعيف
الحديث عند أقوى من الرأي وأصحاب أبي حنيفة يجمعون على أن من ذهب إلى خيفة
أن ضعيف الحديث عند أولى من القياس والرأي دخل في ذلك من مذهبه والبرادير
الضعيف في اصطلاح السلف ما يصح للتأخرون حسنا والمقصود أن السلف يجمع
على ذم الرأي القياس المتألف للكتاب والسنة وأنه لا يحل العمل به لأتيا ولا قضاوان
الرأي الذي لا يعلم مخالفته له ولا موافقته فغايته أن يسوغ العمل به عند الحاجة إليه
من غير الزام ولا انكار على من خالف فقال ابن وهب اتق الله فان أكثر هذه المسائل رأه .

قال ابن شهاب وهو يكره ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتكره السنين ان اليهود و
 النصارى انما السليبي من العلم الذي كان بين ايديهم حين اشتقوا الرأي من اصولهم
 وذكر ابن جرير في كتابه في تفسيره انما الذي قاله في تفسيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا الامر واستكمل فانما الذي في قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبع
 الجمع الذي جاءه رجل اخر اقرى منه في الرأي فاتبعه فانت كلما جاء رجل غلبت وتبعته
 وقال مالك بن وهيب ما علمت في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الامر فاما ما علمت في قول
 للناس في هذه السورة وقال سمعون ما ادي هذا الرأي سفيكته الذي جاءه رجل اخر فاتبعه
 الفروج واستخف به الحفرك خبرنا ان اربابا من اصحابنا قد رآه وقال الامام احمد في
 الشئ في رأي مالك ورأي ابي حنيفة كلاه عندي رأي وهو عندي سواء وانما الحق
 في الاثار فاما ما في رأي الجمهور فهو ايضا قول اول رأي ابي حنيفة والامة وابرهم واوعفهم
 علماء وقاتلهم تكلفوا فيهم قصير دوايكله في فطره وانما جاء ذلك اذا ضفاهم في هذا الذي
 شاهدوا التنازل وعرفوا التنازل وفيه سواء مقاصد الرسول فنبهوا انهم وعلمهم
 قصودهم الى ما جاء به الرسول صلوات الله عليهم الى صحبته والفرق بينهم وبين من
 بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنبهه رأي من بعدهم في رأيهم
 كنسبة قد علموا في هذا الذي في الرأي الذي في تفسير النصوص في تفسيره في قوله تعالى
 منها ويقرها في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الذي تمتل عليه الاثر في هذا من الرأي في تفسيره في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الله سبحانه به من يشاء من عباده وهو رأي في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وحده او من نص اخر منه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الحق الذي في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الرأي لا يكون الا هو انما هو اعليه من الرواية والرواية والامة معصومة في قوله تعالى
 عليه من روايته ورواها وهذا كان من سداد الرأي واصابته ان يكون شوري
 بين اهله ولا ينفرد به واحد وقد خرج الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شوري بينهم

الرابع ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجد هناك القرآن ففي السنة
 فان لم يجد هناك العينة في اقصى بلاد الحجاز الراشدين او اثبات من هم او واحد فان لم
 يجد فيها كماله واجد من الصحابة فان لم يجد اجتهاد برأيه ونظروا اقرب من ذلك من
 كتاب الله وسنة رسوله او اقضية او اجتهاد في الروايات التي هي من الصحابة واستعملوا
 واقربهم بعناية علمهم والا دلة على ذلك من كتاب السنة كدرة طيبة جردا وفيها
 الآثار حجة عن الصحابة والسلف بطول ذكرها ويستدعي مؤلفا مستقلا لا وفاء في القول
 الله صلا الله عليه وسلم في ما لا فهو في كل علم لا يمكنه منة قائمة او فريضة حلاله
 وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على رجل من الناس فحدثه
 رجل فقال من هذا قالوا يا رسول الله رجل حلامه قال وما العلامة قال لا علم الناس
 بالناس العرب واعلم الناس بالعربية فاعلم الناس بشعره واعلم الناس بما كان في
 العرب فقال من هذا قال لا يقع وجل لا يضر الاحاديث في ذلك كثير يشهد بها
 على بعض ورئاسة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري في القضية ولسكانه في مكره
 ذكره في كتابنا في هذا الموضع في كل من كان له من العلم والفضل والفضل في كل
 اصول الحكم والشهادة في كل من كان له من العلم والفضل والفضل في كل
 والمفتي احمد فاطية بعينه عمير بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يعرف في السنة الطور
 الامين احتاج الى ما احتج به او ما طعن في ما من لم يخل ما جاء في المتن والظاهر في كل
 المصنف وغيره والاقضية المستعمل في الاستدلال فان كان في كل من كان له من العلم
 يشبهه وقد روي عن كل من كان له من العلم والفضل والفضل في كل
 في المتن الثاني هو الجمع بين ما روي في المتن الثاني من العلم والفضل والفضل في كل
 البطون كقولهم تعالى ان يمشي فيهم في وقت لا يخرج له من قبل علم الجاهل من انشاء ولا يخلو
 وانما الحق احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى غير القصة الجامع بينهما في كل
 وهو قياس فاستدلوا مشاهير هذه الاقضية على وجه الاستدلال والتفصيل ذكرها في كل
 ان القيم في الاصل لا يتبع هذا المذهب في كل من كان له من العلم والفضل والفضل في كل

في الحديث فيه نصاً عن الله ورسوله وهذا الحديث ذكرناه في رسالة القضاة وان كان
 عن غير مسميين فهو صاحب معاذ فلا يضر ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان كان
 حديث به الحديث بن عمرو جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا البيع والشهرة
 من ان يكون عن واحد منهم لا يوجب كفاية شهرة صاحب معاذ بالعلم والدين والفضل
 والصدق بالمثل الذي لا يحق ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كان اب ولا جرح بل
 اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كلف وشعبة
 حامل لواحد الحديث وقد قال بعض ثمة الحديث اذا رايت شعبة في اسناد حجة
 فاشهد يد يات به قال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن
 بن خاتم عن معاذ وهذا السناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد
 نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى
 لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الظاهر ما ذكرناه والجل ميتة قوله اذا اختلف المتأمنان
 في الثمن والسلعة قائمة تخالف او تزداد البيع وقوله الدرة على العاقلة وان كانت هذه الآحاد
 لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة ضوابطها عندهم عن طلب
 اسنادها فذلك الحديث معاذ فلا يحتجوا به جميعاً غفراً عن طلب اسناد له انتهى كلامه
 وقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم لغيره ان يجتهد بآية وجعل له على خطائه في اجتهاد
 الرأي اجر واحد اذا كان قصداً لمعرفة الحق واتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقيمون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون
 النظم بنظيره وقد اجتهد ابي ذر من النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امرهم
 يوم الاحزاب ان يصاروا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق
 وقال لم يرد منا الاخير وانما كانا دسرها كنهوض فنظر الى المعنى واجتهد اخرون في
 اخروها الى بني قريظة فصلاها اليها فنظر الى اللفظ وهو كاد سلف اهل الظاهر ولولا ذلك
 سلف اهل المعاني والقياس فاشبهوا اجتهاد الصحابة كثرة جد استدعي مؤلفا مستفاد
 وبالحجة فالصحة مثلاً الوقائع منظرها وشبهها بامثالها ورواها بعضها الى بعض احكاماً

وفتح العلماء باب الاجتهاد ونحوه بطريقه ويدنو لهم سبيله والفقهاء اخص من الفهم
 وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قد رد ذلك على مجرد تم وضع اللفظ في اللغة وحسب
 تفاوت الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة ارفع الامه
 لمراد نبيها واتبع له وانما كانوا يدنون من حول معرفة مراده ومقصوده ولم يكن احد
 منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البته العلم
 بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم معانيه والحواله على الاول اوضح
 لارباب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لارباب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل
 من الفريقين ما يحل بمعرفة مراد المتكلم فيعرض لارباب الالفاظ التقصير بها عن
 عمومها وضمها تارة وتحميلها فوق ما اريد بها تارة ويعرض لارباب المعاني فيظهر
 ما يعرض لارباب الالفاظ فهذه اربع افات هي منشأ غلط الفريقين وذكر في الامور
 امثلة لان المتكلم صاحب الرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب
 الالفاظ قصروا بمعانيها عن مراده والقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام من
 الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى
 حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه واخبر اهل العلم ومعلوم ان
 الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها
 بصحة مثله وشبهه ونظيره ويلغى ما لا يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط
 قال الجوهري الاستنباط كالاستخراج ومعلوم ان ذلك قد رد ذلك على مجرد فهم اللفظ
 فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال
 به العلل والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا
 مجردا فاذا دعه وافشاه وحمد من استنبط من لولي العلم حقيقة معناه وقد اتينا على ذكر فوائد
 نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاجتهاد له لعلك لا تنظرونها في غير هذا المختصر
 ولا يغيب منها فلنذكر مع ذلك ما قاله من النصوص والادلة على ذم القياس وان
 ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالحيث قال تعالى فان ينازعكم

شيء فردوه الى الله والرسول واجمع المسلمون على ان الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد
 الى الرسول هو الرد اليه في حضوره وحياته والى سنته في غيبته وبعد حياته والقياس
 ليس بهذا ولا هذا ولا يقال الرد الى القياس هو من الرد الى الله والى الرسول وقال تعالى
 لما نزلنا اليك الكتاب يا محمّد احكم بين الناس بما ارناك الله ولم يقل بما رايت انت
 وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخرى هم الظالمون وفي الثالثة
 هم الكفرون وقال اتبعوا ما انزل اليكم وقال وانزلنا اليك الكتاب تبينا لكل شيء
 وقال اولم يكفهم لما انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان ضللت فاني
 اضل على نفسي وان اهتديت فبما يوحي الي بي فاولئك القياس هدى لم يخص الحكم
 فقالوا حي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فتقوالايمان حتى
 يؤخذ بحكمه وحده وهو حكيمه في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته وقال
 يا ايها الذين امنوا لا تقلوا بين يدي الله ورسوله اي لا تقولوا حتى يقول وقال
 اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه وبيّنه هو ديننا لا دين لنا سواه فان
 فيما اكمله لنا القياس ما يقضى عليه وقد اخبر الله سبحانه ان الظن لا يغني من الحق شيئا واخبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب للحد يثبته في عنقه ومن اعظم الظن ظن القياسين فانهم
 ليسوا على يقين والله تعالى لم يكل شريعته الى اراءنا وقيستنا واستنينا طنا وانما اكملها
 الى رسوله المبين عنه فما بينه عنه وحياتنا وما لم يبينه فليس من الدين ونحن
 نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذه الاقيسة الشبهية والاوصاف الحادثة التخيلية
 على بيان الرسول ام على اراء الرجال وظنونهم وحدسهم والرسول صلى الله عليه وسلم
 لم يقع امره الى القياس قط بل قد خرج عنه انه ينكر على عمر وابامة محض القياس في
 شأن الحلتين اللتين ارسل بهما اليهم فاقبها بسامة قياسا ليس على التملك والانتفاع
 والبيع وكسوتها الغيرة وردها عمر قياسا على ملكها على ليس بها فاسامة اباح وعمر حرم قياسا
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر انما بعثت بها اليك لتسمع
 وقال لاسامة لتستقها آخر النساءك والنبي صلى الله عليه وسلم تقدم اليهم في الحجر بالنص على تحريم

ليس فقط فقياساً قياساً خطياً فيه فاحدها قياس اللبس على المالك وهو قياس التملك
 على اللبس والنبي صلى الله عليه وآله ما حرمه من اللبس لا يتعدى إلى غيره ومما يأباه من اللبس
 لا يتعدى إلى اللبس وهذا عين إبطال القياس وامثلة ذلك كثيرة جداً لا يسع المقام
 لسطرها وأما الصحابة فقد قال أبو هريرة لا ينحس حباس إذا جاءك الحديث عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله فلا تضرب له الأمثال إلى غير ذلك من أقوالهم وكذا أقوال أئمة التابعين وتابعيهم فافهم
 صرحوا بدم القياس وإبطاله والذي عنه قال محمد بن سيرين القياس شوم وأول من
 قاس إبليس فهلك وإنما عذبت النفس والقهر بالمقائيس قلت وكذا المرتبة القبول والها
 إلا بالمقائيس وقال شيخنا في شرح القاموس في سنة سيف قياسكم وقال الشعبي السنته لم توضع
 بالقياس فقال أيضاً إنما هلكتم حين تركتم الآثار واخذتم بالمقائيس وعن ابن شبرمة قال
 دخلت أنا وأبو حنيفة سلى جعفر الصادق وقلت استمع الله بك هذا رجل من أهل العراق
 له فقه وعقل فقال لي جعفر لعلم الذي يقيس الدين برأيه ثم أقبل علي فقال هو الثمان
 فقال له أبو حنيفة نعم أصح لك الله فقال له جعفر اتق الله ولا تقس الدين برأيك فإن أول من
 قاس إبليس إذا أمر الله بالسجدة كادتم فقال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ثم
 قال لابي حنيفة أخبرني عن كلمة أولها شرك وآخرها إيمان فقال لا أدري قال جعفر هي
 لا إله إلا الله فلو قال لا إله خرامك كانت مشركاً فلهذه كلمة أولها شرك وآخرها إيمان ثم
 قال وحيات أيها الأعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله أو الزنا قال بل قتل النفس فقال له
 جعفر إن الله قد ركب في قتل النفس شاهدين ولهم رقيب في الزنا الأربعة فكيف يقوم
 لك قياس آخر قال أيها الأعظم عند الله الصوم أو الصلاة فقال لا بل الصلاة قال فما بال الزنا
 إذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة اتق الله يا عبد الله ولا تقس فإنا نقف عند
 نحن وإننا لو نحن ومن خالفنا بين يدي الله فنقول قال الله وقال رسول الله وتقول أنت
 وأصحابك رأينا وفينا أفعل الله بنا ويحكم ما يشاء عكاذواً لا علم وفي الباب آيات عن جماعة من
 العلماء لا تحصى كثرة وقال الشعبي وشكوات يصير ليحل علماً والعلم جهلاً قالوا وكيف يكون
 هذا يا أبا عمر قال كنا نتبع الأنا روماً جاعاً عن الصحابة رضي الله عنهم فآخذ الناس في غير ذلك

وهو القياس وعنه قال لان اتعن بعينة احب الي من ان اقول في مسألة براهي والعينة
بالعين المهمة انحلاط تنفع في احوال لايل حيناً حتى تطل بها الابل من الجرب وكل احاد
بن حنبل ينكر على اصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وهذا الباب واسع جداً
ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيسة وناقض بعضها بعضاً بحجج الله وبيناته لا تشا
ولا تتعاضد وعامة الاختلاف بين الامة اثماتنا من جهة القياس وهذا يدل على انه
من عند غير الله وكان التنازع والاختلاف اشد شيء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا اراد
من الصحابة اختلاف ايسر في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كانا فقي فيه حب
ونقول بهذا الامر ثم ولم يكن بعد اشد عليه الاختلاف من غير رضي الله عنه وتنازع
الصحابة في عمدة تراعى سير في قليل من المسائل واقرب بعضه بعضاً على جهاد من غير وهم ولا طعن فلما كانت خلا
عثمان اختلاف في مسائل السير فلما انقضت الخلافه التي على حال الاختلاف في السيف والقضول الاختلاف من الله
رسوله صلى الله عليه وسلم قال علي لقضاته انقضوا كما كنتم تقضون فاني اكره الاختلاف خارجاً عن امو
كلمات اصحابي وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان هلاك الامم من قبلنا انما كانت باختلاف فهم على
النبيا ثم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا اخيض من فيض وقطر من
بحر من دم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعدك
طوره وليعلم ان وراء سوء يقينه بحار طامية وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السطح
عالية فان وثق من نفسه انه من فرسان هذا الميدان وجملته هو لاء الاقران في مجلس
عجل الحكم بين الفريقين ويحكم بما رضى الله ورسوله بين هذين الحزبين فان الذين
كله الله وان الحكم الاله لا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور
من الاصحاب وتوصل لنا في المسئلة كذا وكذا ووجهها وصحح هذا القول خمسة عشر صحيح
الاخر سبعة وان علا نسب علمه قال نص عليه فابقطع النزاع ولو ذاك النص في قرن
الاجماع والناس انقسموا في هذا الموضع الى ثلث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط
باحكام الحوادث وعلى بعض هو لا حتى قال ولا بعشر معشارها فالحاجة الى القياس
فوق الحاجة الى النصوص ولعمري ان هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة

لا مقدار لها في نفس الامر واجتبه هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادثها غير
 متناهية واجاطة المتناهي بغير المتناهي في هذا احتجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها المحقق
 ابن القيم في الاعلام ولا يتسع لذكرها هذا المقام والسنة والقرآن كقيلان يحكم كل واحد
 تحت ثبوت وانزلة منزل انما كقوله في ذلك موضح الله صدره للاسلام ولم يفسد عقله
 اراء الخاص والعامة وقرقة قالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا
 القياس الجلي الظاهر حتى فرقا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا
 محكمة اصلا ولا تعليل خلقه وامره وهو لا مردوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة و
 الشرع ما سلطوا به عليهم خصوصهم وصاروا من بدعة بدعة وقابل الفاسد
 بالفاسد وقرقة قالت بالقياس لكن نفت الحكمة والتعليل والاسباب كابن الحسن
 الاشعري واتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء اتباع الائمة وليس عند اكثر الناس غير
 اقول هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض
 والاضطراب ومناقضة بعضها لبعض ومعارضة بعضها لبعض بقي في الحيرة فصار يفتقر
 الى فرقة منها له مالها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق عينا تارة وشكلا
 اخرى وتارة يلقى الحرب بينهما ويقف في النظارة وسبب ذلك خفاء الطريقة المشاهدة
 الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة وانتمها و
 الفقهاء المعتبرون والعلماء المبرزون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحمودة
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فانفق عليه الكتاب والميزان ومن تامل
 كلام سلف الامة وائمة السنة رأى ينكر قول الطائفتين المخوفتين عن الوسط فينكر
 قول المعتزلة المالكين بالقدردن والجمية المنكرين للحكم والاسباب الرحمة فلا يرضون
 لانفسهم بقول احد من هؤلاء وطامة البدع الحديثة في اصول الدين من قولها بان
 الطائفتين الجمية والقدرية والمقصود اظهر كما انقسموا الى ثلاث فرق في هذا الاصل
 انقسموا في فرقه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم

والتعليل والمناسبات والفرقتان اختلفت للنصوص عن تناولها بجميع احكام المكلفين
 وانها اختلفت على القياس في الصواب وراعى على الفرق الثلاث وهو ان النصوص مخيرة
 باحكام الاحداث ولم يخلص الله ولا رسوله على شيء وقياس بل قد بين الاحكام كلها
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح مطابق للنصوص قصدا لبيان الكتاب
 والميزان وقد تحققت دلالة النص اولا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقة
 النص فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقة
 او مخالفة ولكن عند المجهول قد يخفى موافقته او مخالفته وكل فرقة من هذه الفرق
 الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر مما يجهل به وبيان ذلك يستدعي مؤلفا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم خلاصا
 فصلا في بيان شمول النصوص واعتنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة
 شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفة للقياس فاحذر الامر من ازم فيه كالبدل
 اما ان يكون القياس فاسدا ويكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر
 لذلك امثلة كثيرة بشرح وبسط لا يتصور فرفقه ثم قال في هذا نبذة يسيرة تطالعك
 على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة
 الذين لا يعمل لهم فيه مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا
 وعدما كما ان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدما فلم يخبر الله ولا رسوله بما
 يناقض صحيح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعقل انتهى وههنا الجائز في
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب التصير اليه الى
 ما يسوغ من غير ايجاب قد اطل الحافظ ابن القيم في الاملام في تفصيل القول في ذلك
 الى كرايس طويلة وحررا احتجاج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لهم
 جوابا شافيا كافيا وفيما لم يعاد شيئا من الرد على المقلدين وذكر احد ١. وثانين
 وجهان للاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من غرضنا في هذا الكتاب وما الحق
 ابحاثه هذه بالافراز وجعلها كتابا مستقلا مع ضم كلام القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني

في مؤلفاته في التقليد وهو ايضا كثير جدا في مؤلفات مستقلة وعصرون الجاهل
ومسائل في تفسيره فتح القدر وغيره حاصل ذلك كله يرجع الى انواع ثلاثة احدها
الاعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه الكفا بتقليد الأباء الثاني تقليد من
لم يعرف المقلدان اهل لان يؤخذ بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور
الدليل على خلاف قول المقلد وقد ذم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من التقليد
في غير موضع من كتابه وهذا التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على عدمه وتحويله
وفي الحديث من اتقى بفتيا بغير ثبوت فانما اتى بها على من افتاء وفيه دليل على تحريم الافتاء
بالتقليد قال ابو عمر والثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس وحدا العلم النبوي
وادراك المعلوم على ما هو من بان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له لم يفتوا في
ذلك ومن هو هنا قال بالبحثي

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهمال بالتقليد

والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع والاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي
صالحه ورجحانه فهو من بعد في التابعين وغيره والتقليد الرجوع الى قول فائل بالحجة
وقد نفي الائمة الاربعة عن تقليدهم وروى ما من اخذوا لهم من حجة وانما حدثت
هذه اليدعة بدعة التقليد في القرن الرابع المذموم على من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم
وحين نشأت هذه الطريقة فولد عنها معارضة النصوص بالاجماع المجهول انفتح باب
وصار من لم يعرفه الخلفاء من المقلدين اذا خرج عليه في القرنين والستة قال هذا خلاف
الاجماع وهذا هو الذي انكره الائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذا
من ادعاه قال احمد الامام من ادعى الاجماع فهو كاذب وقال اذا سمعتم يقولون اجماع
فاتمهم وانما يصار الى الاجماع فيما لم يعلم فيه كتب ولا سنة ثم حدثت بعد هؤلاء
فرقة هم اعداء العلم واهله قالوا انزلت بالمفقي او الحاكم فازالة لم يخرج ان ينظر
فيها كتاب الله ولا سنة رسوله صلواته ولا اقوال الصحابة بل الى ما قاله مشبوحة ومن
جعله عيارا على القرآن والسنة فما وافق قوله فتنى به وحكم به واخالفه لم يجز له ان يفتي

والفتي في حق الله
وبين النوع الاول
ان الاول خلاف الثاني
الجملة من علم اول
الجملة من علم اول
بعد ظهور الحجة
فما وافق بالعلم
مصلحة الله ورسوله
سبحان

ولا يفتني به وإن فعل ذلك تعرض لعزاه عن منصب القوى والحكم وهذا من أعظم
 مخاطر فرقة التقليد على الدين ولو أنهم لم يواحد هم وموالاتهم وأخبارهم
 عما وجدوه من السواد في اليأس من أقوال ^{بعضهم} لا علم لهم بضميها من باطلها لكان لهم هذا
 مما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد أنهم لأهله والقيامين لله بحجته قال
 أبو عمرو ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله قد خطي عليه بعض الزمان في ذلك
 الخضايا الحافظ ابن القيم في الأعلام اسمها ثم قال وهذا بابها لو تتبعناه لجاء سفر كبير
 انتهى إذا كان قد خفيت أشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأواهم
 من بعدهم وإنما يحرض الناس في هذا الزمان على ما قاله الأخرق الآخر وكلمة ^{الرجل} تأخذ
 أخذوا كلامه وهم في أوكد وأجبرون كلام من فوقه حتى تجد اتباع الأئمة شذوا
 هم الحلامهم وأهل كل عصر إنما يفعلون ويفضون بقول آدون فالأدنى اليهم وكلمة
 بعد العهد إذا كلام المتقدم هم وأورغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق
 لرأوا نفيهم وطريقهم مع أهل الأئمة كما قال قائل ^{في}
 نزلوا بمكة في قبائل فاشم ونزلت بالكبداء بعد نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم سلطانه لا تزال طائفة من أمته على الحق لا يضرهم
 من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهو لا هم أولو العلم والمعرفة بما يش
 الله به رسوله فالهم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الأعمى الذي قد شهد على نفسه
 بأنه ليس من أولي العلم والبصائر والمقصود أن الذي هو من لوازم الشرع فالمناجاة
 والاقتداء وتقدريم النصوص على آراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما يتنازع
 العلماء وأما الزهد في النصوص والاستغناء عنها بأراء الرجال ونقد بعضها عليها و
 الإنكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة نصب عينيه وعرض أقوال
 العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة قطاعة من لوازم الشرع ولا من
 الذين لا ياتوا به رباطه وهذا لون والأشباع لون واختلاف انتهى انسداد باب الاجتهاد على
 أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان عند هؤلاء الكفرة قد خلت من قلوبهم حجة

ولم يبق فيها من تنكلم بالعلم والحق وإنما جعل لأحد أو خطير في كتاب الله ولا سنة رسول الله
 لأخذ الأحكام منها ولا يفتي ولا يقضي بما فيها حتى يعرضه على قول مقارن ومشهور فان
 وافقه حكم به وافق به وإلا دعه ولم يعيد في هذا أقوال كما ترى قد بلغت من الفساد
 والبطالين والتناقض والقول على الله بلا علم فالبطلان بحججه والزهد في كتابه وسنة رسوله
 وتلقى الأحكام منها ما يبلغها ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويصدق قول رسول الله صلى الله عليه وآله
 الأرض من فائمه بحجة ولن تزال طائفة من أمته على الحق الذي بعثه به وإنه
 لا يزال أن يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجد لها دينها ومن مصاب
 الدنيا وعجائبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي والقياس لأئمة
 الفقه وعدم تجيز ذلك لحفاظ الإسلام بدور الأيام وصدر الأنام واعلم الأمة
 بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وفنا وأمر كسجد الشافعي وابن راهويه
 والبخاري وداود بن علي ونظر أئمة على سعة علمهم بالسنن وقوفهم على الصحيح منها
 والسقيم وتحريمهم في معرفة أقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استخراجهم
 للآثار ومن قال منهم بالقياس تقياسه من أقرب القياس إلى الصواب وأبعد
 عن الفساد وأقرب به إلى النصوص مع شدة ورعهم وما مضى منهم الله من حجة المؤمنين
 لهم وتعظيم المسلمين علماءهم وعامة لهم فإن أجمع كل فريق منهم باترجيح
 متبوعه بوجه من وجوه التراجيح في نقد مزمان أو زهد أو ورع أو لقاء فييوخ
 وأئمة لم يلزمهم من بعده أو فقه أمكن غير هؤلاء كلهم أن يقولوا لهم جميعاً بقولكم
 هذا أن لم تألفوا من التناقض يوجب عليكم أن تتركوا قول متبوعكم لقول من هو
 أقدم منه من الصحابة والتابعين واعلم وأورع وأزهد وأكثر اتباعاً وأجل فائين
 اتباع الصحابة من اتباع الأئمة المتأخرين في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الأئمة
 باتباعهم أسعد من هؤلاء اتباعهم وفي الأعلام فصل مستقل في تحريم الافتاء
 الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص
 وذكر أجمع العلماء على ذلك لا بطول الكلام يذكر ما فيه من الأدلة والآيات الدالة

على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله أيضا كثيرة جدا لا يمكن أن يشتملها في هذا النظم من المحكمات
 بالمشابهة لا تكاد تنحصر ذكرها في صياغة منها في الإعراف والبيان إلى المثال المصالح السبعين
 ثم حرر فصولا نفيسة طيبة في بيان تغيير الفتوى واختلافها باختلاف الأزمنة والأمكنة
 والأحوال والنيات والعوائد وهو فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط
 عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والشقة وتكليف ما لا مبدل إليه وما يعلم أن
 الشريعة الباهرة التي هي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة منهاها أو
 أساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وعلى كفاها ورخصتها ومصالح كفاها
 حكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن
 المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن ادخلت فيها
 بالتأويل عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالة
 عليه وعلى صدق رسوله التمر دالة وأصلها وهي نورة الذي أبصر به المبصرون
 وهذه النور الذي اهتدى به المهتدون وشفاء التام الذي يبرء به كل عليل وطريقه
 المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل في قوة العيون في
 حياة القلوب وإزالة الأرواح في الحياة والغذاء للدواء والغذاء والشفاء والعصمة
 وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها وكل نقص في الوجود فسد به
 من أضرها عنها ولو لم يسم قد بقيت تحريم الدنيا وطوي العالم في العصمة للناس وقوام
 العالم وبها يسلك الله السموات والأرض إن تزولا فاذا أراد الله تعالى خراب الدنيا و
 طمس العالم رفع اليه ما يفهم من رسوله فما الشريعة التي بعث الله بها رسوله هي على العالم
 وفطرت في الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة ولهذا الأحكام تفصيل ذكره في الإعراف
 بامثلة صحيحة عن السقام لا يحفل أن ذكرها هذا للقيام ونحت كل مثال من هذه الأمثلة
 مسائل ومباحث وقواعد وحقائق يطول ذيلها ثم ذكر بعد ذلك فصلا في تأصيل التي
 أحدها الفقهاء وضرب لها أمثلة كثيرة يبلغ عددها إلى المثال الخامس عشر بعد المائة
 وذكر تحت كل مثال منها خارج منها فجاء الكتاب سفر الكبريات ثم حرر فصلا في جواز الفتوى

[illegible]

وتقلد ولاه الله تعالى ويجزيه عليه يوم القيامة اجزاء لا وفي والذي ندين الله به ضد
 هذا القول والرد عليه كما فصل في ذلك صاحب الاعلام في الاعلام والذي لا يسعنا غيره
 هو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه شيء
 اخر يبيحه ان الفرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه
 بخلاف احد من الناس كما نؤمن ان كان لا راويه ولا غيره اذ من الممكن ان ينسى الراوي
 الحديث او لا يحضره وقت الفتيا ولا يتفطن الى كونه على تلك المسئلة او يتناول فيه
 تاويل لا مرجح او يقوم في ظنه ما يعرضه ولا يكون معارضا في نفس الامر او يقبل
 غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لما هو اقوى منه ولو قد
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل الى العلم بانتفاءه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب
 مخالفته لما رواه سقوط عدالتها حتى بلغت سيئته حسنة ومخالفة هذا الحديث
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم الواجب علينا عند فقد الحديث الاخذ بفتاوى الصحابة
 ثم بفتاوى التابعين اذ الممكن مخالفتهم للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن
 الى اقوالهم اذ الممكن مخالفتهم للغة العربية التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة ثم
 الاخذ بفتاوى اهل العلم بالحديث وهم الحفاظ كاصحاب الامهات الست من
 يدانهم في هذا العمل الشريف واما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذاهب
 الاربعة وغيرها فهو فتيا بما امر به الله ولا رسوله بل بما اراده متبوعه ومطاعه او نفسه
 وابليس فهو الحكم بالطاغوت اجارنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فوائد مكية
 لا مندوحة للمفتي وللمن يجيز الفتيا عن الاطلاع عليها والعلم بها

فائدة استئلة السائلين اربعة انواع اخاص لها الاول السؤال عن الحكم يقول ما
 حكم كذا وكذا الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه كالتة الرابع الجواب
 عن معارضة فان سال عن الحكم فلا مستول حالتان احدها ان يكون علمابه
 الثانية ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا به حرم الافتاء بالاعلم فان فعل فعليه
 انمه وان لم يستفتي فان كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يتبين للصواب

من اقوالهم قوله ان يذكر له فيقول فيها الخلاف بين العلماء وبحججه ان ما ذكره و
ان كان عالما بالحكم فليسائل حاله ان يكون قد حضره وقت العمل او قد احتاج
الى السؤال فيجب على المفتي المبادرة على الفور الى جوابه فلا يجوز تاخير البيان عن وقت
الحاجة والثانية ان يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي
ان يجيبه عنها وقد كان السلف الصيب اذا سئل احد هم عن مسألة يقول للسائل
هل كانت او وقعت فان قال لا لم يجبه وقال د عتافي عافية هذا لان الفتوى بالراي لا
الاعتدال ضرورة فالضرورة لا تلجئ كما تلجئ المينة عند الاضطراب وهذا انما هو في مسألة
لانص فيها ولا اجماع عند من يقول بحجته فان كان فيها نص او اجماع فعليه ان يبلغه
بحسب الامكان فمن سئل عن علم فكتبه اجماع الله تعالى يوم القيامة بلجام من نار وهذا
اذا من المفتي غائلة الفتوى فان لم يامن غائلتها وخاف امسك عنها ترجيح الخلف
اعلى المفسدين باحتيال اذها وقد امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة
واعادتها على قواد ابراهيم لاجل حدثان عهد قريش بالا سلام وان ذلك ربما
نفرهم عنه بعد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما
سأل عنه وخاف المسترسل ان يكون فتنة للمسك عن جوابه قال ابن عباس لو سأل
عن تفسير آية وما يؤمنك اني اخبرتك بتفسيرها كلفت به ليجوز اني واكرهه ولم يرد ذلك فكيف بالرسول
فانما يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب المسئني عما سأل عنه الى ما هو انفع له منه
ولاسيما اذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من كمال علم المفتي ونقده وصحة
وقد قال تعالى ستلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فلان الدين والاقرين
واليتامى والسالكين الى السبيل ما انفقوا من خير فلان الله به عليم فسألوا عن المنفق فاجابهم
بذكر المصروف اذ هو اهر مما سألوا عنه ونبههم عليه بالسياق مع ذكره لهم في موضع
اخر وهو قوله قل المفسر وهو اسهل عليهم اتفاقه ولا يضرهم اخرجهم فانما ذلك فيجوز
للمفتي ان يجيب السائل بالكثر مما سأل عنه وهو من كمال نصحه وعلمه ورشاده ومنع
ذلك فقللة علمه ورضيقه عنه وضعف نصحه وقد ترجع البخاري على ذلك في صحيحه

سلم
 قلت وقطعت
 من ذلك قوله تعالى
 عن الابل فقل هي
 للناس من ايجل
 سبب ظهور الابل
 ثم لا يزال
 على التدوين
 يا اخي اني قد
 عن حكمة ذلك
 ابو اقيس
 ما علمت
 وسأخبرك
 ان شاء الله
 كما قال
 قدما جيب
 ما لو اخذ
 فاجعل
 تسمى
 الزيادة
 على النقص
 الحسن

فقال باب من اجاب السائل بكذا عما سأل عنه ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما
 عنهما ما يلبس المحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا
 الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين فمثل ^{يلبس} عمامة
 المحرم فاجاب عما لا يلبس وتضمن ذلك الجواب عما يلبس فان ما لا يلبس محصور وما يلبسه
 غير محصور قال كرهوا النوعين وبين لهم حكم الخف عند عدم النعل وقيل سألوه عن الوضوء
 بماء البحر فقال لهم هو الطهور مائة والحل ميتته **فإن** من فقه المفتي ونصحه اذا
 سأل المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو اليه ان يدل له على ما هو حلال
 له منه فيسرد عليه باب المحظور ويفتح له باب المباح وهذا لا يتأتى الا من عالم ناصح
 مشفق قد تاجر الله وعامله بعلمه فشاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في
 الاطباء يحيى العليل عما يضره ويصفيه ما ينفعه فهذا بيان اطباء الاديان والابدان
 وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما بعث الله من نبي الا كان حق عليه ان يدل امرته
 على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم وهذا شأن خلفاء الرسل وورثتهم
 من بعدهم وقد منع النبي صلى الله عليه وآله ان يشتري صاعا من تمر ليجيد بصاين من
 الردي ثم دله على الطريق المباح فقل مع الجميع بالدراهم ثم اشتروا الدراهم جنديا
 فمنعه من الطريق المحرم وادشاه الى الطريق المباح ولما سأل عبد المطلب بن ربيعة
 والفضل بن عباس ان يستعملوهما في الزكاة ليصيبا ما تزوجان به فمنعهما من ذلك
 وامراين حرروا وكان حل للنفس ان يعطيهما ما ينكحان به فمنعهما من الطريق المحرم
 وفتح لهما الطريق المباح وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى فانه يسأله عبد الحاجة
 فيمنعه اياها او يعطيه ما هو اصلح له وانفع منها وهذا غاية الكرم والحكمة **فإن** من
 اذا افتى المفتي للسائل بشي ينبغي له ان يبينه على وجه الاحتراز عما قد يذهب اليه الوهم
 منه من خلاف الصواب وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد
 ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذمير في عهد في عهد كيف اتبع كلمة
 الاولى بالثانية رضاء التوهم هذا ردع الكفار مطلقا وان كانوا في عهد لهم فانه لما قال

سأل المفتي السائل بشي ينبغي له ان يبينه على وجه الاحتراز عما قد يذهب اليه الوهم منه من خلاف الصواب وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذمير في عهد في عهد كيف اتبع كلمة الاولى بالثانية رضاء التوهم هذا ردع الكفار مطلقا وان كانوا في عهد لهم فانه لما قال

لا يقتل مؤمن بكافراً فما ذهب الوهم إلى أن ذمهم هذا ولهذا الوقتل أحدتهم
لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله ولا ذوعهد في عهدا ونقد خفيت هذه الطيفة
الحسنة على من قال يقتل المسلم بالكافر المعاهد وقد الحديث ولا ذوعهد في عهدا
بكافرومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبر ولا تصلوا إليها فلما كان فيه عن
الجلوس عليها نوع تعظيم عقبها بالنبي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة و
مشتقة من القرآن الكريم قوله تعالى النساء عليه صلى الله عليه وسلم بالنبي استن كما حد من
النساء الآية فيها من عن الخضوع بالقول فما ذهب الوهم إلى كاذن في الاضلاط والقول
والتجاوز فرفع هذا التوهم بقوله وقلن قولا معروفا ومن ذلك قوله تعالى والذين آمنوا
واتبعتم ذريتهم بإيمان أينما ما خبر سيئاتهم بأحق الذرية ولا عمل لهم بأبائهم في الذرية
فربما توهم متوهم أن يحط الأباء إلى درجة الذرية فرفع هذا التوهم بقوله وما اللناهم من علمهم
من شيء ما نقصنا من الأباء شيئا من أجور أعمالهم بل رفعنا ذريتهم إلى درجةهم ولم
نخطم من درجةهم بنقص أجورهم لما كان الوهم بذلك أنه يفعل ذلك بأهل النار
كما يفعل بأهل الجنة قطع هذا الوهم بقوله كل امرئ بما كسب رهين ومن هذه قوله
تعالى أن أموت أن عبد رب هذا المبالغة الذي حرمه أوله كل شيء فلما ذكر رب
البلاد الكرام قد يؤمر الاختصاص بعقبه بقوله وله كل شيء ومن ذلك قوله تعالى
ومن يتوكل على الله فهو حسبه أن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا فلما
ذكر كفايته للتوكل عليه فربما أوهم ذلك الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله قد جعل الله
الحزبي وقتا لا يتعداه فهو يسوقه إلى وقته الذي قدر له فلا يستعجل التوكل ويقول قد
توكلت ودعوت فلم أر شيئا لم يحصل لي إلا الكفاية والله بالغ أمره في وقته الذي قدر
له وهذا التدبر جردان القرآن العزيز والسنة المطهرة وهو باب لطيف من أبواب فهم النصوص
فائدة ينبغي المفتي أن يذكر دليل الحكم وما أخذ ما أمكنه من ذلك ولا يلقبه إلى
المسفتي سادجا مجردا عن دليله وما أخذ بهذا لضيق عظمه فحالة بضاعته من العار ومن
تأمل مناوى النبي صلى الله عليه وسلم الذي قوله حجة بنفسه زاهما مشتقة على التنبية على حكم الحكم

م
وحيات
أصناف من
تخص من النبي
يطلب من
منه في
وقته في
سبب

م
منه في
وقته في
سبب

التصديق بولادة ولد من غير اب وتأصل قصة نسخ القبلة لما كانت مشددة على التقلد
جدا كيف وطأ سبحانه قباه على صوطات منها ذكر النسخ ومنها انه ياتي بتغيير من المنسوخ
او صلاها ومنها انه على كل شيء قدير وانه بكل شيء علير فهو قديره وعلمه صالح لهذا
الامر الثاني كما كان صالحا الاول ومنها العبادة ان دخول الجنة ليس بالنهود ولا بالشعر
وانما هو بالاسلام ومنها انه سبحانه وتعالى ربيهم صلواتهم عن اتباع اهل الكفا
وغيرهم وامرات يتبع هو وامته ما اوحى اليه وكل هذا قوطية بين يدي التحويل مع ما
ضمنه من المقاصد الجلية والمطالب الحسنة السنية ثم ذكر فضل هذه الامة وانهم
الامة الوسط العدل الخيار فاقضى ذلك ان يكون بينهم اوسط الانبياء وخيرهم
فكتبهم ككتاب ودينهم كدينك وقلبتهم التي يستقبلونها كالكلام فظهرت المناسبة
شرعا وقد راني احكامه تعالى الامرية والقدرية وظهرت حكمتها الباهرة وتجلت لظهور
الركبة السنية نور ربها تبارك وتعالى في المقصود ان المفتي جدير ان يذكر بين يدي
الحكم الغريب الذي يولف مقدمات تواس به وتدل عليه فتكون توطية بين يدي
وثالث يجوز للمفتي والناظر ان يحلف على ثبوت الحكم عندة وان لم يكن حلفه حيا
لثبوته عند السائل والمنازع ليس شر السائل والمنازع انه على ثقة ويقين بما قال انه
غير شك فيه وقد امر الله سبحانه نبيه صلواتهم ان يحلف على ثبوت الحق الذي جاء به
في ثلاثة مواضع من كتابه وقد اقم النبي صلى الله عليه وسلم على ما اخبر به من الحق
في اكثر من ثمانين موضعا وهي موجودة في الصحيح والسنن وقد كان الصحابة رضي الله
عنهم يحلفون على الفتاوى الرواية وقد حلف الشافعي في بعض اجوبته ولما امام
احمد فانه حلف على عدة مسائل من فتاواه وقد روى احمد عن جماعة من الصحابة و
التابعين انهم حلفوا في الرواية والفتوى وغيرها لتحقيقها وتأكيد النسخ لا اثباته
باليمين وقد قال تعالى فرب السماء والارض انه يحلف على ما انكم تطعون وقال تعالى
ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وقال فربك انما اجمعين
عما كانوا يعملون وكذلك اقم بكلامه كقوله تعالى والنوران الحكيم وقوله تعالى والنوران

[illegible]

النبي صلى الله عليه وآله والفان ذي الذكر وأما أقسامه فثلاثة التي هي آيات طالع عليه فثلاثة
شأن لا ينبغي السقي أن يفي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع
 البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول
 الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلفوا على
 منهاجهم يتشرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النص
 واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص فواجب لك هجر النصوص ومعلوم أن تلك
 الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران
 ألفاظ النصوص والأقبال على الألفاظ الحادثة وتعلق الأحكام بها على الأمة من الفساد
 ما لا يعلمه إلا الله فالألفاظ النصوص عصمة وجمعة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علم
 من بعدهم وخطأهم فاختلافهم أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة
 إلى من بعدهم كذلك وهلم جرا ولما استحكمت هجران النصوص عند الكبراء والاهواء والبدع
 كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض وقد كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله تعالى أو قال رسول الله
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ومن تأمل أجوبتهم وجد
 شفا على الصدوق لما طال العهد بعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند
 المتأخرين أن يذكر في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله أما أصول
 دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل الأصول
 الدين وإنما يحتج بكلام الله ورسوله فيها الحشرية والجسمية والمشيئية وأما فروعهم فقتلوا
 بتقليد من اختصروا بعض التخصصات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا
 عن إمام الذي زعموا أنهم قلادته دينهم بل عملهم فيما يقتضون ويقضون به ويتقاولون
 به الكفوى ويحكمون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك المصنف واجلهم عند
 نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا لفظ

والاحلال ما احله ذالك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما اوجبه والباطل ما
ابطاله الصحيح ما صحه والناهي في مثل هذا الا زمان فقد دفعنا الى امر تضييع هذا الحق
الاله ضييعا وتبع الفروج والاموال والدمار الى دوا عجيبة تبدل فيه الاحكام ويقلب الاحلال
بالحرمان ويجعل المعروف فيه اعلى مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله
من افضل القربات الحق فيه غريب واغرب منه من يعرفه واغرب منهما من يدعي
اليه وينصح به نفسه والناس قد قلق له فائق الاصبح صبحه عن غيايب الظلمات
وابان له طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الحائرات واداء بعين قلبه ما كان عليه
رسول الله صلام واصحابه مع ما عليه اكثر الخلق من البدع المضلوت دفع له علم الهدى
فشمر اليه ووضع له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه فطوبى له من وجد على كثرة
السكان غريب على كثرة الجيران بين اقوام رؤيتهم قذاة ثعوب وشيخ الخلق وكذب
النفس مخفى الارواح وغمر الصدور ومرض القلوب ان انصفتم لم تقبل طبيعةكم نصا
وان طلبت منهم فاين الثريا من يد البلقس قد انكبت قلوبهم وعي غلهم مطويعهم
رضوا بالاماني واستلوا بالخطوط وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحار العلم لكن بالدرعاوية
الباطلة وشقا شق الحديدان ولا والله ما ابتلت من وشية قدامهم ولا زكيت به عقولهم
احلامهم ولا ابيضت به لياهم لا شرفت بنورة اياهم ولا ضحكك بالهدى والحق منه ربوب
الرفا تراه بليت بمداة اقلامهم انفقوا في غير شي نفاس الانفاس واتبعوا النفس
وحيروا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول فحرموا الوصول واعرضوا عن الرسالة
فوقعوا في مهاجمة الحيرة وبيداء الضلالة والقصود ان العصمة مضمونة في النفاط
النصوص ومعانيها في الترياق واحسن تفسير من رام ادراكها في الحق من غير
مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **فانك لا تبتغي للمعنى الموفق فانزلت به السبل ان يثبت**
قنبه الا فتقار تحقيق الحائي لا العلي الجرد الى سلام الصواب ومعالم الخير وهادى البقوب
فيما به الصواب ريفته له طريق السداد ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه
المسئلة فتق فرغ هذا الباب فقد فرغ باب التوفيق ووجهه من فخره في بهانه في

مسودة ولا اظهر من كذب على الله وظل دينه وان اخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله
جهلا فان اصابوا في الباطن واخذوا بما لم ياذن الله لهم في الاخبار به وهو اسوء حال من القاذ
اذا راى القاحشة وحده فقا خبر بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم ياذن
له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبره مطابق لخبره حيث
لم ياذن له في الاخبار فكيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكيم به ولم ياذن له في
الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا
على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل وطهر عبد الله
وقال تعالى فمن اظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه واللكذب يستلزم التكاذ
بالحق والصدق وقال تعالى من اظلم ممن افترى على الله كذبا ثم يصرحون على بهو يقول كاشها وهو
الذين كذبوا على الله لاعتد الله على الظالمين وهؤلاء الايات ان كانت في حق المشركين والكفار
فانها امتنا وله من كذب على الله في توحده ودينه واسمائه وصفاته افعاله ولا تتناول المخطي المجر
اذا بذل جهده واستفرغ وسعته في اصابة حكم الله شرعا فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا تتناول
المطيع لله ان اخطأ والله اعلم فانك اذا حكمت له ورسوله يظهر على اربعة لسان الراوي لسان المفتي
ولسان الحاكم الشاهد الراوي يظهر على لسانه لفظ حكمه ورسوله المفتي يظهر على لسانه
معناه وما استنبط من اللفظ والحاكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله تنقيده والشاهد
يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة
ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكون عالمين بما يخبرون به صادقين في
الاخبار به واطفة احد هو الكذب الكتمان فحق كتمان الحق وكذب فيه فقد جاد الله تعالى
في شرعه ودينه قد اجري الله تعالى سنته ان يحج عليه بركة علمه ودينه ودينه اذا
فعل ذلك كما اجري عادة سبحانه في الباطنين اذا كتموا كذا ان يحج بركة بيعهم ما ومن
الترم البيان في مرتبته بوزنه في علمه ووقته ودينه ودينه وكن مع النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى
بالله عليما ان كتمان الحق يحرم سلطانا وبالحق يقليه عن ربه وانجزا من جنس العمل

فجاء اخذهم عن بعض الله عن سلطان الهابة والكرامة والحقبة والتعظيم الذي يليه
 اهل الصديق والسياسة وبابيه ثوب الهوان ولقيت اخري بان عبادته فاذا كان يوم القيمة
 جازى الله سبحانه من ثلثين الكاذبين الكاذبين بطمس الوجوه ورجعها على اديارها كما
 طمس وجه الحق وقيل عن وجهه جزاء وفاقا وما يك بطلام العبد **فان** لا يجوز
 للمفتي ان يشهد على الله وعلى رسوله **صلوات** اهل الكفا او حقه او وجهه او كرهه الا بما يعلم ان
 الامر فيه كذا لا شك فانص الله ورسوله على ابيته او تحريمه او كراهته ولما ما وجد في كتابه
 الذي يلقى عن قلة دينه فليس له ان يشهد على الله ورسوله وبغير الناس بل لا
 علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف ايجز احد كمر ان يقول اهل البيت
 وحرم الله كذا فيقول الله كذا كذبت لم اهل كذا لا احرم كذا وثبت في صحيح مسلم من قول
 يزيد بن ابي ابيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حاصرت حصنا
 فساؤلوا ان تنزع على حكم الله ورسوله فلا تنزعهم على حكم الله ورسوله فان امكن في التضييق
 حكم الله فيهم ام لا ولكن انزعهم على حكمك وحكم اصحابك **فان** للمفتي اذا سئل عن
 مسألة فاما ان يكون قصدا لسائل فيعلم معرفة حكم الله ورسوله واما ان يكون قصدا
 معرفة ما قال الامام الذي شهرته في نفسه باتباعه عليه دون غيره من الائمة واما
 يكون مقصوده ما ترجع عند ذلك المفتي وما يستقد فيها الاعتقاد وعلوه ودينه وامانه
 فهو يرضى بتقليد به وليس له غرض في قول الامام بعينه فهذا اجناس الغيا التي ترجع
 على المفتين ففرض المفتي في القسم الاول ان يحجب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وتيقنه لا
 يسعه غير ذلك واما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وتيقنه فله ان يحجب
 ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي
 حفظها او طالعها من كلام المنسبين اليه فانه قد اختلط احوال الائمة وفتاواهم
 باحوال المنسبين اليهم واختلاطت احوالهم فليس كل ما في كتبهم منصوصا عن الائمة بل كثير
 منهم يخالف نصهم وكثير منهم لا نص لهم فيه وكثير منهم يخرج على فتاواهم وكثير
 منهم اقواله بلفظ لا معناه فلا يحل لاحد ان يقول هذا قول فلان ومذهبه الا ان يعلم

قال صاحب الظواهر
 فيمنع من قول المفتي
 ان يشهد على الله ورسوله
 بغير ما يعلم ان الله
 ورسوله عليه السلام
 قد فعلوا ذلك
 فانما هو قول
 ما فعلوا من قول
 الامام عليه السلام
 فيمنع من قول المفتي
 ان يشهد على الله ورسوله
 بغير ما يعلم ان الله
 ورسوله عليه السلام
 قد فعلوا ذلك
 فانما هو قول
 ما فعلوا من قول
 الامام عليه السلام

فيكتب يجوز كذا أو يصح كذا وينعقد بشرطه فإرسل إليه يقول تاتينا فثا ومنك فيها
 يجوز أو منعقد أو يصح بشرطه ونحن لا نعلم شرطه فاما ان تبين شرطه وإما لا تكتب ذلك
 قال وسمعت شيخنا يقول كل أحد يحسن ان يفتي بهذا الشرط فانه في مسألة وردت
 يكتب فيها يجوز بشرطه أو يصح بشرطه أو يقبل بشرطه ونحو ذلك وهذا ليس بعلم ولا
 يفيد فائدة أصلا سوى حيرة السائل وتبليده وكذلك يقول بعضهم في فتاواهم
 في ذلك إلى رأي الحاكم فيا سبحان الله والله لو كان الحاكم شرعا وأشباهه لما كان
 احكام الله ورسوله إلى رأيه فضلا عن احكام زماننا فإله المستعان وعليه التكلان
 وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل له كيف يعمل المفتي فقال
 يختار له القاضي أحد الذين هبنا قال أبو عمرو بن الصلاح كنت عند أبي السعادي
 ابن الأثير الجزري فحك لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فآخذ
 بروي عليه وقال هذا جيد الفتوى ولم يخلص السائل من عناية ولم يأت بالمطو
 قلت وهذا فيه تفصيل فان المفتي المتكلم من العلم المطمع به قد يتوقف في الصواب
 في المسئلة المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم وغاية ما يمكنه ان يذكر الخلاف
 فيها للسائل ويذكر ما يسأل الامام احمد وغيره من الاثمة عن مسألة فيقول فيها قولان
 وقد اختلفوا فيها وهكذا كثيرا في اجوبة الامام احمد لسعة علمه وورعه وهو كثير
 كلام الامام الشافعي يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف اصحابه هل يفتي
 القولان اللذان يحكيهما إلى مذهبه وينسب ان الامام لا على طريقين وإذا اختلف
 عليه ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومزيد وابن وغيرهم من الصحابة ولم يتبين
 للمفتي القول الرابع من اقولهم فقال هذا مسئلة اختلف فيها فلان وفلان من
 الصحابة فقد انتهى إلى ما قد عليه من العلم قال أبو اسحق الشيرازي سمعت ابا الطيب
 الطبري يقول سمعت ابا العباس الحصري يقول كنت جالسا عند ابن بكير حاوره
 الظاهري فجاءته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة كاهن مسكيا ولا هو
 مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال فانك ترون قوما لا يصبوا للاحتساب

وتبحث على التطلب والاكساب وقال قائلون يومئذ لا تنفك ولا يحل على الطالون فليرفعهم
المرأة قوله فاعادت السبلة يقال يا هذه اجبتك عن مسئلتك وارشدك فليرفع
طلبك وليست بساطان امضيه ولا قاض فاقضي ولا زوج فارضى فانصر في
فان شدة اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزم بالعمل به بل لا
يسوغه على الاطلاق حتى ينظر في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله
فلا حرمة له ولا يحل له تنفيذه ولا تسويغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فينظر
هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام كفاية لم تكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزم
ولم يحرم ولا ينصير مخالفة وان كان فيه قرينة وهو راجح علم خلافة فلينظر هل يغترب
التزامه والتقييد بما هو واجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع له كلف واعظم
تخصيص المقصود الواقف من الاجرة فان فات ذلك بالتزامه لم يجب التزم ولا
التقييد به قطعا وبما زال العدل بل يستحب الى ما هو واجب الى الله ورسوله وانفع له كلف
واكثر تخصيص المقصود الواقف وفي جواز التزم شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل
ذكرة صاحب الامام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفت بالتزامه ما هو واجب الى الله و
رسوله منه وسأوى هو وخيرة في تلك القرينة وتخصيل غرض الواقف بحيث يكون
هو غير طريقين موصولين الى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه
التزام الشرط بل له العدل عنه الى ما هو اسهل عليه وابق به وان ترجح موجب الشرط
وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزمه فهذا هو القول الكلي في شروط
الواقفين وما يجب التزمه منها وما يسوغ وما لا يجب ومن سلك غير هذا المسلك
تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قدم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاون على البر
والنقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله
وبغيره من اخوة الله ورسوله ويعتبر ما اعتبر الله ورسوله ويلغي ما افاد الله ورسوله
واين في كلام الله ورسوله او اصل من الصحابة ما يدل على ان صاحب المال ان يقف
ما اراد غلام من اراد بشرطهما اراد ويجب على الحكام والمفتين ان ينفذوا او ينفذوا بشرط

فتأمل ليس العفة ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما
سأل عن احد تلك الانواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما
استفصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الما اقرى الزنا هل وجد منه مقلد ما تراه حقيقة فلما اجاب
عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقاربه غير معتبر ام هو عاقل فلما علم
عقله استقصاه هل الحصن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه لحد ومن هذا
قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل على المرأة من غسل اذا هي اخملت فقال نعم اذا رأت الماء
فضمن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال
ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استفتاه هل يحل له رخصة ان يصلي في بيته فقال هل
تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بانه يسمع النداء او لا يسمعه ومن ذلك
انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امراته فقال ان كانه استكرهها في حرة وعليه
مثلها وان كانت طارعة في له وعليه لسيدتها مثلها وهذا كثير في فتاوى صلى الله عليه وآله وسلم
التنبه على وجوب التفصيل اذا كان يجرد السؤال محتملا فكل ما يقع غلط الفتية في هذا
القسم فالفتية ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال وانفق
هنا وهناك فتارة تورد عليه المسئلان صورتها واحدة وحكمها مختلف فيجمع بين
ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسئلان صورتها مختلفة وحقيقتيها واحدة
وحكمهما واحد فيزد هل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع
الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن
فيتبادر الى تسويتها وهي من باطل الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كرهنا منبلة
اقدام وعمل او هام وما دعي محمدا الى حرم الا اخرج الشيطان على لسان اخيه ووليه من
الانس في قالب تنفر عنه خفا فيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس وواحد
احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستخف
به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا
يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى

وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول
 غرورا ولولمناء ربك ما فعلوه فلهم وما يفترون قال الحافظ ابن القيم اذكر انك من هذا
 مشاكلا وقع في زماننا وهوان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتغيير عمامتهم وان تكون
 خلاف اللون عمام المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك
 من المصالح واعزاز الاسلام واذلال الكفر ما قوت به عيون المسلمين فالتقى الشيطان على
 السنة اولياته واخراته ان صوّوا فتايتوصلون بها الى ازالة هذه العيار وهي ما تقول
 السادة العلماء في قوم من اهل الذمة الزموا بلباس غير لباسهم المعتاد وزني غير
 زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجري عليهم
 السفهاء واذا وعمر غاية لا يداء فهل يسوع الامام رد هير الى زيهم الاول واعادتهم الى ما
 كانوا عليه مع حصول التمييز بعلامه يعرفون بها واهل ذلك يخالف للشرع ام لا
 فاجابهم من منع التوفيق وصد عن الطريق بجاز ذلك وان الامام اعادتهم الى ما كانوا
 عليه قال شيخنا فاجاءتني الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم وموجب ابقاء هير الى الذي
 يفترون به عن المسلمين فلهموا اثر غير الفتوى ثم جازوا بها في قالب اخر فقلت لا يجوز
 اعادتهم فلهموا اثر اوابها في قالب اخر فقلت هي المسألة العينة وان خرجت في
 قالب شر ذهب الى السلطان وشكر عند الكلام عجب منه الحاضرون فاطبق القوم على
 ابقائهم والحمد لله ونظائر هذه الحادثة اكثر من ان تحصى سبحان الله كمر وصل هذه الطريق
 الى ابطال حق وانتابت باطل واكثر الداس انما هم اهل ظواهر الكلام واللباس و
 الافعال واهل النقد منهم الذين يعبرون عن الظاهر الى حقيقته وباطنه لا يباخرون
 عشر معشار غيرهم ولا قربا من ذلك **فائدة** اذا سئل عن مسألة من الزيادة
 لم يجب عليه ان يذكر موانع الارش فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا واذا
 سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله
 كذا وكذا ذلك اذا سئل عن الاعام وبنينهم وبني الاخرة فلا بد من التفصيل ومن تأمل
 اجوبة النبي صلى الله عليه وسلم وجد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه

قلت يفرق بين الشيعة
 ان السلطان يملك على
 الصغار والفقير
 الحاشية الذي لم يفرق
 بين العبد والحر
 اذ لا بد من اقرار
 لم يجب عليه ان يذكر
 موانع الارش فيقول
 بشرط ان لا يكون كافرا
 ولا رقيقا ولا قاتلا
 واذا سئل عن فريضة فيها
 اخ وجب عليه ان يقول
 ان كان لاب فله كذا وان
 كان لام فله كذا وكذا
 ذلك اذا سئل عن الاعام
 وبنينهم وبني الاخرة
 فلا بد من التفصيل ومن
 تأمل اجوبة النبي صلى
 الله عليه وسلم وجد
 يستفصل حيث تدعو
 الحاجة الى الاستفصال
 ويتركه

حيث لا يحتاج اليه ويحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شرويط الحكم ولو ابعده
 بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا
 الكتاب من قبلكم ولا يجب على التكلم والمفقي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها
 عند ذكر المسئلة ولا ينفع السائل والمتعلم قوله بشرطه وصد موانعه ونحو ذلك فلا يبان
 انهم من بيان الله ورسوله صلا والروايات هدي الصحابة والتابعين **فتاوى لا يجوز**
 المقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة منه سوى انه قول من قار
 دينه قال الحافظ ابن القيم هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي
 وغيرهما قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي امام الشافعيين بما وراء النهر و
 القاضي ابو الحسن الروياني صاحب بحر الزهبي غيرهما بان لا يجوز للمقلدان يفتي قاهو
 مقلد به وذكر الجوزي عن شيخه ابي بكر القفال الروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب
 مذهب ونصوده ان يفتي ان لم يكن عارفا بقوامضه وحقائقه كما لا يجوز للعامة الذي
 جمع فتاوى المفتين ان يفتي بحال قال ابو عمرو بن علي هذا من علو دناءة في اصناف المفتين
 المقلدان ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم قاموا مقام المفتين وادعوا عنهم
 فعدوا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقول مثلاً من ذهب الشافعي كذا وكذا ومقتضى
 مذهبه كذا وكذا وما اشبه ذلك من ترك ومنهم ما ضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك
 اكتفاء منه بالمعقوب عن الصريح فلا بأس قال الحافظ ابن القيم وما ذكره ابو عمرو حسن الا ان
 صاحب هذه المرتبة يحرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا لما لا يعلم انه نصه الذي افتى به
 او يكون شهرته بين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرة مذهب
 في البحر بالبسملة والقنوت في الفجر وجوب تبييت النية لصوم القرض من الليل ونحو ذلك
 فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها الى نصه
 ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكيف فيها من مسئلة لا نص فيها البتة ولا ما يدل عليه
 وكثيرها من مسئلة نصه فيها على خلافها وكثيرها من مسئلة اختلف المتسببون اليه

فتأثير اذا عرفت العاين حكم حادثة بدليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لغيره تقليد
فيه ففيه ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم احدها الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة
عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع
العارضات فهذا قد رزق الله على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم اهليته
للاستدلال وعدم علمه بشروطه وما يعارضه واعلمه بظن دليله ما ليس بدليل الثالث
ان كان الدليل كتابا او سنة جاز لا فتاء وان كان غيرهما لم يجز لان القرآن والسنة خطأ
بجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب به وسنة نبيه صلي
وسبحانه ان يرشد غيره اليه ويدله عليه **فتأثير** ذكر ابن بطيعة في كتابه في الخلع عن
الامام احمد انه قال ينبغي للرجل ان ينصب نفسه مفتيا حتى تكون فيه خمس خصال انها ان
تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية ان يكون
حلم ووقار وسكينة الثالثة ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته الرابعة الكفاية
والامضغة الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا مما يدل على جلالة احمد وعلمه من
العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي حائز التقوى في شيء نقص منها ظهر الخلل في المفتي
بحسبه واخطال في الاعلام في بيان هذه الخمسة **فتأثير** دلالة العالم المستفتي
على غير من وضع خطره جدا فليست بالرجل ما يجد من ذلك فانه متسبب بدالته اما
الالكذب على الله ورسوله في احكامه او القتل عليه بلا علم فهو اعمى على الاثر والعدل
وامام معين على البر والتقوى فليست بالانسان الى من يدل عليه وليست والله ربه وكانت
شيخ الاسلام ابن قيم تدرج شديد التجنب لذلك قال ابن القيم ذلك مرة بحضرة على
مفتي اومد هب فانه يري وقال مالك حله دعه وقد رأى رجل ربيعة بن ابي عبد الرحمن
يسكنه فقال ما يبكيك فقال استفتي من لا علم له وظهر في الاسلام امر عظيم قال لبعض
يفتح هذا الحق بالسجن من الشراف قال بعض العلماء فكيف لو رأى ربيعة زماتا واقدام
عن لا علم عند على الدنيا وتربته عليها ومدى ع التكلف اليها مع قلة الخبرة وموت السيرة
وشوم السيرة وهو من اهل العلم فكما او غريب ليس له في معرفة الكتاب والسنة

وموافقة الغرض في طلب القول الذي يوافق غرضه وغرضه من تكاثيره فيعمل به
ويقتي ويحكم به على عدوه ويقتيه بضده وهذا من افسق الفسوق واكبر الكبائر
وابه المستعان **فثالثة** المبتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى اربعة اقسام
احدها العالم بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل
يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليد غيره
احياناً فلا يجد احداً من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هو الذين يسوغ لهم
الافتاء ويسوغ استفتاؤهم ويتادى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله
عليه وسلم سمعت هذه الامة على اس كل مائة من يجد لها دينها وهم غرض من الله لا يزال
يفرهم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب لن تخلق الارض من قاتر
لله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من انتم به فهو مجتهد في معرفة قضاياه
واقواله ومأخذه واصوله عارف بها متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم ينص من انتم به عليه
على منصوصه من غير ان يكون مقلداً لامامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقته في
الاجتهاد والفتيا وعاالى مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه
وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي ابو يعلى علي بن موسى في شرح الاشاد
الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف ومحمد
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزي وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والمالكية في اشرهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في ابي حامد
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد او متقيدين بمذاهب ائمتهم على
اولين ومن تأمل احوال هؤلاء وفتاواهم واختياراتهم علم انهم لم يكونوا مقلدين لائمتهم
في كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من ان ينكروا ان كان منهم المستقل بالمسكون وتبين
هؤلاء دون الائمة في الاستقلال بالاجتهاد النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب من
نسب اليه عقولاً بالدليل متقن لفتاواه عالم بها لكن لا يتعدى اقواله وفتاواه ولا يخالفها

وإذا وجد نص إمام لم يعدل عنه إلى غيره البتة وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب
 اثنتهم وهو حال أكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب
 والسنة والقريبين فلكونه يجزئ بنصوص إمامته فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفى بها
 من كل جهة النصب المشقة وقد كفاها الإمام استنباط الأحكام ومونة استخراجها من
 النصوص وقد رعى إمامه وقد ذكر حكما بدليله فيكفي هو بذلك الدليل من عند
 بحث عن معارضه وهذا شأن كثير من أصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة
 والمختصرة وهو لا يدعون الاجتهاد ولا يفرقون بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهدنا في
 المذاهب فإتينا أقربها إلى الحق مذهبنا منا وكل منهم يقول فإلتزمنا إمامنا يزعم
 أنه أول بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيالله
 العجب من اجتهدنا ونهض بهم إلى كون متبعيهم ومقلدوهم علم من غيره أحق بالاتباع
 ممن سواه وإن مذهبهم هو الراجح والصواب دائر مغيرة بعد فهم الاجتهاد في كلام الله
 ورسوله على غاية البيان وتضمنه بحجج الكثر وفصله للخطاب وبراءته من التناقض و
 الاختلاف والاضطراب نقعدت بهم فهمهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونهضت
 بهم إلى الاجتهاد في كون إمامهم أعلم الأمة وأولها بالصواب أقواله في غاية القوة وموافقة
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من اتسبت
 إليه وحفظت فتاواه وفعوه واقرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه
 فإن ذكر والكتاب والسنة يروما في مسئلة فيل وجه التبرك والفضيلة لأعلى وجه
 الاحتياج والعمل وإذا رأوا أحدا يشاخص مخالفا لقلوب من انتسبوا إليه أخذوا بقوله وتركوا
 الحديث وإذا رأوا أبا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قد اختلفوا ووجدوا
 لإمامهم فتيا مخالفا أخذوا بفتيا إمامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين الإمام أعلم به
 منا ونحن قد قلنا أنه لا نتعداه ولا نتخطاه بل هو أعلم بما ذهب إليه منا ومن عداه هؤلاء
 فتكلف متخلف قد دنأ بنفسه عن بقية المشتغلين وقصر عن درجة الخاصين فهو
 مكذالك مع المكذكين وإن ساء حال القدر واستقل بالجناب قال يجوز بشرطه يصح بشرطه

ويجوز ما لم يمنع مانع شرعي ويرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ونحو ذلك من الاجوبة التي
يحسنها كل جاهل ويستحي منها كل فاضل ففتاوى القسم الاول من جنس توقيعات
نوابهم وخلفائهم وفتاوى النوع الثاني والثالث من جنس توقيعات خلفاء نوابهم
من عداهم فتشيع بما لم يطمث به العلماء محال للفضلاء وفي كل طائفة من الطوائف
متحقق تقية ومحال له من شبهة فتاوى ذلك اذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه اماما لم
يكن مستقلا بالاجتهاد فهل يفتي بقول ذلك الامام على قولين وهما وجهان لا صاحب
الشافعي واحد احدهما يجوز ويكون متبعا مقلدا لا سببا له وانما له مجرد النقل عن
الامام والثاني لا يجوز له ان يفتي لان السائل مقلد له لا السبب وهو لم يجتهد له
والسائل يقول له انا اقلدك فيما تقتني به والتحقيق ان في هذا تفصيلا فان قال له
السائل اريد حكم الله في هذه المسئلة او اريد الحق او ما يخلصني ونحو ذلك لم يسمع
الا ان يجتهد الله في الحق ولا يسمع ان يفتيه مجرد تقليد غيره من غير معرفة بانه
حق او باطل وان قال اريد ان احرف في هذه النازلة قول الامام ومذهبه ساغ له
الاخبار به ويكون ناقلا له ويقر بذلك على السائل فائدة في الوجه الاول على المقتضي
في الثاني على المستفتي فتاوى هل يجوز المحي تقليد الميت والعمل بفتاواه من غير اعتبار
بالدليل الموجب لصحة العمل به انية وجهان لا صاحب احمد والشافعي ممن منعه قال
يجوز بغير اجتهاده لو كان يحل النظر عند نزول هذه النازلة اما وجوبا واما استحبابا
على النزاع المشهور فعليه لو حل النظر ارجع النظر عن قوله الاول والثاني يجوز وعليه
عمل جميع المقلدين في اقطار الارض وخيار ما يابى بهم من التقليد تقليد الاموات
ومن منع منهم تقليد الميت فانما هو شيء يقول بلسانه وعمله في فتاواه واحكامه محلا
ولا قول لا تمت بموت قائمها كما لا تمت الاخبار بموت راويها وناقلا فتاوى ذلك الاحتياط
تقبل التجري والانتظام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلوم مقتدا في غيره وفي رأي
ابن ابيه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وادنىها واستتبها طويلا من الكتب السنية
دون غيرها من العلوم او في باب الجهاد والخراج وغير ذلك فجدد المباح في غيره فيما له فيه

ولا تكون معرفته لما اجتهد فيه مسوعة لما لا فتاح بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي
 في النوع الذي اجتهد فيه ثلاثة اوجه اصحها الجواز وهو الصواب المقطوع والثاني المنع والثالث الجواز
 في الفرائض وغيرها فتحة الجواز انه قد عرف الحق بدلالة قد بذل جهده في معرفة الصواب فحكمة ذلك
 حكم الاجتهاد المطلق في سائر الانواع وحجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فليس لبعضها
 مظنة للنقص في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة
 وكتاب الفرائض وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى انقطاع احكام
 قسمة الميراث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقها عن كتاب البيوع والاجارات والرهون وغيرها
 وعدم تعلقها بها وايضا فان عامة احكام الميراث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله
 ولما من بذل جهده في معرفة مسألة او مسئلتين فيكون له ان يفتي بهما في اصح القولين بهما وجها
 لا صاحب احد وهل هذا الامر النبليغ عن الله ورسوله وخبري الله من اعان الاسلام ولو بشرط
 كلمة خير او منع هذا من الافتاء بما علم خطأ المحض قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية والافتاء
 فاما من افق الناس ليس باهل للفتوى فهو المزعوم من اقره من ولاية الامور على ذلك
 فهو اثر ايضا قال ابن الجوزي ويلزمه في الامر منعهم كما فعل في وامية وهو لا يميزه من ذلك
 الوكب ليس له علم بالطريق وعزلة من لا معرفة له بالطب هو يطيب الناس بل هو اسوء
 حالا من هو لا علمهم واذا تعين على ولي امره من منع من لم يجس التظلم من مداواة فكيف
 بمن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مرفوعا من افق بفتيا بغير علم كان اثم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من حديث عبد الله
 بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله ان يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال
 ولكن يقبض العلماء فاذا بقي حال المخذل الناس رؤسا جمعا لا فستلوا فافتوا بغير علم فضلوا
 واضلوا وفي اثر مرفوع ذكره ابن الجوزي وغيره من افق الناس بغير علم لغتة ملائكة
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من سئل عن مسألة فنبغي له ان قبل
 ان يجيب ان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال الحافظ ابن القيم
 وكان شيخنا رضي الله عنه
 شديد الاحتياط على هؤلاء
 فصحته يقول قال لي
 بعض هؤلاء اصابت
 قلبا على الفتوى فقلت
 له يكون على الخبالين
 والطبايعين فحسبوا
 على الفتوى فحسبوا
 نور الحسن خان سلمه الله

ثم يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا أدري فقيل لها إنها مسألة خفيفة
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيفا سمعت قول الله عز وجل اناس انهم
 قول لا تقبلوا فالعلم كله ثقيل ضابط يستل عن يوم القيامة وقال ما فتيت حتى شهدت سبع
 اني اهل لذلك قال لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه اهل لشيء حتى يسأل من هو اعلم منكم
 افتيت حتى سألت ربيعة ومحيي بن سعيد فامراني بذلك ولو خياني انصيت قال واذا
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم للسائل ولا يجيب احدهم
 في مسألة حتى ياخذوا في صاحبه مع ما رزقوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين
 غطت الذنوب والخطايا قلوبنا وكان رجا اذا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار
 وقال غطاء بن ابي رباح ادركت اقواما كان احدهم ليسئل عن الشيء فيكلمه الله
 ليرد عنه وسئل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال لا أدري حتى اسأل خبر شيل فسالته فقال هوها
 وقال الامام احمد من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لافرعظيم الا انه قد يلجى الضرورة
 وسئل الشعبي عن شيء فقال لا أدري فقيل لا تستعجب من قولك لا أدري وانت نقيه
 اهل العراق فقال ولكن الملائكة لم تسجني حين قالوا لا تعلم لنا الاما علمتنا وانا بعض
 اهل العلم تعلم لا أدري فانك ان قلت لا أدري حلوك حتى تدري وان قلت ادرك
 سألوك حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان
 كثيرا ما سئل فيقول لا أدري وكان سعيد بن المسيب لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئا
 الا قال اللهم سلمني وسلم في وسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقيل لا تجيب فقال
 لا أدري الفضل في ساكوتي اوفي الجواب قال ابن ابي ليلى ادركت مائة وعشرين من
 الانصار ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل احدهم عن المسئلة فيرد هاهنا الى هاهنا وهذا
 هذا حتى ترجع الى الاول ما منهم من احدهم يجادل بحديثا ويسئل عن شيء الا و دان اخا
 كفاة قال ابو الحسن ان لا أدري ان احدهم يفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن
 الخطيب لجمع لها اهل بدر وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال لا احسنه فقال له السائل
 اني جئتكم لا اعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الى طول كعبي وكثرة الناس

حربي والله ما احسنه فقال شيخ من قریش جالس الى جنبه يا ابن انبي الزمها فوالله ما
 رأيتك في مجلس اهل منك اليوم فقال القاسم والله لان تقطع لساني احب الي من
 ان اتكلم بما لا علم لي به وكتب سلمان الى ابي الدرداء وكان بينهما مواخاة بلغني
 انك قد عدت طبيباً فاحذر ان تكون منطبياً او تقتل مسلماً فكان رداً جازماً للضمان
 فيحكم بينهما ما تروقول ردوها على منطبى الله اعيدا على فيصتكما **فتاوى** اذا نزلت
 بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها ففيه طريقاً للناس احدها
 ان له حكماً ما قبل الشرع على الخلاف في المحظور والباحة والوقوف لان عدم المرشد في
 حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الى الامة والطريقة الثانية انه يخرج على الخلاف في
 مسألة تعارض الادلة عند الجهد هل يعمل بالانخفاض او لا يشداً ويحرم والاصوب انه
 يجب ان يبقى ما استطاع ويتحرى الحق بجهد ويتعرف بمشاه وقد نصب الله تعالى على الحق
 امارات كثيرة ولحموسوا الله بين ما يحبه ويسخطه من كل وجه بحيث لا يميز هذا من هذا
 ولا بد ان تكون الفطر السليمة مائلة الى الحق موثقة له ولا بد ان يقوم لها عليه بعض الامارات
 المرجحة ولو نمام ولو بالهام فان قدر ارتفاع ذلك كله وعدم صحة جميع الامارات فها
 يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة اليها كمن لم تبلغه الدعوة وان
 كان مكلفاً بالنسبة الى غيرها فاحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة
 والله اعلم **فتاوى** الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والمحرم والمرأة والرجل
 والقريب والاجنب والامي والقاري والاخرس بكتابته والناطق والعدو والصدوق
 وفيه وجه انه لا تقبل فتيا العبد ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا
 كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحكم اشتهر بما فتيا الفاسق فان افتى غيره
 لم تقبل فتواه وليس المستفتي ان يستفتيه وله ان يعمل بفتوى نفسه ولا يجب عليه
 ان يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز استفتاءه وافتاؤه
 وكذلك الفاسق الا ان يكون معلناً بفسقه داعياً الى بدعيته فحكم استفتاءه حكم امامته
 وشهادته وهذا يختلف باختلاف الامكنة والازمنة والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلقي
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكم والناس بزمانهم أشبه من بابائهم وإذا عظم
الفسوق وغلب على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفساق وشبه ذلك ثم راحوا يحكمونهم ففتاؤهم
وولايتهم لعطلت الأحكام وفسد نظام الخلق وبطلت أكثر الحقوق ومع هذا فالواجب
اعتبار الأصل فالأصلح وهذا عند القدرة والاختيار وإما عند الضرورة والغلبة بالأصل
فليس كذلك الأصل والقيام بأضعف مراتب الإنكار فائدت لا فرق بين القاضي وغيره في
جواز الافتاء بما تجوز الفتيا به ووجوبها إذا تعينت ولم ينزل السلف والخلف على هذا
فإن منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء
أهل الأهلية في القاضي مثبت لما ائتم به وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد
والإمام الشافعي إلى أنه يكره للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة به دون الطوائف
والصلوة والزكاة ونحوها فاحتج بأب هذا القول بأن فتياه تصير كالحكم منه على الخصم ولا
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة ويظهر له قرائن لم
تظهر له عند الافتاء فإن أصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتد بصحته وإن
حكم بخلافها طرق الخصم إلى فهمته والتشيع عليه بأن الحكم بخلاف ما يعتد به يفتي به
وهذا قال شريح أنا أقضي لكم ولا أفتي حكاه ابن المنذر واختار كراهة الفتوى في الأحكام
وقال الشيخ أبو حامد الأسفرائني لا يحكي لنا في فتواه في مسائل الأحكام جوابان أحدهما أنه
ليس له أن يفتي فيها لأن كلام الناس عليه محال ولا أحد الخصمين عليه معقولا والناس
له ذلك لأنه أهل له فتاؤه كالحاكم ليست حكما منه فلو حكم غير بخلاف ما ائتم به
لم يكن نقضا حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب من يجوز حكمه ومن
لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هنادي دليل على الحكم على الغائب لأنه صلى الله عليه وسلم إنما افتياهم فتوى
حجزة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فإنه لم يكن غائبا عن البلد وكانت عودته إلى أهله
مكنة ولا طلب البينة على دعواه وهذا ظاهر بحمد الله تعالى إذا سلم أنه المستفتى
مسئلة لم تقع فهل تستحب إجابته أو تكره أو يخبر فيه ثلثة أقوال وقد حكى عن كثير من العلماء

انه كان لا يتكلم فيما يقع وكان بعض السلف اذا سألوه الرجل عن مسألة قال هل كان ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب الا قال عناني صافية وقال الامام احمد ليتصل اختيارك ان تتكلم في مسألة ليس الشئ فيها امام وانما الحق التفصيل فان كان في المسألة نص من كتاب الله او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله او عن الصحابة لم يكن الكلام فيها وان لم يكن فيها نص ولا اثر فان كانت بعيدة الوقوع او مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها وان كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وعرض السائل للاخطأ بغير علمها فيكون فيها على بصيرة اذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم لاسيما ان كان السائل ينفعه ذلك فيعتبر بها نظائرها او يفرغ عليها فحيث كانت مصلحة الجواب اجمحة كان هو الاولى والله اعلم فان كان لا يجوز للمفتي تتبع الخيل المعروفة والمكروهة ولا تتبع الرخص لمن اراد ففعله فان تبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه فان حسن تصدق في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة في التخلص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحب فان ارشده الله تعالى نبيه الجواب عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيد الضعفا فيضرب به المראה من واحدة وارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بيع القربى بالدم ثم يشتري بالدم ثم اخرجهما من الرضا فاحسن الخارج ما خالص من المأثم واقبح الخيل ما وقع في المحارم واسقط ما اوجب الله ورسوله من الحق اللازم وقد فكرت في حفظ ابن القيم من اعلام من التوحين ما عليك لا تظهر بجلته في غير ذلك الكتاب والله الموفق للصواب قل في حكم رجوع المفتي عن فتياه اذا افتى المفتي بشي ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن عملا بالاول فقبل يحرم عليه العمل به وعندى في المسألة تفصيل وهو انه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول استقر على العمل به وان افتاه بموافقة الثاني ولم يفتة احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول ان لم يكن في البلد الامم واحد سألته عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اختياره خلافاً مع تسوية لم يحرم عليه وان رجع لخطأ بان له وان ما افتاه به علم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول هذا اذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعي فان كان رجوعه غيرهما بان له ان ما افتى به خلافاً لمذهب

المحرم على المستفتي ما افتاء به أو لا إلا أن تكون المسئلة إجماعية فتخرج بفتواه ودخل
رجع المفتي المحرم عليه مسائله ما رآه الأبد ليل شيء يقضي بحرمها ولا يجب عليه مفارقتها
بمجرد رجوعه ولا سيما إن كان أنما رجع لما تبين له أنما في خلاف مذهبه وإن وافق
مذهب غيره هذا هو الصواب وإطلاق بعض أصحاب أحمد وأصحاب الشافعي وجوب
مفارقتها عليه وحكموا في ذلك بحرفين وذهبوا وجوب المفارقة قالوا لأن الرجوع عنه
ليس مذهبه إلا كما لو تغير اجتهاده ومن قلنا في القبلة في أثناء الصلاة يتحول مع الإمام
في الأصح فيقال لهم المستفتي قد دخل بأمرأته دخولا صحيحا سائغا ولم يرقم ما يجب
مفارقة لها من نص ولا إجماع فلا يجب مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي وإنما يترك
على القبلة فخرجة عليكم فأنه لا يبطل ما فعله بالأمور ولا جهاد الأول ويلزمه التحول
ثانيا لأنه ما مورب متابعه الإمام بل نظير مسئلتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة
فأنه لا يلزمه الإعادة ويصل الثانية بالاجتهاد الثاني وأما قول أبي عمر بن الصلاح أبي
عبد الله بن حمدان إذا كان المفتي إنما يقضي على مذهبه ما مسموعين فإذا رجع كونه يان له
قطعا أنه خالف في فتواه نص مذهبه ما مسموع فأنه يجب نقضه وإن كان ذلك
محل الاجتهاد لأن نص مذهب الإمامة في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهد
المستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذه المسئلة أحد من الأئمة ولا تفصيلها أصول
الشريعة ولو كان نص الإمامة بمنزلة نص الشارع لمحرم عليه وعلى غيره مخالفة وفسق
بمخالفة ولم يوجب أحد من الأئمة نقض حكم الحاكم ولا بطلان فتوى المفتي بكونه خلا
قول زيد أو عمر ولا يعلم من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماع الأئمة
ولم يقل أحد من نقض من حكمه ما خالف قول فلان أو فلان وينقض من فتوى المفتي
ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض أحكام الحكماء فتاوى أهل العلم بكونها خاتمة
قول واحد من الأئمة ولا سيما إذا ظفقت نصا عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة
يسوغ نقضها المخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله ولا رسوله ولا أحد من الأئمة
بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويجرم مخالفته فإذا بان للمفتي أنه خالف

هذا هو الصواب
في المسئلة
التي هي
في كتاب
الشيخ
في المسئلة
التي هي
في كتاب
الشيخ

ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجب على الزوج أن ينفق امرأته ويحرب بيتها ويشقت شملها
وشمل أولاده بمجرد كون المفتي ظاهرا له أن ما انتفى به خلاف نص إمامه ولا يحمل له أن يقول
فارق أهالك بمجرد ذلك ولا سيما أن كان النص مع قول الثلاثة وبالحجة فبطلان هذا
القول أظهر من أن يتكلف بيانه **فتاوى** أن اختلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزم
اعلام المستفتي أم فقيه لا يلزمه اعلامه فانه على الأول بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطلانه
لم يكن انما هو في سعة من استقرارة وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما يرجع عنه قد اعتقه
بطلانه وبأن له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله
بن مسعود حين اتى رجلا بجمل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول ثم سافر الى مكة
وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين أهله
وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فاخطأ فيها ولم يعرف الله
افتاه فاستاجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة
فاخطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه ثلث اياما لا يفق حتى وجه
صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي
ابو يعلى في كفايته من افتى بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان
انما ظهروا له انه خالف مجرد مذهبه او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي
على هذا تخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان
صريح الكتاب يحرمها لكون الله يهجمها فقال وامهات نسائكم وظن عبد الله ان
قوله اللاتي دخلتمهن راجع الى الاول والثاني فيتنوالة انه انما يرجع الى امهات الربائب
خاصة فعرف انه الحق وان القول بجلها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين لم
يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمر والله اعلم **فتاوى**
اذا عمل المستفتي بفتيا مفت في اتلاف نفس او مال ثريان خطاه فقال ابو اسحق
الاسفرايني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى خالف القاطع وان لم يكن
اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافقه على ذلك ابن

في كتاب ادب المفتي والمستفتي له فلم اعرف هذا الا حد قبلا من اصحاب نوح حكي وجي
 في تصنيف من ليس باهل قال لانه تصدى ما ليس باهل وعز من استغناه بنصرته
 لذلك قلت خطأ المفتي كخط الحاكم والشاهد وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في
 النفس او الطرف فمن احد في ثالث روايتان احدهما انه في بيت المال لانه كان من الحاكم
 فلو حملته العاقلة لكان ذلك اضرارا عظيم بالخير والثانية انه على عاقلته كما لو كان الخطا
 بسبب غير الحاكم واما خطأه في المال فاذا حكم بحق ثمران كفر الشهود وادفعهم بقصر
 حكمه ثم رجع الحاكم عليه بهذا المال على الحاكم له وان كان الحاكم مصابا لادف
 مباشر او بالسراية فقيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على المشركون لان الحاكم إنما
 وجب بتكليفهم والتكليف يقتضي ضمان الحاكم لانه لم يثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك
 البحث والسؤال والثالث ان المستحق تصنيف ايهما شاء والقرار على المالكين لا غير الحاكم
 الحاكم الى الحاكم فعلى هذا الضمان وعلى هذا الاستغنى الامام او الواو لي مقتضا قاضاه
 ثمران له خطأ فتشكر المفتي مع الامام حكم المالكين مع الحاكم وان عمل المستفتي بفتواه
 من غير حكم الحاكم ولا امام فاتفق بنفسه او ملاقاة كان المفتي اهلا فلا ضمان عليه ^{في الحكم}
 على المستفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من تطيب لم يعرف
 منه طب فوضا من وهذا يدل على انه اذا عرف منه طب انخطا لم يضمن والمفتي
 اولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي خير بين قبول فتواه ورددها فان قوله
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا او ايمالا او طلاقا
 او عتق او حد او قود فان بان خطأه قبل الحكم فلا ضمان بحكمه فان بان بعد استيفاء
 فعليه مدية ماتف ويسقط الغرم على عددهم وان بان خطأه قبل الحكم لا ضمان
 شهادتهم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم نقض حكمه كما لو شهدوا بموت رجل واستفاضت
 فحكم الحاكم بقسم مدياته ثمران حياته فانه ينقض حكمه وان بان خطأه في شهادة
 الطلاق من غير جهة هم كمالى شهدوا انه طلق يوم كذا وكذا وظهر الحاكم انه في ذلك
 اليوم كان محبوسا لا يصل اليه احدا وكان مفتي عليه فحكم بذلك حكمه ما لو كان كفرهم

او فسقم فينقض حكمه وقد المرأة الى الزوج ولو تزوجت بغيره بخلاف ما اذا
 قالوا رجعتا عن الشهادة فان رجوعهم ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى
 لانهم قروا عليه ولا تعود اليه الزوجة اذا كان الحاكم تكلم بالفرقة وان رجعا بعد
 الدخول ففيه روايتان احدهما انهم لا يغرمون شيئا لان الزوج استوفى النفقة بالزوج
 فاستقر عليه عرضها والثانية يغرمون المسمى كله لانهم فروا عليه البضع بشهادتهم
 واصحابها ان خروج البضع من يد الزوج هل هو مستقوم او لا وما مشهود العتق فان كان
 خطأهم تبينا انه لا عتق وان قالوا رجعتا غرموا للسيد قيمة العبد ^{فيما كان له} ^{فيما كان له} ليس
 للمفتي القوي في حال غضب شديد او جرح مفرط او هم مقلق او خوف مزيج او نكاح
 خالب او شغل قلب مستول عليه او حال مدافعة الاخبثين بل متى احس من نفسه
 شيئا من ذلك يخرج من حال اعتداله وكمال نيته ونيته امسك عن القوي فان
 افترى في هذه الاحال بالصواب صحت فتياه ولو حكم في هذه الاحال فحصل بيقظ حكمه
 او لا ينفذ فيه ثلثة اقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد
 فهم الحكماء فينفذون بين ان يكون سابقا على فهمهم فلا ينفذ في مذهب الامام
 احمد ^{فيما كان له} لا يجوز للمفتي ان يفتي في الاقارير والايامان والوصايا وغيرها مما
 يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك اللفاظ دون ان يعرف عرف اهلها
 المتكلمين بها فيجعلها على ما اعتاده وعرفه وان كان مخالفا لحقائقها الاصلية فمنه
 لم يفعل ذلك ضل فاضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم وعند طائفة
 اسم اثني عشر درهما والدراهم عند غالب اهل البلاد اسم للمغشوش فاذا اقر له بدراهم
 او حلف ليعطينها اياه او اصدقها امرأته لم يجوز للمفتي كمال الحاكم ان يلزمه بالخالصه فلو
 كان في بلد انما يعرفون الخالصه لم يجز له ان يلزم المستحق بالمغشوشه وكذلك في الفاظ
 الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة على استعمال لفظ الحرية في العفة
 دون العتق فاذا قال احلهم عن ملكه انه حرا وعن جاريته انها حرة وادبر ذلك
 المفتي لم يخطربا له غيرها لم يصدق بذلك قطعا وان كان اللفظ صريحا عند من الف

استعماله في العتق وكذا اذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسيير بحيث لا يعرفون
لهذا المعنى غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عند ^{ولا يوسع}
ان يقبل تفسيره من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائع او درهم ونحو ذلك لا سيما
ان كان من الميسرين الاغنياء المكثرين والملوك وكذلك لو اوصى له بقوس في محلة
لا يعرفون الا القواس العربية او قواس الرجل او حلف لا يشم الريحان في محل لا يعرفون
الريحان الا هذا الفارسي وحلف لا يركب دابة في موضع عرف بلفظ الدابة الحمار والفرس
او حلف لا ياكل ثمراني بلد عرفهم في الثار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها وحلف لا
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحلها دون الاردية والازر والجبنات
ونحوها اتقيدت بمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بغيره
دون موضوع اللفظ لغة او في عرف غيره بل لو قالت للمرأة لزوجها الذي لا يعرف
التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طالق وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها
لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لأخرانا عبدك وعملوك
على جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستجيب مالك رقبته بذلك ولو لم تراع للقاصد
والنيات في العرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القاتل ومالك رقبته بمجرد
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المقي الجاهل فيفتر الناس ويكذب على الله
ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله ويوجب ما لم يوجب الله وتكلموا ولا
على هذا الفصل كما ما شبعوا وفيها كافي **باب ما يحرم على المفتي اذا جاعته مسئلة**
فيها تحيل اسقاط واجب او تحيل محرم او مكر او خلع ان يعين المستفتي فيها او يرشده
الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا
بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا
فقيها في احوال الناس وامورهم يوزن فتياه في الشرع وان لم يكن كذلك زاعا زافا
وكثير من مسئلة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها ظلم قبيح فالغري ينظر الى ظاهرها ويقضي بحواز
وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها فالاول عليه دخل المسائل كما يروج الجاهل

وقال الامام احمد هذه الخيل التي وضعها هؤلاء عدوا فاحتالوا الى السان فاحتالوا
في نقضها التوالى الذي قيل لهرانه حرام فاحتالوا فيه حتى طلق وقال ما اخبرهم
يعني اصحاب الخيل يحتالون لنقض سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال
بجيلة فهو حائن وقال اذا حلف على شيء فاحتال بجيلة فيصير اليها فقد صار اليك
الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاعلام على هذه المسئلة مستوفى لعلمك لا تظفر
بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجعه وبالله التوفيق **فتا** في اخذ الاجرة و
الهدية والرزق على الفتوى هي ثلث صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز
لان الفقيه منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما قال له لا اعلمك
الاسلام او الوضوء او الصلوة الا باجرة او مسئل عن حلال او حرام فقال للسائل الاجابة
عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجاب
بالخطأ انه ان يقول للسائل لا يلزمي ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله
بمنزلة اجرة الناسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد نال على جوابه
والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب مجانا بل بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا
الحبر واما الهدية فغير التفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده يهاديه ان
لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها والاول ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فان
كانت سببا الى ان يفتيه بما لا يفتيه به غيره من لا يهدي له لم يجز له قبول هديتها
تشبه المعاوضة على الافتاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز
له ذلك وان كان غنيا عنه فضيه وجهان وهذا فرع ما تردد بين عامل الزكاة وعامل
اليتيم فمن الحق به عامل الزكاة قال النقع فيه عام فله الاخذ ومن الحق به عامل اليتيم
منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي اولى بالمنع وقد تقدم
من الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفى في كتابنا ظفر الراضى بما يجب في القضاء
على القاضي فلا حاجة الى اعادته هنا ولعلمك لا تظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه
فتا اذا افتى في واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستندها لم يجز له

ما تغير اجتهاده ائمتي بها من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرنا ونسي مستند ما قيل له
 ان يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لا يحاب احدهما والثاني اجماعا
 انه يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه
 تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يخرج له
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافا مع نفسه فادعائه
 عليه بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسئلة قولنا
 قال الحافظ ابن القيم رحمه الله سمعت شيخنا رحمه الله يقول حضرت عجل عجل عنده نائب السلطان
 في وقف ائمتي فيه قاضي البلد يحويين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحق فاخرج بعض
 الحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بهذا هذا فكيف كتب جوابين متناقضين
 في واقعة واحدة فوجمنا كما كرم فقلت هذا من علمه ودينه ائمتي اولا بشي ثم تبين له
 الصواب فراجع اليه كما يفتي امامه بقول ثم تبين له خلافه فراجع اليه ولا يقدح ذلك
 في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فمر القاضي بذلك وسري عنه **فثالث قول**
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجد في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلته وكذلك قولنا اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انا قولنا فان اراجع عن قولنا قائل بذلك الحديث قوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا
 ان عقلي قد ذهب غير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهبه
 ما دل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث ويقال
 هذا مذهب الشافعي ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي
 ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للغاري اذا
 قرأ عليه في مسئلة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اصل هذه المسئلة الحائط فليست
 من مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وايدى فيه
 واعاده وصرح فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه الله فثبت ان مذهب

فلان او فلان لكان قول فلان وفلان عيارا على اللسان ومن كيا لها وشرطاني العمل هوذا
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجج برموله دون احاد الامة وقد امر النبي صلى الله عليه
 وسنه وددعائهم بلغها فلان كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان
 لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في
 الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ولا شرطها فقد
 وقع الخطأ في الذهاب الى النسخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب
 بخطي ويخبر عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويجكي في المسئلة
 الواحدة عدة اقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ
 في فهم كلام الفقيه المقتضي فلا يفرض احتمال خطأ من عمل بالحديث الذي به الاضاف
 اضعافه حاصل من وفق بتقليد من لا يعلم خطأ من صوابه قال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتل ^{للراد}
 قوله ان يعمل به ويرضي به ولا يطلب منه التزكية من قول فقيه او امام بل الحجج قول رسول
 الله صلى الله عليه وآله وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة خفية لا يتبين المراد منها لم يجز له ان
 يعمل ولا يفتي لما يتوجه مراد حتى يسأل ويطالب ببيان الحديث ووجهه وان كانت
 ظاهرة كالعام على افراد الامور على الرجوع بالنهي على التعريف فعمل له العمل والفتوى يخرج
 على اصل وهو العمل بالطواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلثة اقوال في مذهب احمد
 وخبره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص ولا امر والنهي
 فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كما اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في معرفة
 الفروع وقواعد الاصوليين والعربية واذا لم تكن ثمة اهلية قط ففرضه ما قال الله تعالى
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاسألو الخ لم يعملوا
 انما شغوا بالشيء السؤال اذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه الفقي من كلامه او كلام شيخه
 وان على مصدر من كلام امامه فلان يجوز اعتماد الرجل على ما يكتبه الثقات من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بالجواز واذا قلنا انه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم

فتوى المغني فيسأل عن يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب الفتى **فأورد**
 هل المنتسب إلى تقليد امام معين ان يفتي بقول غيره لا تخالو الحال من امرين اما
 ان يسأل عن مذهب ذلك الامام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا و
 كذا او يسأل عن حكم الله الذي ادى اليه اجتهاده فان سئل عن مذهب ذلك الامام
 لم يكن ان يجزئه بغيره الا على وجه الاضافة اليه وان سئل عن حكم الله من غير ان يصرح
 بالسائل قول فقيه معين فهاهنا يجب عليه الاقتفاء به وارجح عندنا اقرب الى الكتاب
 السنة من مذهب امامه او مذهب من خالفه لا يسهه غير ذلك فان لم يكن منه و
 خاف ان يودي ترك الافتاء الى ترك المسئلة ولم يكن له ان يفتي بما لا يعلم انه صواب
 فكيف بما يغلب على ظنه ان الصواب خلافه ولا يسهل الحكم والفتي غير هذا البتة فان
 الله سبحانه سألهم عن رسوله وما جاء به لا عن الامام للعين وما قاله وانما يسأل
 الناس في قبولهم وروي معادهم عن الرسول صلواته فقال له في قبلة ما كنت تقول في
 هذا الرجل الذي بعث فيكم روي يقول ما ذا اجبتكم للرسائل ولا يسأل احد عن امام
 ولا شيخ ولا متبوع غيره بل يسأل عن اتبعه وانكره غيره فليست بما يجب بل بعد الجواب صواباً
 وقال طائفة اخرى منهم ابن الصلاح وارجح ان من وجد حديثاً يخالف مذهبه فان
 كانت آية الاجتهاد فيه مطلقاً او في مذهب امامه او في ذلك النوع او في تلك السائل
 فالعمل بذلك الحديث اول وان لم تكمل الله ووجد في قلبه حرارة من مخالفة الحديث
 بعد ان بحث فلم يجد له آفته عنه جواباً شافياً فليست به عمل بذلك الحديث امام مستقل
 ام لا وان وجد آية فله ان يذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عند الله
 في تركه مذهب امامه في ذلك والله اعلم **فأورد** هل للمغني المنتسب
 الى مذهب امام معين ان يفتي بمذهب غيره اذا ترجح عنده فان كان سالكاً سبيل
 ذلك الامام في الاجتهاد ومناقبه الدلائل اين كان وهذا هو السبع الامام حقيقة فله
 ان يفتي بما ترجح عنده من قول غيره وان كان مجتهداً متقيداً باقوال ذلك الامام لا يحد
 له غير ما فقد قيل ليس له ان يفتي بغير قول امامه فان اراد ذلك حكاية عن قائله حكماً

محضة والصواب انه اذا ترجح عند قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول
امامه وقواعده فان الائمة مشقة على اصول الاحكام متى قال بعضهم قولنا صرحا فاصوله
ترده ويقضى القول الرابع فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الائمة بلا ريب فاذا تبين لهذا
الجهت المقيدين بحان هذا القول وصحة ما اخذه خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به
وبالله التوفيق وقد قال الفقهاء لو ادى اجتهاده الى مذهب ابي حنيفة فترقت من هب الشافعي
كذا الكني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل بانما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان
اعرفه ان الذي افضيه به غير مذهب قال ابن القيم فسال شيخنا قدس الله روحه عن
فقال اذا المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما هو
عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه **قوله**
اذا اعتدل عند المفتي وكان ولم يتبع له احد على الاخر فقال القاضي ابو يعلى له ان يفتي بايها
شاكما يجوز له ان يعمل بايها شاء قبل بل بخير المستفتي فيقول له انت تحب ديننا لانه انما
يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين قلت لا ظهر
انه يتوقف ولا يفتيه بشي حتى يتبين له الراجح منهما لان احدها خطأ فليس له ان يفتيه
بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تعارض عند الطبيب
في امر المريض امران خطأ وصواب ولو لم يتبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما
ولا يخيره وكما لو استشار في امر فعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له
ان يشير باحدهما ولا يخيره فكما لو تعارض عند طريقان مملكة وموصله ولم يتبين له
طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فمسائل الجلال والحرمان اول بالتوقف **قوله**
اتباع الائمة يفتون كثيرا باقوالهم القديمة التي يرجعوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف
فالحنفية يفتون بلزوم المنكح والذات التي يخرجها عن الصوم والحج والصدقة وقد حكوا عنهم
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى بان رجعت قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتون كثيرا
منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و
الشافعية يفتون بالقول القديم في مسئلة التشويب وامتناد وقت المغرب ومسئلة

التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين
وغير ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم أن القول الذي صح
بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فافق المفتي به مع نصه على خلافه لوجهه عند الترجيح
فالت عن التمهيد بذهب فما الذي يحكم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة
وغيرهم إذا ترجح عنه فإن قيل الأول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط
قيل هذا فرق عدم التأكيد بما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله وهذا
كله عاينين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد للحض الذي يهجون لأجله قول كل من
خالف من قلادة هذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الإسلام مستقرة لأنواع من
الخطأ ومخالفة الصواب **مسألة** يجوز على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص وإن وافق
مذهبه ومثاله أن يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته
أم لا فيقول لا يتم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فليتم صلاته ومثل أن يسأل عن مات عليه
صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال من مات
وعليه صيام صام عنه وليه ومثل أن يسأل رجل باع مناعة ثم أفلس المشتري فوجد
بعينه هل هو أحق به فيقول ليس أحق به وصاحب الشرع يقول فهو أحق به ومثل أن يسأل
عن رجل أكل في رمضان أو شرب فأسيا هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب
الشرع يقول فليتم صومه ومثل أن يسأل عن أكل ذي الناب من السباع هل هو حرام
فيقول ليس محرماً وصاحب الشرع يقول أكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثل أن
يسأل عن الرجل هل له منع حارة من غرض خبشه في جداره فيقول له أن يمنعها و
صاحب الشرع يقول لا يمنعها ومثل أن يسأل هل تجزئ صلاة من لا يقدر صلابة من
ركوعه وسجوده فيقول تجزئ صلاته وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول لا تجزئ صلاة من
لا يقدر — فيها صلابة بين ركوعه وسجوده ومثل أن يسأل عن مسألة التفضيل بين
الأولاد في العطية هل يصلح أو لا يصلح وهل هو حرام أم لا فيقول يصلح وليس محرراً وصاحب الشرع
يقول أن هذا لا يصلح ويقول لا تشهدني على جور ومثل أن يسأل عن الواهب هل يحل له

ان يرجع في هبته فيقول نعم ليجل له الا ان يكون والد او ولد او قرابة فلا يرجع وصاحب
 الشرع يقول لا ليجل لو اهب ان يرجع في هبته الا الولد فيما يحب ولذرة ومثل ان يسأل
 عن رجل له شرك في ارض او دار او بيتان هل يجل له ان يبيع حصته قبل اعلام شركه
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم ليجل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من
 كان له شريك في ارض او ربة او حائط لا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ومثل ان يسأل
 عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكافر ومثل ان
 يسأل عن زرع في ارض قوم فيقول نعم ليجل له الزرع وصاحب الشرع يقول ليس له من الزرع شيء ولا نفقة ومثل ان يسأل
 هل يصح تعليق الولاية بالشروط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول لا يكره ان يقاتل
 فجعفران قتل فعبدا لله بن راحة ومثل ان يسأل هل يجل القضاء بالشاهد واليمين
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصلوة الوسطى
 هل هي صلاة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلاة الوسطى
 صلاة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز الوتر ركعة واحدة فيقول لا وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة الواحدة ومثل ان يسأل هل يسجد في السماء
 انشقت واقرا باسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد وقد سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومثل ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانهغها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له
 دينها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له ومثل ان يسأل عن رجل اطلع في بيت رجل
 فخذفه ففقا عينه هل عليه جناح فيقول نعم ولزمه عينية وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح ومثل
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او ردّها
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها او ردّها الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ردّها وصاعا من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحد تغريب
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه اربع مائة وتغريب عام ومثل ان يسأل عن الخضر اوت
 او عمادون خمسة اوسق هل فيها زكاة فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا زكاة فيها سكا

أو يسئل عن امرأة نكحت نفسها بدين اذن وليها فيقول كاحها صحيح وصاحبها
 يقول فنكاحها باطل أو يسئل عن المحلل والمحلل له هل يستحقان العنة فيقول لا والله
 الله صلياً من غير وجه أو يسئل هل يجوز اكمال شعبان ثلاثين يوماً ليلة الاغاء فيقول لا
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غم عليكم الهلال فاكملوا عادة شعبان ثلاثين يوماً أو يسئل
 عن المطلقة المبسوطة هل لها نفقة وسكنى فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها
 ولا سكنى أو يسئل عن الامام هل يستحب له ان يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكرة الله
 وقد روى خمسة عشر نفساً عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلم عن يمينه وعن يساره
 السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله أو يسئل عن رفع يديه عند الركوع
 والرفع منه هل صلواته مكروهة او ناقصة فيقول نعم يكسر صلواته او هي ناقصة وربما
 علم فقال باطله وقد روى بضعة وعشرون نفساً عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرفع يديه
 عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسأيد صحيحة لا مقطوع فيها أو يسئل عن بول
 الغلام الذي لم ياكل هل يجري فيه الرش ام يجب الغسل فيقول لا يجري فيه الرش وصاحب
 الشرع يقول يمش من بول الغلام ورشه ولم يغسله أو يسئل عن التيمم هل يكفي بضربة
 واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجري وصاحب الشرع قد نص على انه يكفي ضرباً صحيحاً
 لا ميل فعليه أو يسئل عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع يسئل
 عنه فيقول لا اذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة عبيد لا يملك غيرها عند موته هل يكمل
 الحرية في اثنين منهم او يعتق من كل واحد مدسه فيقول لا يجوز وقد اقرع بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرية في اثنين واربعاً أو يسئل عن القرعة هل هي جائزة او
 باطلة فيقول بل هي باطلة من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرعة
 في غير موضع أو يسئل عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلوة تام لا وهل يوم
 بالاعادة فيقول نعم له صلوة ولا يومر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع لا صلوة ولا يومر
 بالاعادة أو يسئل هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير حذر فيقول نعم له رخصة ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا اجاز لك رخصة أو يسئل عن رجل يسلف رجلاً ماله وباعه سلعة هل يجوز

من الخبر المفرد والحديث على ظاهره وإذا احتل المعاني فما شبه منها ظاهرة أو لاهية
 فاذا تكافأت الأحاديث فاعلم اسنادها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن السيب
 ولا يقاس أصل على أصل ولا يقال للأصل لم وكيف وإنما يقال للفرع فاذا صح قياسه
 على الأصل صح وقامت به الحجج ورواه الأصم عن ابن أبي حاتم وقال أبو المعالي الجويني
 في الرسالة النظامية في الأركان الأصلية ذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل
 وأجراء الظواهر على موارد ما وتوفيض معانيها إلى الرب تعالى والذي ترضيه رأيا
 وتدين الله باتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وقوله لا بداع والدليل السمع القاطع
 في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد رجع صحبة الرسول
 صلواتهم رضي عنهم على ذلك الترخيص لمعانيها وذرك ما فيها وهم صفوة الإسلام والمشايخ
 بأعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم
 الناس ما يحتاجون إليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا ومحتوما لا وشك
 أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم برفع الشريعة وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين
 على الأضراب عن التأويل كان ذلك قاطعا بانه الوجه المستعفى على ذي الدين أن
 يفقد نعمة الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معانيها
 إلى الرب تعالى وسندهم في ذلك الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا
 الله والذين هم من العزائم ثم لا بداء بقوله والراصون في العلم وما استحسن من كلامه ما لا
 إذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى قال الاستواء معلوم
 وكيف مجهول ولا يمان به واجب السؤال عنه بدعة قبيحة الاستواء والمجيب وقوله
 لما خلقته بيدي وقوله وبقي وجه ربك وقوله تجري بنا عيننا وما صح من أخبار الرسول
 كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال أبو حامد الغزالي العوالم للخلق السلوك
 في مسلك الإيمان المرسل والتصديق الجمل وصاقاله الله ورسوله بالبحث وتفطيش وقال
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تعبير الظاهر رأسا والحذر عن ابتداء تأويلات
 لا يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال برأسا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن يقال

ومن الناس من يبادر الى التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصریح به
 يؤدي الى تشويش قلوب العوام بآلح صاحب دكر الم يورث عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا
 الجنب بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغیر الظاهر بغير برهان قاطع وقال كل ما لم
 يحتمل التاويل في نفسه أو اثر نقله لم يتصور ان يقوم على خلاف برهان فحاشا لفتة تكذيب
 محض وما نظر في اليه احتمال تاويل ولو تجاوز بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به
 وان كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بعيدة وان عظم ضرورة
 فهو كفر قال ولما خرج عادة السلف بالدعوة لهذه الجاهلات بل شددوا القول على من يخوض
 في الكلام ويشتغل في البحث والسؤال وقال ايضا الامان المستفاد من الكلام ضعيف
 فلا يمان الراشح بآمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بتواتر
 ينعذر التعبد عنها قال وقال شيخنا الامام العالي يجرى الامام ما امكنه جميع عامة
 الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك وانهم وقد تفقت الامثلة الاربعة على عدم الكلام
 واهله قال بعض اهل العلم كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله من يحمل كلامه على التاويل
 المستنكرة والمجازاة المستكرهه التي هي بالانفاذ والاحاجي اولي منها بالبيان والهداية وهل
 يامن على نفسه ان يكون من قال الله فيهم ولكم الويل فانصفون قال الحسن هو والله لكل
 واصف كذب الى يوم القيامة وهل يامن بان يذنبوا له قوله تعالى وكذا الشيخ والمفتي
 قال ابن حنينة هي لكل مفسر من هذه الامه الى يوم القيامة وقد نذر سبحانه نفسه عن كل ما
 يصف به خلقه الا الرسلين فالله انما يصغونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحانه
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحانه الله عما
 يصفون الاعباد الله المخلصين **فتاوى** لا يجوز للمستفتي ان يجرد فتوى المفتي اذا لم يظهر نفسه
 وحاله في صدره من فتواه وورد فيها قوله صلى الله عليه وسلم ان افتاك الناس
 وافقوا فيجب عليه ان يستفتي نفسه اولاً ولا يخلصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان
 الامر في الباطن بخلاف ما افتاه كما لا ينفع قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 له بشي من حق اخيه فلا ياخذ فانما انقطع قطعه من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء

الظلم على قوم
 الظلم والتاويل
 لا يجوز في قول
 جليله
 قوله تعالى
 فماذا يصغونه
 بما اذن لهم
 ان يصفوه به
 فقال تعالى
 سبحانه
 ربك رب العزة
 عما يصفون
 وسلام على
 المرسلين
 والحمد لله
 رب العالمين
 وقال سبحانه
 الله عما
 يصفون
 الاعباد
 الله المخلصين

ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يصح له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه
 في الباطن سواء تردد ذلك في صدق علمه بالبحال في الباطن او لشكه فيه او تجهله
 به او لعلمه جهل المفتي او محاباة في فتواه او عدم تقيد بالكتاب والسنة او لانه
 معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب الممانعة
 من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمانينة لاجل المفتي
 سأل ثانيا وثالثا حتى يحصل له الطمانينة فان لم يجد فلا يكلف الله نفسا الا وسعها
 والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما اعلم من
 الآخر فصل يجوز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان
 لا يحكم الشافعي واحدا من جز ذلك بل رأى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من
 هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد من منع استفتاءه قال القصد حصول
 ما يغلب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوى الاعلم قوي فتعين والحق التفصيل
 بان المفضل ان ترجح بزيادة ورع وتجر للصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء
 المفضل جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاعلم اولى والله اعلم **فأشك**
 اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزى ترجمة واحد
 بينهما لانه خير محض فيكفي فيه بواحد كاخبار الديانات وطرد هذا الاكتفاء بترجمة
 الواحد في الحج والتعديل والرسالة والدعوى والافراد ولا تكرارين بين الحاكم والنوع
 في احاديث الروايتين وهي مذهبان حنيفه ورواه عندهما ابو بكر اجراء لها
 الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء له اجزى الشهاد
 وسلكها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرحهم
 فافتقرت الى العدل كما لو شهد على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف
 ترجمة الفتوى والسؤال فانه خير محض فافتراقا **فأشك** اذا كان السؤال محتملا لصور
 عديدة فان لم يعلم الصورة المستول عنها لم يجز عن صورة واحدة منها وان علم الصورة
 المستول عنها فله ان يخصها بالجواب ولكن يقيد لئلا يتوهمن الجواب عن غيرها فيقول

ان كان من كيت كيت والمسئول عنها كذا وكذا فالحجواب كذا وكذا اوله ان يفرد كل صورة بحجواب
 في فصل الاقسام المحتملة ويذكر حكم كل قسم ويضع بعضه عن ذلك حين احدهما انه ذريعة
 الى تعليم الحيل وفتح باب لدخول الاستغنى وخروجه من حيث شاء الثاني انه سبب لرد
 تلك الاقسام على العملي مقصوده والحق التفصيل فيلزم حيث استلزم ذلك ولا كلفة
 بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم
 من اجوبته بقوله ان كان كذا فالامر كذا وكذا وكذا الذي وقع على جارية امراته ان كان
 استكرهها في حرة وعليه لسيد هاتين **قائمة** مما ينبغي التفتن له ان رأى المفتي
 خلال السطور بياضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيحترز منه فيما دخل من ذلك
 عليه مكررة فاما ان يامره بكتابة غير الورقة واما ان يخط على البياض او يشغله بشي
 كما يحترز منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالجملة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه لكل
 احد وهو الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عندة في ورقة ثم يجيب
 في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عندة ثم يكتب الجواب
 وليس شيء من ذلك بل انهم والاعتماد على قرائن الاحوال ومعرفة الواقع والعادة
قائمة ان كان عندة من يتق بعلمه ودينه فينبغي ان يشاوره ولا يستقل بالجواب
 ذهابا بنفسه وارتفاعا ان يتعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجهل
 فقد اثبت سبحانه على المؤمنين بان امرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم
 في الامر قد كانت المسئلة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيستشيرها من حضر من الصحابة
 ودماء جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس وهو اذ ذاك احد القوم سنا وكمال
 يشاور عليا وعثمان وطهمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ولا سيما اذا فصلت ^{الك}
 ثمرين صحابه وتعليمهم وتشجيز اذها فخر قال البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة
 على اصحابه واولى ما اتى عليهم المسئلة التي مثل عنها هذا ما لم تعارض ذلك مفسدة
 من افشاء سائر السائل وتعرضه للاذى او مفسدة لبعض الحاضرين ولا ينبغي له ان
 يكتب ذلك وكذا الحكم في عابر الرقيا والمفتي والقاضي والطبيب يطلعون من اسرار الناس

العلم والسنة والمسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع المفتي
 تركه الى غرض السائل بل ذلك امر عظيم وكثير يسعه من الله عز وجل قد علم من ربه
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل التي لا يثبتها دية التي يتجوز بها مذنب الزور
 والاقيسة فان لم يرجح له قول منها لم يرجح له قول من غير ذلك وان كان ترجح له
 قول منها وظن انه الحق فاولي بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحق وليس
 عند الله فان عرفه المفتي افتى به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يستأثر ذلك ايضاً اذا
 علم ان السائل يدور على من يقتضيه بغرضه في تلك المسئلة فيجعل استفتاءه تنفيذاً لغرضه
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسعه ان يداره على غرضه اين كان بل ولا يجب عليه
 ان يفتي هذا الضرب من الناس فاعلموا لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلاً الى
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي صفاً عند قهر فاعلموا لا يريدون
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق اتبعوه
 في ذلك الموضع وتمذهبوا به كما يفعلون ارباباً بالخصوصيات بالدعوى عند الاحكام لا
 يقصد ان يخلو هم حاكم بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عند صار اليه قال ابن القيم
 قال شيخنا مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فاعلموا لا يستفتون للدين بل لوصولهم الى
 اغراضهم لو وجدوها عند غيري لم يفتوا الي بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى
 لنبيه صلى الله عليه وسلم من جاءه بمحكم اليه لاجل غرضه فلا التزام له لدينه صلى الله عليه وسلم اهل
 الكتاب فان جاؤا فاحكم بينهم ما وارض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضركم شيئاً
 فهو لا علم له بلزموه ادينه لم يلزمه احكامهم بلزموه الله اعلم **فائدة** عاب لبعض الناس ذكر
 الاستدلال على الفتوى بهذا العيب اولي بالعيب بل جمال الشئ ويرى حيا هو الدليل فكيف
 يكون ذكر كلامه ورسوله واجماع المسلمين عند من يقول بحجية وذكر اقوال الصحابة
 والتابعين والقياس الصحيح حياً وهل ذكر قول الله ورسوله الاطراف الفناوى وقول المفتي
 ليس بموجب ذلك خذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه فربما هو
 من عهد الفتوى بالاعلم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن المسئلة

ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فلعله رجع عنه فيكون المستفتي
 قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا يرجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي
 واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكرا مستنا فليستن بمن قد مات فان الحي لا ثقة
 عليه **فتاوى** هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاحم
 والادين امر لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما اخذهما والصحيح انه يلزم
 بالمستطاع من تقوى الله تعالى الامور بها كل واحد واذا اختلف عليه مفتيان اوجع
 واعلم فايهما يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب حتى توجه بها وهل يلزم العاقل ان يتخذ
 ببعض المذاهب المعروفة امر لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع
 اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلوات الله عليه ورسوله على احد
 الناس ان يتخذ هب بمذهب رجل من الائمة فيقلد اديته دون خيرة وقد انطوت
 القرون الفاضلة مبرا اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعاقل مذهب ولو تم
 به فالعاقل لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن لا يوقع نظرا للاستدلال ويصور المذا
 على حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله
 وامام من امر يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلية او غير ذلك امر يصح كذلك
 بمجرد القول كما لو قال انا فقيه او نحوي او كاتب امر يصح كذلك بمجرد قوله يوحى ان
 القائل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبلي يزعم انه متبع لذلك الامام سالك طريقه
 وهذا المباح اذا سلك سبيله في العلم والعرفة والاستدلال فلما مع جملة وبعد
 جدل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الاتساع اليه الا بالدعوى المجردة
 والقول الفارغ عن معنى العاقل لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه
 ولا غيره ولا يلزم احد اقطان يتم مذهب رجل من الامة بحيث يأخذ اقواله كلها و
 يبع اقوال غيره وهذه بدعة قبيحة حدثت في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض
 كلها امر يقل به احد من الائمة الاسلام وهم اعلى رتبة واجل دينا واعلم بالله ورسوله
 من ان يلزموا الناس بذلك فابعد منه من قال يلزمه ان يتم مذهب باحد المذاهب الاربعة

فيا لله العجب مات مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين
 وتابعيهم وسائر أئمة الاسلام وبطلت جملة الامم اربعه انفس نقط من بين سائر
 الأئمة والفقهاء هل قال ذلك احد من الأئمة او دعى اليه او دلت نقطة واحد من
 كلامه عليه والذي اوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو
 الذي اوجبه على من بعدهم الى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وان اختلف
 كيفيته او قدره باختلاف القعدة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك ايضا تابع
 لما اوجبه الله ورسوله ومن صحح للعامي مذهبا قال هو اعتقد ان هذا المذهب الذي
 انتسب اليه هو الحق فعليه الوفاء بوجبه اعتقاده وهذا هو الذي قاله هؤلاء اوضح
 للزم منه تحريم استفتاء اهل غير المذهب الذي انتسب اليه وتحريم عقده
 بمذهب نظير امامه اوضح منه او غير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فسادها
 بل يلزم منه انه اذا رأى نص برسول الله صلى الله عليه وسلم او قول خلفائه الاربعه مع غير امامه
 ان يترك النص واقتوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب اليه وعلى هذا فظهر
 ان يستغنى من شاء من اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي التمسك
 بالاربعه باجماع الامه كما لم يجب على العالم ان يتقيد بحديث اهل بلاد او غيره
 من البلاد بل اذا صح الحديث وجب العمل عليه حجازا كان او عراقيا او شاميا او
 مصريا او يمنيا وكذا لا يجب على الانسان ان يتقيد بقراءة المشهورين باتفاق المسلمين
 بل اذا وقعت القراءة رسم الصحف الامام وصحت في العربية وصح سندها جازت
 القراءة بها وصحت الصلوة بها اتفاقا بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ
 بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم او الصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان منصوصتان عن الامام احمد
 والثالثان قرأ بها في ركن لم يكن موحدا بالقرض من قراؤها في غيره لم تكن مبطله و
 هذا اختيار ابن البركاتين تيمية لانه لم يحقق الاثبات بالركن الاول والاثنان
 بالبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب اخل غرضه من اي مذهب وجد

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان فائدة ان اختلف
عليه مفتيان فاكثرفيهل ياخذ با غلط الاقوال او با خفي او يتخير او ياخذ بقول لاعلم او
ان اوقع او يعدل اني مفت اخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي توقع عليها
او يجب ان يتخى او يبحث عن الراجح يجد فيه سعة ملاهيب ارجحها السابع فيعمل كما
يعمل عند اختلاف الطريقتين او الطبيبين او المشيرين وبالله التوفيق فائدة اذا
استفتى فافتاه المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا
ان لم يعمل بها ولا توجب عليه العمل فيها رابعة اوجه لاحباب احد وغيرهم احد هما
انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلتزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ
الترك والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه
ان لم يجد مقبلا لخرزمه الاخذ بفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع
وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مقبلا اخر فان وافق
الاول فابلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد المجتهدين لزمه العمل
به وان لم يستبان له الصواب فهل يتوقف او ياخذ بالاحوط او يتخى او ياخذ بالاسهل
فيه وجوه تقدمت فائدة يجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا
عرف خطه او اعلمه به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه
وان كان عبدا او امرأة او صبي او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول
الدار اعتمادا على القرائن والعرف كذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتاب الوقف
على كتابه او رباط او خان ونحوه فيدخله وينفع به وكذا يجوز له الاعتماد على ما يجده
بخط ابية في تركته بما يجد انه له على فلان كذا وكذا فيخلف على الاستحقاق وكذا يجوز
نسرة الاعتماد على الزوج انه ابانها فله ان تتزوج ببناء على الخط وكذا الوصي والوارث
يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الغيرة
حديثا جاز ان يعتمد عليه ويعمل بما فيه ويروي به بناء على الخط اذا اتقن ذلك كله هذا عمل
هذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلوا الى الان وان انكروا من انكروا ومن العجب

ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به الا مجرد كتاب قيل انه
 كتاب فلان فهو يقضي به ويفتي به ويحل ويحرم ويقول هكذا في الكتاب وقد كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوك والامم يدعونهم الى الاسلام فتقوم
 عليهم الحجة بكتابهم وهذا اظهر من ان ينكر والشوكا في حجاجات نفيسة في العمل بالخط
 ذكرها في الفتح الرباني وايدها بأدلة نيرة لا يحجها الا البطالون وقد سبق منا الكلام ايضا
 على ذلك في كتابنا طر الاضيء فيجب القضاء على القاضي فراجع وان كان كلاما
 مختصرا فخير الكلام ما قل ودل ولعمري في كتابنا اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد
 من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم لا فيه ثلاثة اوجه احدها يجوز
 وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يفتون عن حوادث لم تقع قبلهم ليجتهدوا
 فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فلا حرج وان اذا اجتهد فخطأ فله
 اجر وهذا يعمر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقول والاجتهاد
 في الصواب منها وعلى هذا ادج السلف والخلف والحكمة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع
 واختلاف الحوادث ومن له مباشرة لفتاوى الناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية
 الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانت اذا تأملت الوقائع رايت مسائل كثيرة واقعة
 وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام الائمة الداهب ولا اتباعهم الثاني لا يجوز الافتاء
 بالحكم بل بتوقف حتى يظفر فيها بقائل قال احمد لبعض اصحابه اياك ان تتكلم في مسألة
 ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة
 الحاجة اليها وسهولة حصرها ولا يجوز في مسائل الاصول واحق التفاصيل وان ذلك
 يجوز بل يستحب ويجب عند الحاجة واهلية المفتي بالحكم فان عدم الامران لم يجزوان
 وجدا حدهما دون الاخر احتمال الجواز والنع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها
 فائدة الله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته وسوى العبودية العامة التي سبقت
 بين عبادة فيها فعل العالم من عبوديته نشر السنة والعالم الذي بعث الله به رسوله
 ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر على تلك ما ليس على غيره وعلى الحاكم

في فتاوى
 ابن تيمية

من عبوديته اقامة الحق وتنفيذه والزام من خليه به والصابر على ذلك والجاهد عليه
 ما ليس على المفتي وعلى الغني من عبوديته اداء الحقوق التي في ماله ما ليس على الفقير
 وعلى القادر على الامور المعروفة والنهي عن المنكر بيدا ولسانه ما ليس على المعاجز بها
 وقد غرا ليس اكثر الخلق بان حسن العمل القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصبا
 والزهد في الدنيا ولا تقطاع وعطو لواحد العبوديات فلم يجدوا قلوبهم بالقيام بها و
 هؤلاء عند ورثة الانبياء من اقل الناس ديناً فان الدين هو القيام به بما امر به الله
 حقوق الله التي تجب عليه وهو عطا عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي فان ترك
 الامر العظيم الاكبر من الركاب النهي من اكثر من ثلثين وجها ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية
 في بعض تصانيفه ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله وما كان عليه هو واصحابه
 رأى ان اكثر من يشار اليهم بالدين هو اقل الناس ديناً والله المستعان واي دين ياتي
 خيراً فمن يرى عمار الله تنهك وحلولة تضاع ودينه يترك لسنة رسوله صلى
 يرغب عنها وهو يترك القلب ساكت اللسان شيطان اخرس كما ان المتكلم بالباطل شيطان
 ناطق وهل بلية الدين الا من هؤلاء الذين اذا سلت لهم ما كلهم ورياساتهم فلا
 مبالاة بما جرى على الدين وخيارهم المتحرز للتمسك ولو توزع في بعض ما فيه غضاظة
 عليه في جاهده او ماله يبذل وتبذل وجد واجتهد استعمل مراتب الكفار الثلاثة
 بحسب دسعه وهو لا يرفع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد اوفى الدنيا باعظم
 بلية تكون وهم لا يشعرون وهم موت القلوب فان القلب كلما كانت حياته اتم كان
 غضبه لله ورسوله اقوى وانتصاره للدين اكمل وقد ذكر الامام احمد وغيره ان الله تعالى
 اوحى الى ملك من الملائكة ان اخسف بقرة كذا وكذا فقال يا رب كيف وفيهم فلان
 العابد فقال فيه فايد اخافه لم يتمر وجهه ولم يقط وذكر له عروفي كتاب التمهيد ان
 سبحانه اوحى الى نبي من انبيائه ان قل لفلان الزهد ما زهدك في الدنيا فقد تجلث
 الراحة واما انقطاعك الي فقد اكتسبت به العز ولكن ما علمت فيما لي عليك فقال يا
 رب واني شيء لك جلي قال هل واليت في وليها او عادت في عداوتها

تلك هي اركان مائة
 من الدين والجهاد
 من النكاح والطلاق
 امر الله ابا جعفر
 وضع ما يقال في ذلك
 من قوله وضع ما
 سألني به فقلت
 ولكن لا وضع ما
 سألني القلب فقلت
 صدقت جزا لك
 فقلت يا سيدنا
 فان سلمه الرحمن

البيان من النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أن نفس الوحي بظهوره حل لسانه بعد أن كان
 خفياً الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك كما بين أن الظلم المذكور في قوله
 ولم يلبسوا إيمانهم بظلم هو الشرك وأن الحساب لهم هو العرض وأن المحيط بالآية
 والأسود هما بياض النهار وسواد الليل وأن الذي رأى نزلة أخرى عند سدرة المنتهى
 هو جبريل كما فسره قوله أو يأتي بعض آيات ربك أنه طلوع الشمس من مغربها وكما فسره قوله
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بأنها النخلة وكما فسره قوله يشبث الله الذين آمنوا بأهل
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة أن ذلك في القبر حين يستل من ربك وما دينك
 وكما فسره قوله ما لك من المال ثمة موكل بالسحاب وكما فسره قوله فاعل الكتاب اجبالهم
 ورهباً لهم رباباً يستعمل ما أحلوه لهم من الحرام وتحريم ما حرموا عليهم من الحلال
 كما فسره قوله التي أمر الله أن يعد لها أعدائه بالوحي وكما فسره الزيادة بأنها النظر إلى
 الله وكما فسره الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم بأنه العباداة وكما فسره آيات النجوم بأنه
 الركعتان قبل الفجر وآيات السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة الثالث
 بيانه بالفعل كما بين أوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من
 الأحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء
 القرآن باللعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآناً كما سئل عن رجل
 أحرم في جبة بعد ما تضحى بالخلق فجاء الوحي بأن يترجعه حجة ويفسل الخلق
 السادس بيان الأحكام بالسنة ابتداء من غير سؤال كما حرم عليهم الحمر والخمر والمتعة
 وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وأختها وأمثال ذلك السابع بيانه للامة جواز
 الشيء بفعله هو له وعدم نهجهم عن التماسي به التماسي بانه جواز الشيء بأقراره هو له
 وهو يشاهده أو يعلمه يفعلونه الثامن بيان آيات الشريعة عفوها سكوت عن تحريمه
 وإن لم ياذن فيه نطقاً العاشر أن يحكم القرآن باليجاب الشيء أو تحريمه أو إباحته
 يكون لأن ذلك الحكم شرط وموانع وقيد وأوقات مخصوصة وأحوال وأشبها فيجعل الرب
 تعالى على رسوله في بيانها لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم فاحل موقوف على شرط النكاح

وانتفاء موافقة وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم
يكن شيء منه زائدا على النص فيكون فسخه وان كان دفعا لظاهر طلاقه ^{فصل} هذا كل حكم
منه صلوات الله على القرآن هذا سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى وصيكم الله في اولادكم الذكور
حظ الانثيين ثم جاءت السنة بان القاتل للكافر والريق لا يرث لم يكن نسخا للقرآن مع انه ائمة
عليه قطعا اعني في موجبات اليراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة
مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل **قائمة** تغيير المال هو العقوبة المالية
شرح في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنية ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف
الغرم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضلالة الملتقطه ومنها اشتر
مانع الزكاة ومنها عزمه على تحريق دود من لا يصلي في الجماعة لولا ما منعه من انفاذ ما
غرم عليه من كون الذرية والنساء فيها فتعدى العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما
لا يجوز عقوبة الحامل ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو بجرائم سلب القليل
لمن قتله حيث تشفع فيه هذا المسي وامر الامير باعطائه فحرم المشفع له عقوبة التشافع
الامر وهذا الجنس من العقوبة كان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قابل المتلف
اما حق الله سبحانه كالتلف الصيد في الاحرام او حق الادمي كالتلف في ماله وقد نبه الله سبحانه
على ان تضاعف الصيد متضمن للعقوبة بقوله ليدق ووبال امره ومنه مقابلة الجاني بتقيض قصده من
الحرمان كعقوبة القاتل لورثه بجرائم ميراثه وعقوبة الدبر اذا قتل سيده ببطلان تدبيره
وعقوبة المرحى له ببطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها
وكسوتها النوع الثاني غير المقدور وهو الذي يندخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك
ما المرآت فيه الشريعة بامر عام ولا يزداد فيه ولا ينقص كالحكم وهذا يختلف الفقهاء فيه
على حكمه منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد
الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة والادليل على التسخير وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن
بعدهم من الائمة ولما التعزير ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فالاول كالسرقة والشرب
والزنا والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي الامة تشريكة

بينه وبين غيره وقبيلته الاجنبية والمخلوة بها ورد دخول المحام بغير ميزر واكل الميتة والله
والحكم المختزير ونحو ذلك اما النوع الاول فالحج فيه معنى غير التعزير واما الثاني فيجب
مع الكفارة فيه تعزير امام الاعلى قولين وهما في مذهب احمد واما الثالث ففيه التعزير قول
واحد لكن هل هو كالحج لا يجوز الا امام تركه او هو راجع الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه
كما يرجع الى اجتهاده في قتله على قولين العلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور
ما كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والفساحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا
الكفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسرقة وطرح هذا انه لا كفارة في قتل العمد
ولا في البين بالغموس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس في ذلك تخفيفا عن تركيهما
بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها فيها كان مباحا في الاصل
وحرمها عرض كالوطي في الصيام والاحرام وطرح هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطئ
الحائض وهو موجب القياس لو لم تنكح به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة
وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدنيا لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في الحيض
لان هذا الجنس لم يرج قط ولا تعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجبت في الزنا
والواط بطريق الاول فهذا قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة
والصليحة فان قال عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اجل امرأة المفقود اربع
سنين وامرها ان تتزوج فقدم المفقود بعد ذلك فخير عمر بين امراته وبين مهرها
فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما ادري من ذهب الى غير ذلك الى اي شيء ذهب
وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد يقول له في نكاح شيء من المفقود فقال
ما في نفسي منه شيء هذا خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ان ترض
قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في المفقود وقد قال بعض المتأخرين
من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقود يخالف القياس والقياس انهما وجه القادر بكل
حال الا ان يقول الفروقة تنفذ ظاهر لو باطنا تكون وجهان في كل حال على قول بعض المخالفين
لعمري في ذلك فقالوا لو حكموا حكم عمر في ذلك لنقض حكمه بعد عن القياس طائفة ثالثة

اخذت ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته
 ولا تدخل الاول وان لم يدخل بها تدخلت الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف
 عمر لم يفتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس الصحيح مثل خبرة عمر
 المفقود والمنقطع خبرة ان قيل امرأتها بقي الى ان يعلم خبره بقيت لا يملك ذات زوج الى
 ان تبقى من القواعد او تموت والشرعية لا تأتي بمثل هذا فلما اجلت اربع سنين ولم
 يكشف خبره حكم بموته ظاهر وهذا الدأور عن عمر في مسألة المفقود هو عند طائفة
 من الفقهاء من ايدوا قول عن القياس حتى قال بعض ائمة لو حكموا بغيره نقض حكمه وهو مع هذا الصحيح الاول واجزا
 في القياس وكل قول قيل سواء فهو خطأ فمن قال انها عاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فلا يلتزم
 خطأ قال السيد الامام العلامة محمد بن اسمعيل الامير اليماني رحمه في رسالته بطل الموقوف في حكم الاحكام
 وامرأة المفقود وآما ما روي عن المغيرة بن شعبه مرفوعا ان امرأة المفقود امراته حتى يأتيها
 البيان فاسناده ضعيف اخرجه الدارقطني وضعفه ابن حبان وقال منكر وضعفه ايضا البيهقي
 وقال لا يحتج به وكان عبد الحق وابن القطان وغيرهم والمعدة هو قوة الدليل لا متانة الاقوال
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الادلة العلماء المجلة فانه ليس المجلة الا في الكتاب والسنة
 لانها قاله ائمة المذاهب واصحاب المسئلة اذا لم تكن في الاصلين فالواجب الرجوع الى القول
 الصحيح وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تتردد
 اربع سنين ثم تعتل اربعة اشهر وعشر اخرجه مالك والشافعي به قال عثمان وابن عمر
 وابن عمر هؤلاء اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي بن ابي طالب وجهه وذهب اليه قول عمر بن الخطاب من اهل المذاهب
 مالك واحمد والشافعي وروى عن ابن مسعود وعن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء
 والزهري ومكحول والشعبي هذا هو الحكم الا ان هذه الشريعة الغراء المبينة على جلب
 المصالح ودفع المفاسد ورحم العباد وعماراة البلاد واي مصلحة في حبسها بعد هذه
 المدة فليست المرأة بما يدخر بل كل ما مضى عام من عمرها انهدم جزء من جمالها وما
 يرضى فيها واي مفاسد اشهد من منعها عن الزواج مع طلبها الخاص والحل لها

واري مصلحة الغائب في اتفاق ماله عليها مع انما اذا عاد وله رغبة فيها فانه يخبر في عود
 اليه واري انتفاع له بها حتى يحسبها عليه فهذا الحكم الذي قاله الاكثر واشتهر بنسبته
 سيدنا عمر وهو اوفى الاقوال بحسن الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسدها وتخلص المرأة
 من حبسها وبهذا يعرف تدقيق الصحابة وحودة الظاهرهم وغوص في كآهم على اسرار
 الشريعة النبوية فيعلم بانهم قائلون ببيان المرأة حق في الوطى وانه رأي الاكثر من الامة
 وقد اخرج ابن ابي شيبة عن الحسن قال قال عمر اذنت حفصة كمر تصبر المرأة عن الرجل
 قالت ستة اشهر فقال لا جرم لا يجزى رجلا الا ان من ستة اشهر وفي الباب روايات
 بالفاظ وطرق وبعد اعرفت ان كان عليه اهل العصر الاول من اثبات حق المرأة على
 زوجها في الوطى ان هذا كان امواستقرا عندهم لم يقل احد منهم انه ليس له حق في النفقة
 والكسوة بل كان عمر وامراء الكهول ياتون بامر وامن لدهم بالعود الى اهلهم بعد ستة
 اشهر او اربعة على الشك انهم حاسبوا به في ذلك كلام على هذه المسئلة ايضا في رسالة القضاء
 فراجعوا ينظر اليك ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالصواب **فتايدة**
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفته للقياس فاحد الامور التي
 فيه ولا بد ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم حريثا بالنص كونه بالشريعة
 قال ابن القيم سالت شيخنا قدس سره روجه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما كان مجمعا عليه
 كفهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس والوعود من كرم الابل للقطر
 من اتجاها السلم والاحالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والتمطر
 وصحة صوم الاكل للناسي والمضي في الخمر فاسد كل ذلك على خلاف القياس بهل ذلك
 صواب ام لا فقال لا يمس في الشريعة ما يخالف القياس انما اصل هذا ان نفي القياس سقط
 عمل بل خل فيه تقياس صحيح والقياس في صحيح هو انما في مورد تبيين الشريعة هو انما بين
 المتكاتبين والفرق بين المختلفين في ان في طريق التمايز قياس العكس وهو من العار الذي
 يشهد له عليه صلي الله عليه وسلم في صحيحه متاينان يكون في عود في حق الله كونه اصل

موجودة في الفرع من غير معارضة في الفرع بين حكمها ومثل ذلك القياس لا ينافي
 الشريعة بخلافه فلو كان ذلك القياس بالغاء الثاني في قوله لا يجوز في الله تعالى
 فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس لا ينافي الشريعة بخلافه في قوله لا يجوز في الله تعالى
 باختصاصه في الإختصاص به كقوله لا يجوز في الله تعالى لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 فيجب اختصاصه بالحكم ويقتضي ما وجد في قوله لا يجوز في الله تعالى لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 يظهر بعض الناس وقد لا يظهر وليس في شمول القياس الصحيح أن يعارض بمثل كل قول من رأي
 شيئاً من الشريعة في كلف القياس في قوله لا يجوز في الله تعالى لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر فيثبت على أن القياس لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتنعت من تأنيده في قوله لا يجوز في الله تعالى
 بوصف واجب تخصيص الشارع لحد ذلك الحكم وليس في شريعة ما يخالف قياساً صحيحاً
 ولكن يخالف القياس الفاسد زمان كان بعض الناس لا يعلم فساداً وقد طال في الإحلال
 في بيان ذلك أنه الفاسد سنة كغيره وافية شافية لا توجد في غيره في مثل دعوة
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يجوز في الله تعالى لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه وإن تزعمت صغته وكيفية باختلاف الأحوال
 ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه صلواتهم على أقوال علماءهم
 بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولم يكن أحدهم منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقه
 موافق ما رأوا في أي أصل لا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم إلا بالآية وهو بعينه
 الواجب علينا وعلى سائر المتكلمين إلى يوم القيامة ومعلوم أن هذا الواجب لم يمتنع بعد ذلك
 ولا هو مختص بالصحابة من خرج عن ذلك فقد خرج عن نفسه ما أحجم الله تعالى في رسوله
 فأذلك أقوال العلماء وأراؤهم لا تنضبط ولا تحصى ولم تكن أو لا تكون إلا إذا اتفقتوا
 ولم يمتنعوا فلا يكون اتفاقهم إلا حقاً ومن الخيال أن يحلوا ما روي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 ولا ينحصر في بعض الناس من الخطأ ولم يمتنعوا على أن ما روي في قوله لا يجوز في الله تعالى
 فاصد قوله كراه من الأخرى في قوله لا يجوز في الله تعالى لا ينافي في قوله لا يجوز في الله تعالى

او مرضى به الا اذا كان احد الثقاتين وصولا والاخر كما ذيا حل الله فالمرض حيثما ما بعده
 هؤلاء المقلدون مع متبعيهم ومخالفهم **قائل** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بدا الاسلام غمرا
 وسيجود كما بدا واخبر ان العلم يقل فلا بد من جمع ما اخبر به الصادق ورواه عن ان
 كتب المقلدين قد طبقت شرق الارض وغربها ولم يكن في وقت تظاثر منها في هذا
 الوقت وثمن زاه كمال عام في ابد ياد وكثرة الثقات من يفتقون منها ما يمكن حفظه
 بحروفه وشهرتها في الناس بخلاف القرية بل هي المعروفة التي لا يعرفون غيرة فلو كانت
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة والعلم في شح
 وظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **قائل** الاختلاف كثير في كتب المقلدين
 وافواهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضا وشهد
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا
قائل ان الله تعالى ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكل حزب بما لديهم فرحون
 وهو لا هم المقلدة باحيائهم وتفرقهم بينهم مما لا يجوز الا معك ابراهيم بخلاف
 اهل العلم فانهم وان اختلفوا المذهب فوايديهم ولم يكونوا شيعة بل شيعة واحدة
 متفقة على طلب الحق وايتامقا صدهم وطريقهم فالطريق واحد والقصد واحد و
 المقلدون بالعكس مقاصد هم شتى وطرقهم مختلفة فليسوامع الائمة في القصد ولا في
 الطريق **قائل** ان الله سبحانه ذم الذين قطعوا امرهم بينهم لبراوا الزبرالكاتب المصنف
 التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد امر الله الرسل بما امر به امهم ان ياكلوا
 من الطيبات وان يعملوا صالحا وان يعبدوا وحده ويطيعوا امرة وحده وان لا يتفرقوا
 في الدين فضمت الرسل واتباعهم على ذلك فمتشابهين لا امر الله قائلين لرحمته حتى شئت
 خلوت قطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب الذي هم فرحون فمن تدبر هذه الآية ونزلها
 على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اي حزبين هو **قائل** ان الله سبحانه قال
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامر من بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم
 المفلحون فمخلص هؤلاء بالفتح من من جملتهم والادعون الى الخير هم الداعون الى الله

وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي فلان وقباس فلان ونفقه فلان فأنزل
إن الله سبحانه ذم من أذاع عي إلى الله ورسوله أعرض ورفض بالتحاكم إلى غيره وهذا شأن
أهل التقليد فكل من أعرض عن الداعي إليه إلى ما أنزل الله ورسوله إلى غيره فله نصيب
من هذا الذم فمستأثرو مستقل **قائل** لم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحكمه بآخذ قول
من الأمة بعينه ونزك قول نظيره ومن هو أعلم منه وأقرب إلى الرسول والذكر في قوله
اتفاقا سألوا أهل الذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله تعالى نبيه أن يدل كونه بقوله في ذكر
ما ينسب في بيوتكم من آيات الله والحكمة هذا هو الذي كره الذي أمرنا باتباعه وأمر من لا علم
عنده أن يسأل أهله وهذا هو واجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذي كره الذي أنزله
على رسول الله ليخبروه به فافا أخبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كان شأن أئمة أهل العلم
لم يكن لهم عقل معين يتبعونه في كل ما قال فكان ابن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله أو سنة لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون أصحاب المؤمنين
خصوصا ما يشهد عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكان التابعون كانوا يسألون الصحابة
عن شأن بينهم فقط وكذلك أئمة الفقه كما قال الشافعي لا يحل لأبي عبد الله أنت أعلم بالحد
مني فاذا صح الحديث فاعلمني حتى أعصيه إليه شاميا كان أو كوفيا أو بصريا ولم يكن أحد
من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالفه
ما سواه **قائل** أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ارشد المستفتين لأصحاب الشجة بالسؤال عن
حكمه وسنته فقال قتلة قتله من الله فدعا عليهم حين اتقوا به غير علم وفي هذا التحريم
الافتاء بالتقليد فإنه ليس علما باتفاق الناس فإن ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فهو حرام وذلك أحد أدلة التحريم وكذلك سؤال أبي العيص الذي روى بامرأة متبرئة
أهل العلم فاهموا بالخبر سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر أناني أقره على ذلك ولم ينكره
فلم يكن منه سؤالهم عن إثمهم ومذاهبهم **قائل** أولوا الأمر قليل هم الأمراء وقيل هم
العلماء وهما روايتان عن أحمد وغيره والتحقيق أن الآية تقتضي الطائفتين طاعتهم
من طاعة الرسول لكن خفي على التقليدين أنهم غلبوا طاعتهم في طاعة الله إذا أمر وأمر الله

ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحيث نزلت بحجة عليهم
تعالط عة الله ورسوله فابن في الآية تقدير اراء الرجال على سنة رسول الله صلى
وايثار التقليد عليها **فانك** قد رجع عن النبي صلى الله عليه قال فانه من يعش منكم
بعدي فسيرى اخلافا كثيرا وهذا اذم للمختلفين وتخذير من سلوك سبيلهم
وانما اكثر الاختلاف وتفاقم امره بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين و
شتتوا الجماعة وصيروا اهله شيعا لكل فرقة تنصر متبوعها وتدل عواليها وتذم من
خالفها ولا يرون العمل بقوله حتى كانوا ملة اخرى سواهم يدلون ويكفون الخوف
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومن ههنا ومن ههنا هذا والنبي
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان يتقادوا
الى كلمة سواء بينهم كلهم ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقرانه
كنصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضا اربابا فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل
منهم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كلهم الى السنة واثار الصحابة لقل الاختلاف
وان لم يعد من الارض ولهذا تجد اقل الناس اخلافا اهل السنة والحديث
فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتفقا واقل اخلافا منهم لما بنوا على هذا
الاصل وكلما كانت الفرقة عن احد يشاهد كان اخلافا فيهم في انفسهم اشد
والكثرون من رد الحق مرج عليه امره واختلط عليه والنس عليه وجه الصواب
فلم يدري اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا باحق لما جاءهم فهم في امر مريج
فانك لا يقال ان الائمة المقلدين في الدين على هدي فمقلدوهم على هدي
قطعا لانهم سالكون خلفهم ولا نقول سلوكهم خلفهم مبطل لتقليدهم لهم
قطعا فان طريقهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليدهم فمن ترك الحجة وترك
ما اوصى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم وهو من المخالفين لهم
وانما يكون على طريقهم من اتبع الحجة واتقاد للذليل ولم يتخذ رجلا بعينه سوكا
او رسول الله صلى الله عليه وآله في الكتاب السنة يعرف بها على قوله وبهذا يظهر

بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهامه وتبليبه بل هو مخالف للاتباع وقد
فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سلوك طريق
المتبع والاتباع بمنزلة ما أتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى
الاتباع وأهله وادم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرية
ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طيب لا يحتمله إلا مجلد مستقل
من التأليف إذا بطل التقليد وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي
الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله قال تركت ليكم
أمرين لن تضلوا ان تمسكوا بكتابي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله فأنشد العالم
يزن ولا بد خالص بمصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وتزيل قوله منزلة قول العصور
فهذا الذي ذمه كل عالم فيما ينزل فيه وفيما لم ينزل وليس له حرم يميز بين ذلك
فيما خذون الدين بالخطأ ولا بد فيجانون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون
ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عن قلادة الخطأ واقع
منه ولا بد وقد ذكر البيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن
جدته مرفوعاً أنقذت العالم وانتظر ما يشتهه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
ما أشخوف على امتي ثلاث زلة عالم وجدال منافي بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم ومن
المعلوم ان الخوف في زلة العالم تقليد فيها إذ لا التقليد لم يخف من زلة العالم على
غيره فإذا عرف أنها زلة لم يخف له ان يتبعه فيها باتفاق المسلمين فإنه اتباع للخطأ
على عمل ومن لم يعرف أنها زلة فهو جاهل بمنه وكلاهما مفرط في أمر به فأنزل كل طائفة
من معاشري المقلدين قد انزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من أئمة
إلى آخرهم إلا من قلده في مكان لا يعتد بقوله ولا ينتظر في فتواه ولا يستغل بها ولا يعا
ها ولا وجه للنظر فيها إلا التحمل وأعمال الفكر وكذا في الرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعهم
وهذا هو المسوغ للرد عليهم عند غيرهم إذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله
فالواجب التحمل والتكليف في إخراج ذلك النص عن دلالة والتحليل لدفعه بكل طريق

حتى يصح قول متبوعهم في الله لدينه وكتابه وسنة رسوله وليدعة كتابه مثل
 عرش الايمان وقد ركنه لو ان الله ضمن لهذا الدين ان لا يزال فيه من يشكركم ولا
 يزيد عنه فمن اسوء ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد
 استخفافا بحقوقهم واقل رعاية لواجبها واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول
 رجل واحد منهم ولا الى فتواه غير صاحبه الذي اتخذ وليجة من دون الله ^{رسوله}
 صلواته **فان مثل** لا عجب من هذا كله ان معاشرا من اهل التقليد اذا وجدوا آية من كتاب
 الله توافق رأي صاحبهم اظهر واغمرا ياخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما قاله
 صاحبهم لا على الآية واذا وجدوا آية تطير هل يخالف قوله لم ياخذوا بها وتطابروا
 وجه التاويل واخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه وهكذا يفعلون في نصوص
 السنة سواء اذا وجدوا حديثا صحيحا يوافق قوله ياخذوا به وقالوا لنا قوله صلواته
 كيت واذا وجدوا آية حديثا صحيحا يوافق قوله لم يلتفتوا الى حديث منها ولم
 يكن لهم منها حديث واحد فيقولون لنا قوله صلواته كذا وكذا واذا وجدوا مراسلا قد
 وافق رأيه ياخذوا به وجعلوه حجة فاذا وجدوا آية من رسل يخالف رأيه اطرحوها
 كلها من اوطأ الى اخرها وقالوا لا ياخذ بالمرسل وعجب من هذا انهم اذا اخذوا بالحد
 مرسل كان او مسندا اتوا بفتنه رأي صاحبهم ثم وجدوا فيه حكما يخالف رأيه لم
 ياخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأيهم
 قلد وقول ليس حجة فيما خالف رأيه ذكر في الاعلام من هذا طر فافراجه فانه من عجب
 امرهم والمقصود ان التقليد حكم عليهم بذلك وقادهم اليه قهرا ولو حكموا الدليل
 على التقليد لم يقعوا في مثل هذا فان تلك الاحاديث ان كانت حقا وجب الانقياد
 والاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يوجب شيئا فيها فاما ان تصح ويؤمن بها فيوافق
 قول المتبوع وتضعف افتراء اذا خالفتم قوله او قول فقد اضر اعظم الخطا والتناقض **فان**
 فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله ^{رسوله} في هذه الاحاديث والتمسوا سلكا واضحا طريق اهل العلم
 امر الله فانه امرهم ما تنازع فيه المسلمون اليه ^{رسوله} في سيرة المقلدين قالوا انهم قد اتوا بالامر ^{رسوله}

فانه صالم امر عند الاختلاف لاخذ بسنة وسنة خلفائه الراشدين المهديين واصرارهم
 بها وبعض عليها بالواجب وقال المقلدون بل عند الاختلاف تتمسك بقول من قبلنا
 ونقدمه على كل ما عداه واما هدي الصحابة فمن العلوم بالضرورة انه لم يكن فيهم
 شخص واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من
 اقواله شيئا ولا يقبل من اقوالهم شيئا وهذا من اعظم البدع وابقع الحوادث فاما مخالفهم
 لاعتهم فان الامة فهو اعن تقليد هم وحل وامنه واما سلكهم ضد طرق اهل العلم
 فان طريقهم طلب اقوال العلماء والنظر فيها وعرضها على القرآن والسان الثابتة عن
 رسول الله صالم واقوال خلفائه الراشدين فما دأبوا في ذلك منها قبوله وعافوا الله به
 وقضوا به وافتوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه ردة واما المريدون لهم كان
 من مسائل الاجتهاد التي غايتها ان تكون سائغة الاخذ والاجبة لاجتماع من غير ان يلزموا
 بها احد ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما
 هؤلاء المخالف فعكسوا الطريق وقلبوا اوضاع الدين فزعموا كتاب الله وسنة رسوله و
 اقوال خلفائه وجميع اسبابه معرضها على اقوال من قلدة فما وافقها منها قالوا
 وانقادوا له مدعين وما خالف اقوال متبعيهم منها قالوا اجتنبوا خصم بكذا وكذا ولم
 يقبلوه وامريد بنوا به واحتال فضلا وهم في ردها بكل ممكن وتطلبوا لها وجوه الحيل
 التي تردّها حتى اذا كانت موافقة لما اجهلهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها شنعوا
 على منازعهم وانكروا عليه ردها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصص بمثل هذا
 ومن له همة تسمى الى الله ومرضاته ونصرا الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومعه
 كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الرخيم والخلق الذميم والله غفور رحيم فان
 ان الله اثني على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوا هم بالاحسان
 واتبأ عهدهم مساوئ سبيلهم منها جهم وقد غوا عن التقليد كون الرجل امامه من اخباره
 انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم والله ليجل جل واحد على ردها هؤلاء المقلدون
 وقد اعادهم الله وعافاهم مما ابتلى من يرد النصص لاراء الرجال وتقليد ما في هذا التقليد

ضد متابعتهم وهو يقين بما تقدم فالتابعون لهم باحسان حقا عند اول العلم والبرهان
 الذين لا يقدحون على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وآله ولا يفترون ولا يفترون
 احدا من العالمين ولا يفتنون مذهب احدا على القرآن والسنة فتولا واتباعهم
 حقا جعلنا الله منهم فضلا ورحمة **فأئلا** كان الصحابة يفتنون ورسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يبين اظهرهم ولم يكن ذلك تقليدا للمستفتين لهم لان فتواهم انما كانت تبليغا
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم تكن فتواهم تقليدا للنبي فلا يفتنون
 فلان وان خالفت النص من فتواهم لم يكن تواتر اقل من فتواهم ولا يفتنون بغير
 النص من ولم يكن المستفتون لهم تقليدا على ما يبلغون من اية عن نبيهم فيقولون
 امر بكذا وفعل كذا ونحن عن كذا هكذا كانت فتواهم تخرج على المستفتين كما هي
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك الا في الواسطة بينهم وبين
 الرسول وعدمها والله ورسوله وما تراهم العلم يعلمون انهم من مستفتيهم لم
 يعلموا الا بما علموه عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء يواسطون وهو لا يواسط
 واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الامة بحال فتاواه الله ويحرمها
 حرمة ويستطيع ما اباحه وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من افق بغير السنة منهم كما انكر
 على اب السنا بل وكذبه وانكر على من افق برجم الزاني البكر وانكر على من افق اغتصاب
 الحج حتى مات وانكر على من افق بغير علم لمن يفتي بما لا يعلم طمعا وخبونا
 اثم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كانا كان يبلغه ويقر
 عليه فهو حجة باقراة لا تحجروا فتاواه الثاني ما كانوا يفتنون به سبحانه بين له عن نبيهم
 ثم فيه رواية لا مقلدون ولا مقلدون **فأئلا** قد جاءت الشريعة بقبول قول
 القاذف والخارج القاسم والمقوم والحكامين بالمثل في جزاء الصيد وليس فيه
 ما يستروحون اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قبول قول هؤلاء
 من باب قبول خبر المجرب والشاهد لا من باب قبول القياس في الدين من غير قيام
 دليل على صحته بل يخرج باحسان الظن بقائلها مع تجوز الخطا عليه فان قبول الآخر

والشهادات والأقوال التي في التقليد في الفتوى والخبر بهذه الأمور يخبر عن امر حتى طريق
العلمية ادراكه بالحواس والشاعر الظاهر والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر
الخبرية اذا كان ظاهر الصديق والعدالة وطرح هذا وتطيره قبل خبر الخبر عن رسول الله
صلواته عليه قال او فعل وقبول خبر الخبر عن اخبر عنه بذلك وهو خبر جواز هذا حتى لا يمتنع
فيه احد واما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك
ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك متبركة بتقليد ناله فيما يخبر به عن رؤيته فسماعه
وادراكه ما في هذا ما يجب علينا اويسوع لنا ان نفق بذلك او نحكم به وندين الله به
ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل ونترك له نصيب من القرآن والسنة واثار
الصحابة ما قول من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الاعشى القبلية
ودخول الوقت لغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف للعدل
والجرح فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا وليس
هذا تقليد في الفتوى والحكم واذا كان تقليد لما قاله سبحانه شرع لنا ان نقبل قول
هو لا ونقلد هم فيه ولم نشرع لنا ان نتلقى احكامه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نترك سنة رسول الله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من
الامة **وقد انزلنا** ان من رحمته الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا
به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا لاننا لم يكن ندرى من نقلد من المفتين ^{والفقهاء}
وهم حلة فوق المشين ولا يدري عدوهم في الحقيقة الله فان المسلمين قد ملأوا
الارض شوقا وغربا وجنوبا وشمالا وانتشر الاسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو
كلفنا به لوقضنا في اعظم العنت الفساد وكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه واجاب
الشيء واسقاطه مع ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم فالاعلم فضي
ما اهل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت
فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراية فضلا عن المقلد الذي هو
كالاخر وان كلفنا بتقليد البعض كان جعل ذلك في تشييتنا واختيارنا صار ديننا

لا رادتنا واختيارنا وشهواتنا وهو عين الحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 رسول الله وامينه على وجه وجهته على خلقه ولم يجعل الله هذا المنصب لغيره بعد ابد
 فانك كل واحد مدامور بان يصدق بالرسول فيما اخبر ويطيعه فيما امر وذلك يكون
 الا بعد معرفة امره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الامم الا ما فيه حفظ
 دينها واصلاحها في معاشها ومعادها وباهمال ذلك تضيع مصالحها وتفصل امورها
 فما خراب العالم الا بالجهل ولا عارته الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قل الشرح اهلا
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد من امر يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له
 نورا قال الامام احمد لو لا العلم كان للناس كالبهاثم وقال الناس لو حج الى العلم منكم
 الطعام والشراب كان الطعام والشراب يحتاج اليه في البوم مرتين وثلاثا والعلم يحتاج
 اليه في كل وقت فانك ان العاجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام فيجب
 عليه ان يعرف ما لا بد من الحاجة الى معرفته وليس في ذلك ضاعة لمصالح الخلق ولا عيبا
 لمعاشهم فقد كان الصحابة قائلين بمصالحهم ومعايشهم وعقارهم وقومهم والقيام على امورهم
 والضرب في الارض لمتاجرهم والصنف بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غبارهم
 فانك العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدار ثلث اذهان ومسائل
 الخرص والافكار وتفرعات العقول وتوحيقات الاحلام وتاويلات الجملات والحقايق
 اهل البطالة وذلك جعل الله ايسر شيء على النفوس تحصيلا وحفظه وفيه فائدة كتاب
 الله الذي يشهد للذكر كما قال ولقد بعثنا القرآن للذكر فقل من مكر قال البخاري
 صحيحه قال مطر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضيع عليه
 مصالحه وتشغل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بخلافه تعالى مضبوطة محفوظة
 واصول الاحكام التي تدرج عليها خمائة حديث وفرشها وتفاصيلها نحو اربعة آلاف
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدار اشد اذهان واغلو طات المسائل و
 الفرع والاصول التي جاء الله بها من سلطان التي كل ما كان في غيرة زيادة وتو ليد

والدين كل ماله في غربة ونقصان **ثالث** من ادعى ان جميع العلماء صرحوا بوجوب
التقليد في عباد الله بطلان وقيل كذا لا يعلم وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة
الاسلام في حق التقليد واهله والذي عندهما لا يكاد يخصص كما لا يسمون المقلدا لامة
فقط جيدة كما قال ابن مسعود لامة الذي يوجب حبه الرجل وكانوا يسمونه الامم
لا يصرفه ويسمون المقلدين اتباع كل تابع يمايون مع كل صاحب ليرتضيوا بنور العلم
ولم يخال ذلك من وثق كما قال فيهم علي بن ابي طالب وكما ساء الشيا في حاطب ليل وفي عن
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر فصح الله ورسوله البسلي ووح
الى كتاب الله في سنة رسوله وامر باتباعهم ما دون قوله وامر بان تعرض اقواله عليهم
فيقبل منها ما وافقها ويرد ما خالفها وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسفر
ليرضى واقبها بنص عن الله ورسوله ولم يجدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم
فقد ربه وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يباح للمضطرب امام من عدل
عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكيد منه الى التقليد
فهو بمن عدل الى اليتة مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير ابدليل
الا عند الضرورة فجعلوا الحال الضرورية راسا هو **رابع** جعل الله سبحانه في فطرته
العبادة لتقليد المسلمين للمسلمين والاساتين في جميع الصنائع والفنون **وهو** بهذا
ظاهرا لا ينكره حافل ولكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع
بغير حجة توجب قبول قوله وتقدمه على قول من اعلم منه وترك الحجة لقوله وترك
اقوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف بقوله فهل جعل الله ذلك في فطرته احد
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحجة والدليل على صحة
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والدلة الظاهرة
والآيات الباهرة على صدق رساله وقامة الحجج وقطع المعدرة هذا وهم اصدق خلقه
واعلمهم ابرهم اكملهم انما اوجب الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجة وظهور الايات
المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر

مشترك بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم وجاهلهم ولا نقية للمحبة
 وتعليق صاحبها وان خالفوه عناداً وبغياً فانفوت اغراضهم بالانقياد ولقد حصل القائل
 ابن وجه قول الحق في قلب سامع قد عده فنو الحق بسري ويشرق
 سيولسه رشد او ليسى نقار كما نسي التوثيق من هو مطعون
 ففطر الله سبحانه وشرعه من البراهنج على فرقة التقليد وكل مولود لما هو ولد على فطرة
 الحق فابوا له يخفاه ويشفعانه ويملكانه ويحتبلانه وكان امر الله قد امفد ورا
 فاشد لا يقال ان الله قاتل بين الازهان كما قاتل بين قري لا بدان فلا يلحق
 بحكمته وعدله ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة
 لاننا لا نكسر ذلك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في
 كل مسألة مسألة من مسائل الدين دقة وجله وانما انكرنا ما انكره الائمة ومن تقدمهم
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة والقرن
 الرابع المذكور على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب رجل واحداً جعل فتاواه بمنزلة
 نصوص الشارع بل يقدمها عليه ويقدم قوله على اقوال من بعد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من جميع علماء ائمة الاكتفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله
 وهذا مع تضمنه الشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بلا علم والاخبار عن مخالفه
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب يقول
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل اداة الكتاب والسنة
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشئ وضد في وقت واحد دينه بتعارض الجاهل
 وليس له في نفس الامر حكم معين فهو لما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالف متبوعه
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذا عرف هذا فاعلم
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما امر الله
 به ونهى عنه فيلتزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيلسوف امتاله من عدل

الرسول فكل أحد سواه قد خفي عليه بغض ما جاء به ولم يخرج به ذلك عن كونه
 من اهل العلم ولم يكلف الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه فاذا اوجب الله على
 كل أحد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وعذره فيما خفي عليه منه
 فاخطأه او قلد فيه غيره كان ذلك هو مقتضى حكمته وعذله ورحمته بخلاف
 ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا
 ينصبه معيارا على وجهه ويعرض عن اخذ الاحكام واقتباسها من مشكاة الوحي
 فان هذا ينافي حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه يستتر
 كما وقع فيه من وقع **قائل** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول وهذا كما
 انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد ملكه فلو كان حيا بين اظهرنا وتحكنا الى غيره
 لكننا من اهل الذم والوعيد فسلته وما جاء به من الهدى دين الحق لم تمت ذلك
 فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم تفقد من بيننا سلته ودعوته وهدية و
 العلم والايمان بحمد الله مكانهما من ابتغاهما وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ
 الذكر الذي انزله على رسوله فلا يزال محفوظا يحفظ الله حمايته للقوم حجة الله
 على العباد قرنا بعد قرن اذ كان نبينا اخر الانبياء ولا نبى بعده فكان حفظه له
 وما انزله على رسوله مغنيا عن رسول آخر بعد خاتم الرسل والذي ارجيه الله سبحانه
 وفرضه على الصحابة من تلق العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه
 واجب على من بعدهم وهو محكم لا ينسخ ولا ينظر في اليه النسخ حتى ينسخ الله العالم
 ويطول الدنيا وقد ذم الله تعالى من ادعى الى ما انزل الله والى رسوله صلا ما عرض
 وحذره ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وحله
 من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او مصيبة عذاب اليم فان فتنة
 في قلبه والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فات في قلبه باعرا
 عما جاء به ومخالفته له الى غير اصابه بالعذاب اليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى
 امرا على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه ولا يخبر

قال ابو عبد الله
 عبد الله بن مسعود
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد خفي عليه بعض
 امره انتهى قلت
 واستدلوا بقوله
 جاهدوا في الله
 وحسن فان

بعد قضائه أو من البينة **فإن** قلنا قلنا كل فرقة من المقلدين أنه يسوغ أو يجب
تقليدها من قلنا به دون غيره من الأئمة الذين هم مثله أو أعلم منه وأقل ملكه
ذلك معارضة فظهر بقول الفرق الأخرى في ضرب هذه الأقوال بعضها ببعض ثم
يقال مما الذي جعل متبوعها أولى بالتقليد من متبوع الفرق الأخرى في كتاب الواية
سنة ذلك وهل تقطعت الأمة أمها بينها كبر أو صار كل حزب بما لديهم فرحون لا
بهذا السبب لكل طائفة تدعو إلى متبوعها وتبني عن غيره وتبني عنه وذلك مفضل
إلى التفريق بين الأمة وجعل دين الله تابعاً للتشريع والاعراض عرضة للاضطراب الاختلاف
وهذا كله يدل على أن التقليد ليس به عند الله الاختلاف الكثير الذي فيه يكفي في
فساد هذا المذهب تناقض أصحابه ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض ولو لم يكن فيه
من الشناعة إلا إجماعهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة
كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجب ما من أفتى أو حكم بقول واحد من مشايخ المذاهب
أحق بالقبول من أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وليي كعب
وابن الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه
فإن قلنا المقارن حكوا على الله تعالى قد لا وشرعاً بالباطل جهاداً والمخالف لما
أخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله فاحلوا الأرض من القائلين لله بحجة وقالوا الحق في الأرض
عالم منذ الأعصار المتقدمه فقالت طائفة ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة روح
وأي يوسف وزفر محمد بن الحسن والحسن بن زياد الثوري وهذا قول كثير من الحنفية
وقال بكسر بن علاء القشيري المالكي ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة وقال الآخرون
ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي وسفيان الثوري ووكيع وابن المبارك وقلبت طائفة
ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي ثم اختلف المقلدون فمن يؤخذ بقوله من المنسبون
إليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به ومن ليس كذلك ثم اختلفوا حتى انسدل باب الاجتهاد على
أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان وعند هؤلاء الأرض قد خلت من قاهر الله
بحججهم يبق فيها من يتكلم بالعلم لم يحل لأحد بعد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة ربه

قلت يجب
مذهب طائفة أصحاب
وجه كآب بن شريك
وابن عامر بن دينار
طائفة أصحاب
وجه كآب بن شريك
وابن عامر بن دينار
طائفة أصحاب
وجه كآب بن شريك
وابن عامر بن دينار

الشارح عليه ووصفه العلماء القائلين بحشيتهم أياه وورفع درجته وضمه لشعر
 الملائكة في شهادتهم كما دللت على ذلك الآيات الكثيرة والأحاديث المستنيرة وقد
 كان من مضى من الأئمة المجتهدين والعلماء والراشخين خصوصاً عصاة المحدثين
 قائمين بنشر علوم الاجتهاد في جميع الأفاق وهم في ذلك متفاضلون فمنهم المحاكم
 الكتاب منهم القائم بضبط السنن والحديث للستطاب فما أعظم حظ من يدرك
 وجهها في تحصيل العلم حفظاً على الناس بما بقي في أيديهم منه فإن في هذه
 الأزمنة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحب الدنيا وقد قنع الحريص منهم من
 علوم القرآن بحفظ سواده واغفل علم تفسيره ومعانيه وفهم أحكام الشريعة من
 معانيه واقتصر من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرهم جاهل
 منه بعلم الزينة فضلاً عن الدلالة ومنهم من قنع بزيادة أذهان الرجال وكفاية الكار
 وبالنقل عن مذهبه وقد سئل بعض العارفين عن المذهب فأجاب أن معناه
 دين مبدل ومع هذا يخيل إليه أنه من رؤس العلماء وهو عند الله وعند علماء
 الدين جاهل الجاهل لا يدل بمنزلة قيس النصارى وأخبار اليهود كان اليهود والنصارى
 مأكروا الأبايد أعظم في الأصول والفروع وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الترك
 سنن من كان قبلكم الحديث فأئمة المصنفون المتصنفون بالأحكال على نصوص
 إمامهم المعتدل من عليها اعتماد الأئمة قبلهم على الأصليين الكتاب السنة قد روي
 في مصنفاتهم خلال كثير من وجهين عظيمين الأول أنهم يختلفون كثيراً فيما ينقلون
 من نصوص إمامهم وفيما يصحونه منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية
 وبغدادية وهندية فترى هؤلاء يتقانون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء
 والمرجع في هذا كله إلى إمام واحد وكتبه مدونة مروية موجودة أفلاكاراً وارجح
 إليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها الوجه الثاني ما يفعلونه في
 الأحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على
 ما يذهبون إليه نصرة لقولهم ويتقصرون من الفاظ الحديث تأنيلاً وتأييداً فيها

وما أكثره في كتب أبي العالي وصاحبه أبي حامد الغزالي وقد بسط الكلام على ذلك
 ابن أبي شامة الشافعي في كتابه المسمى بالرد على الأصول الأولى لأن طول المقال بذكره هنا
قائل قد يسرناه ثم وأما الجد الوقت على ما ثبت من الأحاديث وتجنب ما ضعف
 منها بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسانيد فالجوامع هي الرتبة على
 الأبواب من الفقه والوقائق والناقب وغير ذلك فمنها ما اشترط فيه الصحة فلا يذكر
 فيه الأحاديث صحيح على ما شرطه مصنفه ككتابي البخاري ومسلم وما احتج بهما واستدل
 عليه كما أيسر الأئمة ومسانيد الدارقطني والبيهقي وغيرهما فلا يعد أحاد وتجنب
 الاشتغال بهذه الكتب النفيسة المصنفة في الأحاديث في شرحها وخريجها ولكم
 انوار ما أنتم وعمرتم بالنظر في أقوال من سبقكم من المشايخ والفقهاء وتركوا النظر
 في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ وأما أصحابه الذين شهدوا الوحي وعلموا المصطفى
 وفيه صراة النبي صلى الله عليه وآله في مخاطبتهم بقرائن الأحوال فليس الخبر كما بعينه وقد كان
 العلماء في الصد الأول معذرين في ذلك فلم يقفوا عليه من الحديث لأن الأحاديث
 لم تكن حجة فيما بينهم مدونة إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال وهو متفرقون والبلاد
 تفرج أحفاظ الأحاديث التي كتبت في عونها وقسموها وسهلوا الطريق فبوابها
 وتزجوها وبينوا ضعف كثير منها وفتحوا وفسروا القرآن والحديث وتكلموا على
 غريبها وفقهها وكل ما يتعلق بها من مصنفات عديدة جليلة فالألات متصيبة
 لطالب صادق والذي همه ودكاه وفطنة وأمانة الحديث هو القدرة في فهمه وقبول
 الرجوع إليهم في ذلك وعرض أراء الفقهاء على اللسان والآثار الصحيحة فما
 ساعده الأثر فهو المعتبر والأفلا بسط الخبر الراي الأثر **قائل** النصب
 لمذهب الإمام المقلد ليس هو اتباع أقواله كلها كيف كانت بل بالجمع بين ما بين
 ما ثبت من الأخبار والآثار ويكون الخبر هو التبع ويؤول كلام ذلك الإمام بتزيله
 على الخبر والآثار ولا مور عند المقلد بن أو أكثرهم خلاف هذا إنما هم يؤولون تزيله
 أنه على رخص إمامهم ثم الشافعية كما هو الذي ينادونه بانصر إمامهم على تركه فله إذا

قلت وفي هذا الباب
 أن يبين في الكلام عن
 الأئمة الأعلام في
 الإسلام أحسن من غيره
 بأن فيه أساليب العلم
 من بعض السلف على
 الحديث في الأصول
 صحيح متفق ومن الكتاب
 موجود عند سيدي العلامة
 في مكتبة القيسية بمصر
 الذي يصفه عن غير ما
 سجدوا الحسن فان عجله

ظهر بحدِيث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خلافه والتعصب له على الحقيقة انما هو
 امثال امرة في ذلك وسلك طريقته في قبول الاخبار والبحث عنها والتفقه فيها
 وقد زوي عنه في ترجمته في تاريخ دمشق ما ورد عنه في ذلك واما الذين
 يظهرون التعصب لافعال الشافعي وغيره كيفما كانت ان جاءت سنة بخلافها
 فليسوا متعصبين في حقيقة لانهم لم يمتثلوا امام امره امامهم كذا لك شات
 المتأذين الآخرين في ائمتهم فاعتبروا منه يا اولي الابصار فثالثة قال ابن
 ابي شامة راج في كتابه المؤمل ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في مذهب كل امام ويعتقد
 في كل مسألة صححت ما كان اقرب الى دالة الكتاب السنة المحكية وذلك يسهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم وليتجنب التعصب والنظر في طرائق الخلاف المتأخر
 فانها مضیعة للزمان واصفوه مكدره ولم ينزل الامر على ما وصفت الى ان استقر
 المذاهب المدونة ثم اشتهرت المذاهب الاربعة وهو غير ما فقصرت هماتنا عنهم
 الا قليلا منهم فقلدوا اولي نظرنا فيما نظروا فيه المتقدمون من الاجلalin الكتاب
 السنة فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صار من يروم رتبة الاجتهاد فيجبوا
 له ويزدرون فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع المتيسر من الكتب المعتمدة اذا رزق
 الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا قلة هم المتأخرين
 وعدم المتأخرين ومن اكبر اسبابه تعصبهم وتقيدهم بوق الوثوق وجمال الدين
 المتصدين منهم على ما هو المعروف الذي هو منكر ما لو انتهى حاصلا هو
 ان هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه وعملوا به ونسبوا انفسهم اليه صنعوه من
 ضخمة وسود وابه فطير كثيرة وملأ بها اقطار الدنيا وبلغت فائز ومن
 من انزى الى انشأ لا يلحق لاحد من المسلمين الى الاشتغال به وتصيب عنه من
 وحفظه وصونه فان غالبه رثي الرجال ومسائله تناقض ما جاء عن الله وسواء
 بوجهه من ان لا يفتي في كتاب الله العزيز وسنة رسول الله المطهرة

الحكام المحلولة الوجوه والاشياء كلها محيط بمحالة ما يحتاج الخلق اليها كما بينا خلت في رسالة
ظفر الارض بما يجب في القضاء على القاضى وعلى التوفيق

خاتمة الكتاب

هذه الفوائد التي ذكرناها فصول حسنة واصول خباركة طيبة كثيرة الفوائد عظيمة
العوائد ينبغي لكل من يعتني بالعلم النظر فيها والاطلاع عليها وقد رايت ان اختصارها
بقائلا اعتنى بيها ابو حامد الغزالي في اول كتابه الاحياء وهي ان ادلة الطرقات
هم العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقد شغل عنهم الزمان في المراتب المتسعة وقد استحوذ
على اكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان واصبح كل واحد بعاجل حظه مشغوبا
فصار يرى المعروف منكرا والمنكر معروفا حتى ظل علم الدين منذر رسا ومنار الهدى
في اقطار الارض منعسا ولقد خيلوا الى الخلق ان لا علم الا فتوى حكومة يستعين بها
القضاة على فصل الخصام عند تهاوش الطعام او جدل يتدبر به طالب المباحات
الى الغلبة والافحام او يجمع مزخرف يتوسل به الواعظ الى استدراج العوام اذ لم يدروا ما سئل
هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للحطام فاما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف
الصالح مما سماه الله تكافيا كتابه فقها وحكمة وعلماء ورضاء ونورا وهداية ورشدا
فقد اصبحت بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا كل اخروما قال فان الله وانا اليه راجعون
هذا ونقول يا ربنا انك تعلم اننا لم نجعل احدا من الناس عيانا على كلامك وكلام
رسولك ونزد ما تنازعنا فيه اليه ونحاكم الى قوله وتقدم اقواله على كلامك وكلام
رسولك وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا اعمى من ان تقدم كلامهم اذ هم
على وحيك بل افتينا بما وجدناه في كتابك وبما وصل اليك من سنة رسولك وبما
افق به اصحاب نبينا ومن تبعهم بالا حسان من محدثي امة رسولك وبلغني سنن نبينا
ما استطعنا وبلغ اليه علمنا وان حدثنا عن ذلك فخطبنا لا نعد ولم نتخذ من ذلك ولا
رسولك ولا المؤمنين وليجة ولم نفرق بيننا فنكون شيعا ولم تقطع امرنا بشارونا وجعلنا الله
لمحدثين واصحاب الاخبار وعصاة الاثارة قدوة لنا وسانطيتنا ودين رسولك في قلوبنا

ما بلغوه اليه من رسوله فاتبناهم في ذلك فاقبلناهم فيما امرتنا انت وامرنا رسولك صلى الله
 عليه وسلم فسمعناهم فقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك فسمعناك لرسولك وطاعة وحباً وكرامة
 ولم نتخذ من ربا باقنا كمال الالهة لم نتخاها كوني عديها بل عرضنا اقول الله على كتابك
 وسنة رسولك فما وافقنا قبلناه وما خالفنا عرضنا عنه وتركناه وان كانوا اعلم منا بك
 ويرسلوك فمن وافق قوله قول رسولك كان اعلم منهم في تلك المسئلة ثم ندعو الله عز وجل
 بطريقة قوم لم يفهموا الحق العلم واداروا به الدنيا واعرضوا عما لهم به في الآخرة من الدرجة العليا
 فلم يهتدوا ولا ربه ولم يتبعوا لغيره بل خلقناهم في الدنيا جنة ورشت حالهم وعرفهم
 جماعة من السادة فعظموا ويحلوا وقرروا واستغنوا به ورأى به بعد المعرفة افضل ما
 اعطى البشر واحتقرنا في جميع كل مفتخر ونلوا في الثاني الله خيرها التكرم وكيف يكون
 الامر كذلك والعلم حياة والجهل موت وبينهما كتابين الموت والحياة وعين ابن عمر رضى الله عنه
 قرأ القرآن فكانما استدرجت الليونة بين جنبيه الا انه لا يحى اليه ومن قرأ القرآن فزنى
 ان احدا من الخلق اعطى افضل مما اعطى فقد حرم ما عظم الله وعظم ما حقر الله اللهم
 فاجعلنا من اهل القرآن وخدامه ومن متبعي السنن وطالبي الحديث في كل حال و
 المتسكين باحكامها والابواب على ما تشاء فلهذا لا جارية بعد برو حيث حصل الكلام الى
 هذا المقام وانتهى مشي القلم بما خطه من هذا الارقام فلتحفظه بلحم الله رب العالمين
 فانها كلمة مباركة جعلها الله سبحانه مفتحة قرآنه واخر دعوى اهل جنانة وخصها بمن
 اجتهاده من خلقه فكساه ملائكة رسالته ورضوانه وكان ختام زبده وقمام رقيه
 يوم الاحد لعلاء السابع من شهر رمضان المبارك من شهر ربيع ورسنة اربع وتسعين و
 مائتين والالف الهجرة على صاحبها الصلوة والتحية في بلدة بهو بال الحمية على يد
 مؤلفها الراعي رحمة ربه الباري ابن الطيب **صديق بن حسن بن علي القنوجي**
 الحسيني البخاري حم الله له بالحسن وزيادة وزادة بسطة في العلم والافادة سه
 لقد افطنت في حسن ابتداء ودرمت تخلصي يوم الزحام فباختار ارجو عفو لي + نيرشني
قد تمت الرسالة الى حسن الختام . يعون الله وتوفيقه

وعلى الله بحجابه الخفية بين فراع الشرائع والمشرقين بشأقبة الافهام غياضها من فضائل
 بحجرات الوقائع اللهم فصل وسلم عليه الله واحجابه ما طلعت شمسها بالتدوين
 من اهلها شمس سوا طع وكانت صناعة احديث النبوي اشرف الصنائع وبعد
 فقد وفقت على هذه المصنفة ودونها الوقوف على الكبريت الاحمر ورمت النطاوول
 في تسريح الانظار بما فيها من الدن والدن فطفقت استقيم استفهام الداهش الحائر
 عما صدق عليه قول الشاعر

ابرق بدا من جانب الغبور جمع
 امر ارتفعت عن وجه سلى البراقع
 اهذ انسيم الارواح ام نسيب الادواح
 قد انفرج مؤلفها عن الله تعالى بالتي
 لم يصل اليها يد ولا عمر ولا سابق احد في هذا المضمون الا اعياء الدهر ولا غروا في
 تلك البيان لا ينبغي لاحد من بعدة ثم حذبت كلمة الحق على المديح والقبول في عهد
 اوركاثر الله تعالى في هذه المقالة من مناهل فوائد الغياض ما رقى وصفها وبقوا
 لعباد الله المخلصين له الدين في جنات السمن والاثار تصور او غرا وحلهم بالاد
 انه به خير على التمسك بالسنة المطهرة حنا واجب فادر كشفا والسلف المصالحين
 في قوله صلى الله عليه وسلم لينبغ الشاهد الغائب الفرح العالم الذي لا يجر له لسانه
 الا القول بالماثور في فيه الحبر يمان ينشد المنشد هذه الابيات فيه

انت في العالم والمعال في	وبث الحديث انت الوحيد
لث عز قد اشرقت بسلامك	شمس فضل بها الضياء يزيد
وعنوم ليل عنتها بفوسم	بحلالها يتوج المستفيد
غصبت فيها على شرايد	في تحو الحسان هن عقود
ما ترائت كالشمس في كل قطر	مشرقات واجهل منها يزيد
من يضاهي هذا اللقاه المعلى	ان هذا عن غيرك بعيد
واذ ما انت برأاس اصل	انت المجداد نسبتك فييد

اعني بذلك الامير الذي يتبادر الال من اليه اذا طلق لفظ الامام وعلمه

الحقيقة التبادلية **نواب عالي بجاء امير الممالك السيد الشريف**
صديق حسن خان بهادر اشرق الله بذاؤه الشريفة وجوه السنة
 واكتتاب وجده من الدين بناد ونام المشكلة الى جنات عدن من كل باب وشمري
 ليس كل من صنف اجاد ولا كل من قال في المراد وماكل رجز يجد به الحادي ولا كل
 معرقة نعرفه اهل النادي ولا كل من رقى المنبر خطيب ولا كل من انتسب نفسه الى
 المحدثين لسبب وقد خص الله بحكمته لكل فن رجالا ولكل ميدان ابطالالذي
 وطعمه العنقاء واين مسابقة اجياد من العرجاء نصر الله امرأ حمل مقاتلي هذه على مواقع
 النصيحة والقبول ولم يسود وجه الميضة باستكثار الآراء التي لا ترجع الى اصل من اصول
 هذا وقد كتبت هذه الرسالة لجلال الترفيف والانطباع والتجملت بحمل جواهر الختام
 عيون الاسماع في قعبت الطبع لدى الطبع موقع الماء الزلال عند اشتداد الغلة واذا
 من خيفة صدر العلة بعد العلة فقه رسالة هي كثر الطالب وبغية الراغب اشتد
 اليها رغبات من اجل بولاية الافناء والفضاء فضاقت عليه الارض مع ما لها من كثر
 والفضاء وكان طبعها في حلة الرئيسة التي استمطر من هوا طل مكارمها الراح والغدا
 وترنم بشارها كل صاحب وشادي غلبت الملوكة والولاية بحسن سيرتها والقطر
 لا يلحق شأ والجواد والبرج لا يروج عند الصياف النقاد والبرج مع الشمس تحفي انوارها
 لا تحتل مع الثام ازهاره وتحطيط الباع يد هما على منابر الانامل ومدرس السالك
 في صدر والمدارس الخافل حسنة الدهر زينة العصر فاقحة الفخر والكمال **نواب**
شاهجهان بيگم صاحبه والية حوزة بهو بال جعلها الله على اعدائهم
 منتضى قاضيه في فتوح احسانه فان الفضل وبالع الجهد في تصحيح هذا السفر المبارك
 وتبيين خطائه عن صوابه وعرض النقول على الام المعول عليها وتجريد القش
 اياه الفطريق الشريف السند السيف الهند المنيحة والفقار احكامه
 بمشاورتي الرأي الصائب اللب الثاقب المولوي محمد عبد الصمد ابقاه الله
 تبارك اقلين في ظل المحبوس متكئين على ارائك الهيبة السريدار الطباخة الوثقة في حوزة

بصواب البصيرة تحت ادم السجيم المظلل السند الحري هذا الشأن عبد الحميد
 خان حسن ذكره وكثرة بكتابة من هو في خا فريد دهره و زمانه و وحيد عصر
 واولاده ابا فطحة الكاشغري الميرزا والقبالي محمد بن النبي الامين الشيخ بن الحسن الميرزا
 علي بن حبيب بن الكاشغري ثبت الله على الصراط السوي في شهر ابره المبارك في ليلة
 من شهور سنة اربع وتسعين والف ومائتين من هجرة من التوابع بعثته على الناس حجة
 قلنا العبد القاصر الحاني ابو الفتح عبد الرشيد الكاشغري الشوبهاني وفقه الله
 تعالى في كل موطن لنصرة السنة المظهرة وادائه على وجه التعاون على البر والنفاق بها
 ضاحكة مستبشرة انه تعالى على كل شيء قدير وباجابة دعاء عبده وابن ابيه جده

من نتائج افكار شهيد الله القه

امير خردمند نواب عصر	کز و جمله نقش نهانست	فروغن در آمد نو چهرت	سکندر باستان در داشت
چو حاتم کرم کرد چون موداد	چو سحر در آمد چو کسری نشست	در استادن در شست و دود	اگر بخاست در داشت
خردمند رعایت فرزند داشت	باستان قانع شکب داشت	صد رنگ هر علم و فن بود	بهر جا که شد بهیجا داشت
بهوئل هنگامه آرای ری	بهندوستان چو بخار داشت	مرغ به نام دیندار را	که بر صد دولت می داشت
نهی کار فرمای لفظ فصیح	که او نگ آری می داشت	کتبخانه نوشت و دل بهیجا	بفکر و کار فرما داشت
هنوزش سر انجام شوقی شد	که شوق دیگر در تقاضا داشت	ز قاضی حیدر مفتی رسید	از انجا آمد و ریخا داشت
بگو قاضی چرخ را بهوشدار	که نواب بر صدر افتا داشت	بچاد کتابیکه در کنج دل	ز کتابانی خویش نهان داشت
بود شاه پر نگاه حسود	اگر رفت خودین خود آرا داشت	دایره مفتی کند آهنگان	که خضر بقایه می داشت
بگفتند اهل نظر اهل دل	بچشم اندام و دله داشت	بود کجکلاه کنار تبول	از شوق بر قاسته داشت
رمانید زاد بار نادانیش	که مفتی هم اقبال داشت	اگر سرخوش روی اجباب	سیاهی سیاهی بود داشت
هنر پرور از نهایت شخیص	بالاد آمد با نداشت	تیر صبی با نداشت اعتراض	نه شامی بفکر داشت
آلهی گویند از خبیث خواد	که در حفظ از و تعالی داشت	ز دشمن برانند این خروار	که در زمزم غم نهان داشت

قدرة هذا الكتاب بعون الملك الوهاب على يد عبد الحميد الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

وحدنا والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فهذا ذكر كتاب السيد الامام العلامة السجدي القائل
 حضرت تاج فواب عالم ايجاه امير الملك بها دلا زال قرين العلي والتفاخر من يد اعد الشريك
 قلم الطيف الاول الكتاب المنوع باسم حضرة السلطان محمد عبد الحميد خان خلد الله ملكه
 والثاني المكنون باسم باشا مصر القاهرة والبناس في با سماء اهل العلم والدين كما
 يظهر من فحوى كل ركن باليقين

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله فصوص الاسلام واطلوعها وتجر عيون معين الشريعة النبوية وابنعها ولا
 كواكب الدين الخفيف اسطعها واعلى منار الملة الخفيفة ورفعها وكسر يد اجم الشرك
 وقمعها وزلزل جوع الظلم والعدوان وزرعها وارصد قلوب الجبابرة المردة و
 افزعها وآلف بين قلوب المؤمنين والمسلمين وجمعها بدوام دولة مولانا السلطان
 الاعظم في الملك الباهر الانجم القاطع بسيف عزه حق كل جبار اثم الهادي باوامره
 ونواهيته ال سوام البصراط المستقيم الذي اوتي الملك والحكم والله يختص برحمته من
 يشاء من فضله العليم شمس مماء الخلافة وقمرها المضيئ في الليل البهيم ظل الله في
 ارضه القائم باحياء سنته وفرضه ودينه القويم حجة الله الواضحة وكالته النافذة
 الخالق على التميم امين الله على خلقه وخليفته القائم بحقه بتقدير العزيز العليم بما
 الفخار وذكي النجار الفائز بحوز قصبات السبق في احسب التميم الكافي لا كف من فجا
 عن الهداية وسلك مسلك النجاة وكان له في الجمالة والضلالة تصميم الذي لا يتخذ
 صفاته بتعداد دولان الشجر اقلام والبحر مداد مولانا سلطان العرب والترك والجم
 المختص بحماية الحرم المحترم السلطان بن السلطان مولانا السلطان الغازي محمد
 عبد الحميد خان بن السلطان الغازي عبد الحميد خان حرس الله جنابه العالي وحرره
 المحترم من صرخة الايام والليالي وخدمته وسلطانه واقفاض على العالمين برة واحسانا

بما حفظ به الآيات والذكر الحكيم وأهدى إلى مقامه الشريف وعزة المنيف كما كتب
 التحية والتكريم ورحمته الطيبة وبركاته الصبية الموصولة بنعيم دار النعيم ^{وآية}
 فالباعث على هذا الرقيم أنه مما من الله به على هذا العبد الأقيم أن أخرج طي
 سلك من فسر الشتريل وأظهر فيه كنوز الكشف وحقائق التأويل فكتب تفسيراً
 للكتاب العزيز في أربع مجلدات مفاتيح البيان في مقاصد القرآن وأن هذا النعمة
 عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوقدي شكره أحد وأن
 من جملة أداء الشكر وأظهار النعم إيصال ما تفضل به الولي على العبد إلى أخوانه
 المسلمين وأحبائه المؤمنين ولما كان مولانا الأعظم حميد الشيم سي الوهم صاحب
 السيف والقلم هو المشيد لأركان الإسلام وناشر الروية العدل والقائم بأصلاح
 أمور الأنام أحييت أن يوضع هذا التفسير العزيز الذي هو أن شاء الله عند من تأمله
 وأمعن النظر فيه سلسلة الأبريز في خزائن كتب مولانا الأعظم وقد وثنا المكرم
 فلهذه أن يتجلى بنظر أرباب العلوم ويقف عليه ذوو الآداب والفهم الذين ^{لهم}
 بسو حكم مقيمان وعلى أكناف دولتهم ^{وهم} ونهاياتهم إلى السدة الرقيقة والحضر
 المنيرة معصوميا بكتايب الفارسي في أسوال القبامة الموسوم ببحر الكرامة في إنا الأتيا
 بواسطة الشيخ الأديب الفطين الرباني محمد أمين المدي الحلبي وهو أن كان شيئاً
 يسيراً لا يليق أن يرفع إلى السدة العلية وبانها فلا غرو فإن المدي أعل مقدراً لها
 فان غوبل من لدى الحضرة السلطانية والدولة العثمانية بالقبول فهو ضالعة
 الرجاء والمآول وحرر غرق شوال يوم السعيد من عام الف ومائتين وأربع و
 تسعين من هجرة النبي الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين إلى يوم الدين
 ✽ ✽ ✽ حرره الراعي رحمة ربه الباري أبو الطيب صديق بن حسن القنوجي الخزازي

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله ظهر البسيطة وأدام مجتها ورفع عمادها وحل ناصيتها بدوام عزها وخلو
 أعظمها والشهم المكرم ذي الدولة الفاخرة حامي حمى مصر والشاهرة وحارس المال

اليوسفية وزينة المملكة المصرية هي رفات الحكم ناشروا العالم فوق المعالم نقطة
 دائرة الزمان ووحيد العصر وفريد الأوان عز مصر الخديوي اسمعيل بن إبراهيم
 بن محمد علي بإشادته الله من الخيرات ما ضا وأهدي إلى ذورته الحسن ومقامه
 الرفيع الأسنى تسليماً فاخرة وتحيات وافرة وادعية بشماثر الشاء عطرة واطمئنة
 عامن الله به على هذا العبدان الخراطى سالك من قس التنزيل واطهر فيه كنز الكشف
 وحقائق التأويل فكتب تفسير الكتاب العزيز في أربع مجلدات سماه فتح البيان في مقام
 القرآن وان هذه لنعمة عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يؤمن
 شكره احد وان من جملة اداء الشكر واطهر النعم اتصال ما تفضل به الولي على العبد الى اخوانه
 المسلمين واحبائه المؤمنين فلما كان مقامكم المنيف وسو حكم الشريف انزل
 ولا يزال محفوظاً باباب العاوم واجحاب الاداب والفهوم الحائزين من العالم كل فن شرف
 والبالغين في درجات الكمال الى كل مقام منيف حيث اتصال هذا التفسير العزيز
 الذي هو ان شاء الله عند من تامله واصعن النظر فيه سلسلة الابرين الخزان
 كتبكم الفاخرة واسفاركم المتكاثرة فلعلة ان يتولى بنظر ما هر عارف جامع للثقاق
 واللطائف فانا اقدمه الى جنابكم الشريف ومقامكم المنيف مع كتابي الفارسي السمي
 بحجج الكرامة في اثارة القيامة بواسطة الشيخ الاديب الفطاني محمد امين المدني الحاولي
 فان هبت من ناحيتكم نسائم القبول فهو غاية الرجا والمأمول والله يتولى عونكم
 ويدبر مجدكم والسلام وترغرة شوال يوم العيد السعيد سنة اربع وتسعين
 ومائتين والنف من هجرة صاحب العز والرفعة والشرف صلى الله عليه واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الى محبنا الاديب اللبيب الفطاني الشيخ الاجل محمد امين سلمه الله من نواب
 الزمان آمين بعد هذا لمسنون السلام وانواع التقية والاکرام فقد ورد اليانا
 كتابكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم وما ذكرتم من ان تفسيرنا يكون ارساله
 بمصر فتكرم الى جناب مولانا السلطان المعظم والى عز مصر المكرم فلا بأس فقد

احضر بنا عن ارساله الى غيركم وجعلناكم السفير في هذا الخصوص اصلا
 ورأسا اكراما لكم ولشريفنا ولما تحقق لدينا من اتصافكم بمعال الامور الشريفة
 والخصال الحميدة اللطيفة فعليكم ابلاغ ذلك على احسن حال مع حسن التعبير
 بالسفارة الواضحة والاحلال وكتاب مولانا السلطان الفخر وعزير مصر المحترم
 كل منهما مدرج في خريطة من حريم مذهب مزين وهما مدرجان في الصندوق
 مع نسختي التفسير مع كمال النظم والضبط المحكم وصورة نقل الكتابين المرسلين
 بمعية التفسير منقوفة على خطكم هذا الاجل الاطلاع على ذلك فعليكم
 الاحتياط في الحفظ وايللاغ كل من احد التفسيرين والكتاب الى من هو اليه
 وكذلك المرسل اليكم اربع مائة رسالة من مؤلفنا في الغز والهجرة وماثبات
 من مؤلفنا في صفة الجنة والنار فاهدوا من ذلك بحسن رايكم ما تدرون من
 رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار الى الفضلاء
 والعلماء من اهل دار السلطنة العلوية المعروفة بالقسطنطينية وماثبات من
 رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار الى اهل الديار
 المصرية ممن يليق به من اهل العلم والخصال المرضية جزاكم الله خير الذي
 وجعلنا فيه من المتحابين وما ذكرتم عن حال التفسير الكبير الذي بهامشه
 ابو السعود والقانون لابن سينا على الوصف المعهود فقد رضينا بذلك
 فسلوا اكلا الكتابين الى اللولي عنايت الله وضمن ذلك سيصل اليكم بمعرفة
 ان شاء الله والله يتولى عنكم وفي حفظ الله وبرحمته والسلام بالاكراة هو صاحب الخط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العرش الكريم واتم الصلوة واكمل السلام على افضل الانام محمد النبي
 من خير ارومه المنتخب من اكرم جنوده على الراعي الحائرين عن الدين بمواضي الحجج ومها
 البراهين بعد اهداء غياث نامية تليق مقام عز تكريم السامية تحملها نسيم الصبا وقد
 مررت على الربا ويهتف به الشوق عن صدق المحبة فيعرب تترنم بها الورق على اغصان

المودة فتطرب فقد ورد كتابكم التفضل علينا بالاحسان المزري، بفصاحة قس
 بلاغة سحران فورد على قلبنا منه سرور عظيم وتلقينا به الاجلال والتكريم ورائنا
 مشهورنا بكثير من اسرار البلاغة واقتان ادواح البراعة فملنا طربا من حسن ايقاعه
 وسكرنا عجايب من رحيق اسجاعه وتالله العظيمة لكتاب كريم يلبى انك يا نوع المعارف
 زعيم اطري فاطرب واعرفيا غرب واطال فاطاب فهو روضة جرد لها عذاب بل حلة
 ذات ابتهاج تعدل من شميم عرفها المزاج سبيل معناه المسنون يعرب عن بحر العيون
 ويتزجم حال بيانه عن حسن حسنه وبديع بليغ اساليب المسكرة يزري بحلاوة شعر اسكره
 من كل معنى تكاد الروح تعشقه لطفاً ويحسده القرطاس والقلم
 فتيمنا يمين وروده وتعطربا بانتشاق بحانه وروده وتبركنا بقدره علينا وحلوله
 لدينا حيث صدر عن مصدر الكمال محمد الاخلاق والافعال مكرمنا عبد الملك ادام
 الله اجلاله واسبع عليه الفضائل وبلغه اماله وجعل الحق مقالة ونظرا مأمورا
 احكامه ونشر على هام غرة اعلامه وحوسح ولنت الشريفة وحفظ طلعت الرقيقة النيفة
 ووفقه لفعل الخيرات واجراء المبرات بجاه سيد النبيين وخاتم المرسلين والحمد
 لله وكفى وسلام على عبادة الذين اصطفى وعلى من اقتفى اثرهم من البرية في
 المصالح العامة والخير ^{الافضل} اللهم بفضلك جيوش الموحدين وادرد اثرة السوء على
 رؤس الروس الملحدين واهالك بني الاصف واذقم باس كل هام غضنفر
 فرقه ما يادي سيا واجعلهم عبرة لكل من دبت وربي

هذا ما كتبه المؤلف العلام الى العلماء الاعلام والفضلاء الكرام من اهل المير
 الميمون وغيره جوابا لخطوطهم المستورة في آخر رسالة الاشتقاق وهم العالم العلامة
 والفاضل الفهامة سليمان بن محمد عبد اللطيف سلمه الله وعافاه والصالح الاجل
 والكامل المجل الفقيه محمد سالم عاتش حرسه الله وتولاه والشيخ الامام المحدث المجتهد
 البديع القام الشيخ علي بن عبد الله الشامي الكفائي سلمه الله وبارك فيه وله وعليه
 والعلامة الاجل والفهامة الاوحد السيد محمد بن علي بن عبد الوهاب سلمه الله

ويسر له جميع الأسباب والأديب لا يبيد زينة الأدب عبد الله بن الشيخ المرحوم محيي الدين كرمه
 وإنعم عليه والسيد لأجل والعالم الأمثل السيد سالم بن محمد باعلوي الخبثي حرسه
 الله وحافاه ومن كل سوء ومكر ووقاه والعلامة المحجة والحافظ المحقق العدة نخبته الأجل
 وفتح شجرة الكمال البدر الساري محمد بن أحمد بن عبد الباري سلمه الله المبارك
 والفقيه العلامة الإمام قدوة المحققين الإمام الشيخ يوسف بن مبارك العريشي
 سلمه الله وابقاه والسيد السند والقدوة الأوحداؤدين عبد الرحمن سلمه الله تعالى
 وجعل الوجود ببقائه ورفع قدره وإعلاءه والسيد العلامة والقدوة الفهامة الإمامين
 بن السيد الصالح عبد القادر البحر سلمه الله تعالى وحافاه والعلامة المحرك البدر التمام
 والفهامة المحجة الإمام السيد محمد بن عبد الله الزوال سلمه الله وتوكله والعلامة
 العدة رقاؤه والأديب الأريب والفاضل اللبيب الشيخ سعد الدين بن هبة الله
 عبد الرحيم سلمه الله وحافاه ورفع قدره وإعلاءه والخط هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله بعد انتهاء جزيل السلام والتحية صدر هذا الكتاب إليكم سائلا عن أحوالكم
 العلية وأخبارا عن وصول كتابكم الفخيم وخطابكم العظيم الخبر بوصف الثلاثة
 الأربع من تفسيرنا فتم البيان في مقاصد القرآن بمعرفة الشيخ العلامة حسين
 بن محسن الأنصاري وأنه حل محل القبول فذلك هو المأمول والوصول فلتدبرونا
 ذلك وما شرحتم من حصول الاستفادة منه والتعريف بقدرة وحسن انتظامه
 ولطيف نسجه فذلك من فضل الله ومن علامات القبول عند الله جزاكم الله خيرا
 الدنيا والآخرة والواصل إليكم بمعية الشيخ أحمد بن محمد السبيعي الأنصاري الربع
 الرابع فمع استلامكم له منه شرفونا بأجواب بوصوله إليكم حتى يطمان الخاطر
 ويحصل السرور ويقر الناظر ويحصل كمال الفائدة والاستفادة منه والدرء لكم مبذول
 ومنكم مستمد والسلام على من جاهد الأعداء الأعلام وهو مساك الختام مورخه غرة شوال سنة ١٢٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي سلاما يفوق نشر المسائل فضيه ويظهر انصباح يعيبه الى جناب خينا العلاء
 والندوة الفهامة العمدية عين المحققين الاعلام ودين السادات الامجاد الكرام شيخ الاسلام
 ومفتي الانام نفيس الدين السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان مقبول
 الاهل سلام الله وحافاه وبارك فيه وتوكله وحمل الوجوه بقاءه ورفع قدره واعلاه
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت ائمة حميد مجيد بعد اهداء جزيل السلام
 وانواع التحية والاکرام وبث غاية الشوق والغرام فقد تشرفنا بورود مشرفكم الكريم و
 خطابكم العذب الفخيم صخرة الشيخ حسين بن محسن الانصاري المخبر بوصول الثلثة
 الارباع اليكم من تفسير وافصح البيان في مقاصد القرآن وحسن التاء عنكم عليه
 بالقلم واللسان فذاك من فضل المولى الكريم ومن امارات القبول ان شاء الله عند
 ذوي الفضل العظيم فالله اسأله ان يعمر النفع به العلماء والمتعلمين وان يجعله
 وسيلة للفوز بجنات النعيم مع المنعم عليهم من عبادة المتقين جزاكم الله خيرا
 الدارين وجعلنا فيه من التحاين هذا والهدية السنية والحقبة المرضية هي
 فاك القاموس وحاشية جلالكم شيخ الاسلام على شرح والده في مصطلح الحديث
 ورسالة الامام النووي في القيام وصلت بعرفة الشيخ حسين اوصلكم الله بركته
 وتقواه وقد بلغت محلهما وصادفت ان شاء الله اهلا لها والواصل اليكم بعبية
 الشيخ احمد بن محمد السبيعي الانصاري الربع الاخير من تفسيرنا المذكور رفع وصوله
 اليكم وحياته لديكم شرفونا بالجواب حتى يطمان الخاطر ويحصل كمال الفائدة
 والاستفادة منه ان شاء الله تعالى هذا وابلغوا منا جزيل السلام اخاكم العلاء
 الامام قدوة العلماء الاعلام الحافظ الحجة السيد عبد القادر بن محمد وبلغنا
 انه اختصر حاشية جلالكم المنهج اختصارا هذا بمفيدا فزوم من تمام حسناتكم بعد
 تمامه لها تحصيلها المحكم وما بلغ من صرف اجرة الكتابة والياض فمبذل
 وابلغوا ايضا جزيل الاسلام اولادكم الكرام الاعلام ولا زلت في حفظ الله
 وحسن رعايته والسلام مؤرخة غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ

وكتب الى الشيخ احمد الشرفي نزيل مكة المكرمة سبل الله بآثاره

الحمد لله الى جناب اخينا العلامة المحجة والمحقق الفهامة العبد المذنب ادب الله العبد
ووحيد الاوان والدمع من ملك من الفصاحة زمام النهج الامرو له كل معنى رائق في
النظم والنثر من لسان القلم كليل عن الاحاطة بوصفه الجليل زينة خرد ونهامة
بقية اهل الفضل والاستقامة صفى الاسلام ونور حارة الاعلام الشيخ احمد بن
ابراهيم بن عيسى الشرفي الحنبلي سلمه الله وعافاه وبارك فيه ونزله وجل الجود
ببقائه ورفع قدرك واعلاه وادام النفع به للطالبيين ورفقاء الى منازل الصالحين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد انتهاء جزيل السلام وانواع التحية والكرام
وغاية الشوق الغرام فقد تشرفنا برودمشرفكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم المفيد
بطلب الدلائل لا شتر اعمالك الكتب المطوية النفيسة واستنسخ ما يمكن نقله
فلا بأس الواصل اليكم بمعرفة الحافظ عبد القيوم ثلثمائة ربية فخذوا ما يمكن اخذه
والقوا لنا ما يمكن نقله وشمروا الهمة في تحصيل ذلك حسب المأمول فيكم جزاكم
الله خيرا الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا ولا تنسونا من صالح الدعاء كما
لا ننساكم وابلغوا منا جزيل السلام من حواء المقام من المحبين والعلماء الاعلام
ولا زلت في حفظ الله الكريم لطفه العيم والسلام بالاكرام وهو مسك الختام مورخه شوال سنة ١٢٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم يا من اذا وقف العبد بيا به رفعه واذا تقطع اليه وصله وجمعه واصلي واسلم
عليك محمد صلى الله عليه وسلم القائل بلغوا عني ولو اية وعلى له واصحابه وذابهم
نقطة العالم وحكمة الرواية اما بعد فانه طلب مني الاجازة الاخ الصالح الاجيد والسياسة
الفاضل الارشد المولوي محمد نظام الدين النعوي الميلا بوري المدرسي وفقه الله
تعالى وايانا لما يحب ويرضى وصاكتا واياه عملا يليق يا اهل الهدى ووصل مسندك بسند
مشائخي الاعلام اهل الجود والاحترام فاسعفته تحقيقا لطده ومرغوبه واسعافاله
بمطلوبه فاقول قد اجزته بما تجوز لي روايته من حديث واصول ومنقول ومسموع

وادعية واحزاب واوراد كما قرأت واخذت واجاز في مشائخ الاعلام والائمة
 الاجلاء الكرام منهم الشيخ العلامة القاضي حسين بن محسن اليمني الانصاري والشيخ
 المعري عبد الحق الهندي والشيخ الويع الكامل ابو لوي محمد يعقوب الدهلوي المهاجر
 الى مكة المكرمة المتوفى بها وغيرهم ولكل من هؤلاء ولشيخه ثبت معروف متصل الاسناد
 الى ارباب اصول كتب الحديث وغيرها كما ذكرنا ذلك في كتابنا سلسلة العبيد
 ذكر مشايخ السند وهو مرسل اليه مقر وتاب الاجارة هذه فقد اجزته بما حوته
 تلك الاثبات وبما رواه الائمة الثقات فلي في كل ثبت اعرفه طريق بل طرق وكذا
 المسلسلات وما يدعوا الى حسن الخلق واخذت عليه الثاني والتدبر والتعبير
 كل لفظ بمدلوله العربي والشرط المعتبر عند اهل الاثر واوصيه بتقوى الله في
 السر والعلن والمراقبة لله ومتابعة السنن والحياء من الله واجتناب البدع فيما
 ظهر وبطن ومحبة اهل العلم المتبعين لا المبتدعين شيوخا وطلبية واعانتهم
 بما امكن وان لا يغفل عن ذكر الله المطلق وتلاوة كتابه وتدبر معانيه واعطائه
 حقه وحسن الظن بالله وبعباد الله والمجاهدة بحسب الوسع والطاقة والاجتهاد
 فيما يقربه الى الله والاستعداد للموت وما بعده فان كل ان قريب وان لا ينساني
 من الدعاء ولا ولا دي بكل خير من فضل الاله القدير سلك الله بنا وبه اوضح
 المسالك وجبنا ولاية عن موارد الممالك والحكمه اوله والاخر وظاهره وباطنه
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد و
 اله وصحبه وسلم كتبه المحيى خادما الكتاب والسنة صديق بن حسن بن
 علي القنوجي البخاري عفا الله عنه

قد من الله سبحانه وتعالى علي بختامه زبده ولسخه فتبارك
 الله احسن الخالقين الحمد لله رب العالمين

تصحيح المواضع المهمة من اغلاط طبع والخرق الحق مراد اللمعة

صفحة	سطر	خط	صواب	صفحة	سطر	خط	صواب	صفحة	سطر	خط	صواب
٣	١٨	لا ينفع	لا ينفع	١	٢٢	وكم باطل	وكم باطل	٨٩	٢	يحسبها	يحسبها
٥	١٠	المقام	قد بالمقام	٨	٢٢	ما تغير	ما تغير	٩١	٤	زيادة	زيادة
٦	١٣	بفتيكم	بفتيكم	٢٢	٨	وايداي	وايداي	٩٢	١٢	المستفين	المستفين
٩	٢	يقول	يقول	٩	٢٥	تقضى	تقضى	١٠٢	٤	احكام	احكام
١٠	٨	حرام	حرام	١٠	٢٤	حاصل	حاصل	١٠٣	١	منها	منها
١٩	١٣	اذا	اذا	٢٢	٢٤	وكان	وكانت	٨	٨	فيها	فيها
٢١	٢	عقلاء	عقلاء	١٣	٢٤	رجل	رجل	٨	١٩	انكاره	انكاره
٢٥	١٤	يقود	+	١٠	٤	على	غلا	١٠٨	١	رسالة	رسالة
٢٨	١٠	بلغت	تقلب	٤	٤٣	باتباع	باتباع	٨	٢	كثير الفوائد	كثير الفوائد
٨	١٢	يجب	يجب	٢٢	٨	تغير	تغير	٨	٥	أخفها	أخفها
٢٩	١٣	البحر	البحر	٤	٤٨	يدور	يدور	٨	٢١	فخطأ	فخطأ
٣٥	٢	والج	والج	٤	٤٨	يائي	يائي	٨	٤	اثنائي	اثنائي
٨	١٣	بالخطوط	بالخطوط	١٨	٨	الانشاء	الانشاء	٨	١٥	وانتهى	وانتهى
٨	١٢	وشيلة	وشيلة	٢	٨١	نقطة	نقطة	١١١	٥	تسريح	تسريح
٣٨	٢٢	وكثير من	وكثير من	٢٢	٨	الاول	الاول	٨	١٣	خارج	خارج
٤١	١	بالاتفاق	بالاتفاق	٢	٨٢	يجل فيه	يجل فيه	٨	٤	شاور	شاور
٤٨	٩	سببا	سبب	١٢	٨	احد	احد	١١٢	٩	انتهام	انتهام
٥٢	١٠	بفتيكم	بفتيكم	٤	٨٢	فتارك	فتارك	٨	١٠	عيون	عيون
٥٣	٨	وشعرة	وشعرة	٥	٨٥	كافس	وكافس	١٢٣	٥	حجة	حجة
٨	٢١	افتاءه	افتاءه	٢١	٨	الشي	الشي	١١٥	١٣	مقيمين	مقيمين
٥٤	١٤	المؤلف	المؤلف	١٣	٨٤	الامر	الامر	٨	٢٠	والقاهرة	والقاهرة
٥٩	٢	وعلى	وعلى	٨	٨٤	وهنا	وهنا	١١٦	٣	ذروته	ذروته
٥٦	٤	وهنا	وهنا	٨	٨٤	متى	متى	١١٦	١	العلام	العلام
٥٧	٨	وتعريف	وتعريف	٨	٨٤	تبرهن	تبرهن	١١٦	٢٣	موروث	موروث